



التنوع العرقي للشعب الإيراني وأثره على قوة دولة إيران وتماسكها: دراسة في الجغرافيا السياسية

إعداد

د. أنور سيد كامل عامر

أستاذ الجغرافيا البشرية المساعد- قسم الجغرافيا- كلية الآداب- جامعة بني سويف

الإستشهاد المرجعي:

أنور سيد كامل عامر (2025). التنوع العرقي للشعب الإيراني وأثره على قوة دولة إيران وتماسكها: دراسة في الجغرافيا السياسية. حولية كلية الآداب جامعة بني سويف. - المجلد 14. ج2. - ص ص

658-513

المستخلص:

قد يكون للتنوع العرقي أثرًا في الإثراء الثقافي والتقدم الحضاري والاستقرار السياسي، كما هو الحال في بعض الدول المتقدمة، وفي أحيان أخرى يثير نزاعات بين هذه الأعراق المتعددة، والتي تسعى كل منها للسيطرة على السلطة السياسية، أو على نصيب أكبر من الثروة والقوة..



واستهدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة التركيب العرقي للشعب الإيراني؛ من خلال دراسة الوجود التاريخي للأعراق في إيران، وتوزيعها العددي والجغرافي، فضلاً عن دراسة الأبعاد السياسية الجيوبوليتيكية لذلك التركيب على قوة الدولة الإيرانية واستقرارها.

وخلصت الدراسة إلى أن إحدى السمات المميزة لدولة إيران التنوع الواضح لتكوينها العرقي، والذي يعد نقطة ضعف كبيرة في التركيب الجغرافي السياسي للدولة الإيرانية، حيث أنشأ مركباً ثقافياً متنوعاً أُضيف إلى مثالب الوزن السياسي للدولة مقارنة بدول جوارها الجغرافي، فضلاً عن أن العلاقات بين بعض الجماعات العرقية المختلفة والنظام السياسي القائم تتسم بالتوتر والصراع والرغبة في الانفصال؛ نظراً للتداخل العرقي مع دول الجوار، مما حدا إلى اضطراب الدولة وعدم استقرارها.

وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة؛ فقد اعتمدت على منهج تحليل القوة، فضلاً عن الاستعانة بالأسلوب الكمي والكارتوجرافي المعتمد على برمجيات نظم المعلومات الجغرافية.

الكلمات الدالة: التركيب العرقي - إيران - الأبعاد السياسية - الأبعاد الجيوبوليتيكية - التداخل

العرقي.

أولاً: الإطار النظري:

(1) مقدمة:

يعد التركيب العرقي أحد الأسباب المباشرة في قوة الدولة أو ضعفها، لما له من تأثير على قوة الدولة على واقع الدولة ومستقبلها السياسي، كما ويعد من أهم عناصر التركيب السكاني المؤثرة في البناء الداخلي للدولة والتي كثيراً ما تترجم قوة الدولة بشكل عام؛ متمثلاً في مدى تجانس النسيج السكاني في الدولة أو تنافره.

وتكتسب دراسة التركيب العرقي أهمية خاصة لدى علماء الجغرافيا السياسية، نظراً لدوره في تحقيق استقرار النظام السياسي، وتحديد الآلية السياسية القادرة على استيعابه داخل الدولة وفي إطار وحدتها. ويتوقف أثر هذا العامل في التركيب السياسي للدولة على درجة



الوعي السلالي أو الوعي الجنسي Race Consciousness للسكان، أو بمعنى آخر التعصب الجنسي الذي يبيده أفراد كل سلالة من السلالات المعروفة ومقدار امتناعهم عن الاختلاط بالسلالات الأخرى

وتجدر الإشارة إلى أن هناك اتفاقاً نسبياً لتحديد مصطلح الجماعة العرقية؛ بأنها مجموعة من السمات التي تتمايز أو تتغير من مجموعة بشرية إلى أخرى مثل لون البشرة، شكل الجمجمة، لون العيون، طبيعة الشعر. وبمعنى آخر هي عبارة عن تجمع لعدد من الصفات البيولوجية والوراثية، ويرتبط هذا التجمع بإقليم جغرافي.

ويقابل مصطلح العرق التعبير الانجليزي Ethnicity المشتق من الأصل اليوناني Ethnos بمعنى شعب أو أمة أو جنس وتعني لدى اليونانيين جماعة بشرية ينحدر أفرادها من ذات الأصل (Walker:1994,P.43).

وقد يؤدي التنوع العرقي في مناطق دون أخرى إلى مشكلات تعصف بالدولة، وتهدد استقرارها وبقائها، فتكتل الأعراق بمناطق معينة قد يؤدي إلى مشكلات سياسية، إذا ما رفضت هذه الأعراق سياسة الدولة تجاهها، فيضطرها الأمر إلى طلب الانفصال أو تكوين أحزاب سرية تغذيها جماعات دينية تشكل غالبية سكان دول جوار تشترك معها في العرق والعقيدة.

وترجع دراسة إيران لما تمثله هذه الدولة من أهمية جيوبوليتيكية لمنطقة الشرق الأوسط خاصة والعالم العربي عامة؛ إذ تمتلك الموقع الجيوستراتيجي المهم والمحاذي للإقليم العربي، كما تمثل جسر الربط والمعبّر بين العالم العربي وجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز، فضلاً عن وقوع هذه الدولة في موقع متوسط بين منتجي البترول الرئيسيين بين بحر قزوين في



الشمال والخليج العربي في الجنوب، ومما يزيد من أهمية هذه الدولة امتلاكها لعناصر الطاقة المادية "البترول والغاز الطبيعي، مما يزيد من أهميتها في الفكر الجيوبوليتيكي.

وعليه؛ يقصد بالتركيب العرقي لسكان إيران تلك الأعراق التي يتألف منها سكان هذه الدولة، وهو من العوامل المهمة التي تؤثر في الأداء الوظيفي لمنطقة الدولة "تجانس وتماسك السكان"، وذلك لما له من تأثير كبير في مشكلاتها الداخلية والخارجية، فكلما كان التركيب العرقي لسكان الدولة متجانساً كان ذلك أدعي لاستقرار الأوضاع الداخلية فيها، فتعدد أعراق السكان في الدولة قد يكون سبباً رئيسياً في خلق مشكلات سياسية، بعضها خاص بتنظيم العلاقة بين سكان الدولة بعضهم ببعض وبعضها الآخر بوضع الأعراق التي توجد في الدولة، خصوصاً إذا كانت هذه الأعراق مرتبطة في أصلها العرقي بسكان بعض دول الجوار.

وتعد إيران من الدولة غير المستقرة نتيجة التنوع الكبير لسكانها اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، نتيجة التنوع الكبير لسكانها، فهي تتكون من عدة أعراق، ولم تنتمي إلى سلالة واحدة، أي أنها دولة تضم جماعات عرقية مختلفة؛ وتحمل ثقافات مختلفة على جميع الأصعدة، مما يجعلها متناقضة ومتقاطعة مع بعضها البعض مما ينتج عنه عدم استقرار الدولة وتعرضها إلى هزات اجتماعية وحضارية تكاد تعصف بها وتهدد وجودها وسلامتها. فهي دولة ذات تكوين مركب غير ناضج يسهل تجزئته وتفكيكه، والنتيجة ظهور الدولة الرخوة أو الهشة.

وتظهر قراءة الخريطة السياسية والسكانية -المعقدة- للدولة الإيرانية أنها تتشكل من خليط من العرقيات والتي تحيط بالهضبة الإيرانية ذات الطبيعة والمناخ القاسيين، وإن هذه الأعراق التي تحيط بإيران إحاطة تامة من كل اتجاه لها امتداداتها في دول الجوار الجغرافي الإيراني، فهضبة إيران معزولة داخل وسط من الأعراق المتعددة. حيث تحيط بها من الغرب والجنوب الغربي الأحواز العربية والتي تفصلها عن شط العرب والخليج العربي حتى مضيق



هرمز، ومن الغرب والشمال الغربي يحيط بها إقليم كردستان والتي يترابط مع مناطق كردستان العراقية والتركية، أما إقليم الآذريين في الشمال فهو مكملاً للدولة الأذربيجانية، وفي الشمال الشرقي فإن العرق التركماني يفصل إيران عن جمهورية تركمانستان، وفي الشرق والجنوب الشرقي فإن بلوشستان تفصل الهضبة الإيرانية عن بحر العرب وخليج عمان وباكستان، فضلاً عن تواجد خليط من الأعراق الأخرى تفصل بين إيران وأفغانستان.

(2) إشكالية البحث:

تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

- الحجم الحقيقي للأعراق في إيران؟
- التوزيع الجغرافي للأعراق في إيران، ولماذا؟
- مدي الانسجام والتوافق من عدمه بين الأعراق في إيران؟
- تأثير التنوع العرقي لسكان إيران في بناء الدولة واستقرارها؟
- مستقبل هذه الأعراق في ضوء توزيعها الجغرافي الحالي؟
- مطالب وادعاءات الأعراق في إيران؟ وما الذي تمثله من تهديدات للدولة والنظام؟ وما هي أهم ملامح استراتيجية النظام الإيراني في التعامل معها؟

(3) فرضية الدراسة:

تضع الدراسة فرضية مفادها ما يلي:

- تفترض الدراسة أن للتنوع العرقي للشعب الإيراني تأثير سلبي على قوة الدولة الإيرانية.
- هناك دور واضح وأثر بارز للتركيب العرقي في استقرار الدولة الإيرانية، مما أسفر عن عمليات إقصاء وتهميش لأعراق معينة على حساب أعراق أخرى.



(4) أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في كونها تدرس دولة تقع في منطقة ذات أهمية كبيرة إقليمياً ودولياً، فضلاً عن توسطها لمنطقة تعج بالصراعات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وكذلك توسطها لقوي جيوبوليتيكية إقليمية. وتأتي أهمية دراسة التركيب العرقي في إيران للأسباب التالية:

- يعد موضوع الدراسة موضوعاً حيوياً وأنيّاً كونه يبرز مشكلات التعددية العرقية ومآلها من أهمية في الجغرافيا السياسية.
- تواجد الأعراق في مناطق دون أخرى وانعكاس ذلك على تمثيلها السياسي والحياة الاقتصادية.
- ما تمثله إيران من أهمية جيوبوليتيكية لمنطقة الشرق الأوسط خاصة والعالم العربي.
- بيان طبيعة التركيب العرقي في إيران، ومعرفة حجم ذلك التركيب وتوزيعه الجغرافي، إذ يعد تعدد الأعراق وما تحمله من مشكلات جيوبوليتيكية غاية في الخطورة قد تهدد أسس واستقرار الدولة الإيرانية.
- تسليط الضوء على دور العامل العرقي في استقرار إيران والكشف عن مستوى حالة التعايش بين أعراق الشعب الإيراني مع بعضها البعض ومع النظام السياسي القائم.
- وجود تداخلات جغرافية واجتماعية بين الأعراق في إيران ودول الجوار، وتحديات ذلك التداخل على استقرار وأمن الدولة.



(5) حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة في بعدين، أولهما البعد المكاني، والمتمثل في جمهورية إيران الإسلامية بحدودها الحالية، والتي تشمل 31 محافظة وفق آخر قانون للتقسيمات الإدارية الإيرانية عام 2021م، وثانيهما البعد الزمني، والذي يشمل المراحل التاريخية في فترات ما قبل الميلاد؛ وذلك فيما يخص التطور الديموغرافي العرقي وحتى عام 2021م.

(6) مصادر البيانات:

تطلب الإعداد لهذه الدراسة الاعتماد على مجموعة كبيرة ومتنوعة من المصادر الإحصائية؛ وتتضمن التقارير والبيانات الإحصائية الصادرة عن الحكومة الإيرانية، الأمم المتحدة، البنك الدولي، المنتدى الاقتصادي العالمي، وغير ذلك الكثير. وتجدر الإشارة إلى صعوبة الحصول على بعض التقارير لاختلاف اللغة وعدم توافر مصادر كافية وسرية بعض المعلومات خاصة لدى الجانب الإيراني.

(7) مناهج البحث ومداخله وأساليب الدراسة:

تم استخدام عددًا من المداخل البحثية من أجل إنجاز هذه الدراسة، حيث تم إتباع **المدخل التاريخي**، حيث تعد دراسة البعد التاريخي أو الزمني لأي ظاهرة جغرافية عاملاً مساعداً وضرورياً لفهم الجغرافيا الحالية، فالجغرافيا الحالية لأية ظاهرة جغرافية تشتمل على مظاهر متراكمة عن جغرافيات الماضي، وقد أُستخدم هذا المدخل في عمل مسح تاريخي لوجود الأعراف في إيران، كما تمت الاستعانة **بمنهج تحليل القوة**؛ إذ يهتم بدراسة تحليلية لمكونات الدولة، وإظهار نقاط القوة والضعف بها، والعلاقات التي تربط أجزائها وتربطها بدول الجوار، ويعتمد هذا المنهج على دراسة كل من المقومات الطبيعية "الموقع، التضاريس،



المناخ... الخ" والمقومات البشرية "السكان من حيث الكم والخصائص، طرق النقل، الشكل السياسي للدولة وأثره في تماسكها" (Hartshorn:1954, P.177)، وقد يؤثر عامل السكان على قوة الدولة أو ضعفها، فالدول المتجانسة سكانياً تبدو قوية، أما التي تتنابها عصبية عرقية فأنها دائمة النفور، وتواجه عصيانياً مستمراً من قبل هذه المجموعات البشرية خاصة إذا انعدمت روح التجانس.

هذا بالإضافة إلى إتباع بعض الأساليب المختلفة في هذا الصدد، كالأسلوب الكمي والأسلوب الكرتوجرافي الذي يستخدم لتحقيق أهداف البحث من خلال تقديم مجموعة من الخرائط التوزيعية والأشكال البيانية والتي لها أهمية كبيرة في عرض وإظهار نتائج البحث، وذلك عن طريق تطبيق الأساليب التكنولوجية الحديثة المتمثلة في إنشاء قاعدة بيانات خرائطية كاملة للمنطقة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية "GIS".

(8) هيكلية الدراسة:

جاءت الدراسة في تسع محاور، بيانها كالتالي:

- الإطار النظري.
- الخصائص الجغرافية المؤثرة في التركيب العرقي للدولة الإيرانية.
- الوجود التاريخي للأعراق في إيران.
- التوزيع الجغرافي والعددي للتركيب العرقي في إيران.
- القياس الكمي للتباين العرقي في إيران.
- الأبعاد الجيوبوليتيكية للتركيب العرقي في إيران.
- تداعيات التركيب العرقي على مؤشرات القوة الاقتصادية والسياسية للدولة الإيرانية واستقرارها.
- التداخل العرقي مع دول الجوار الجغرافي وتحدياته الجيوبوليتيكية.
- التركيب العرقي في إيران .. رؤية مستقبلية.



ثانيًا: الخصائص الجغرافية المؤثرة في التركيب العرقي للدولة الإيرانية:

يلزم لفهم السلوك السياسي لأي منطقة سياسية وإدراك علاقاتها الداخلية والخارجية والوقوف على مدي قوتها، أن يلم الدارس بخصائصها الجغرافية الطبيعية والبشرية ومدي تأثيرها في هذا المجال، حيث تكمن سياسية الدولة في جغرافيتها، وهكذا تتحول خصائص البيئة الجغرافية ومكوناتها إلى عناصر جوهرية في العلاقات الدولية، عندما يرتبط الاندماج والانسجام بين سكان الدولة بحقائق تفرضها الجغرافيا، والتي تتشكل في ضوئها الأحداث السياسية (حسين: 1999، ص 60)، لهذه الأسباب يتحول التركيب العرقي إلى أحد المحاور الرئيسة في السياسة الداخلية والخارجية للدولة الإيرانية، ويتشكل في ضوء العلاقة بين أعراق الدولة والنظام السياسي مدي استقرار الدولة والقيام بوظائفها المنوطة بها.

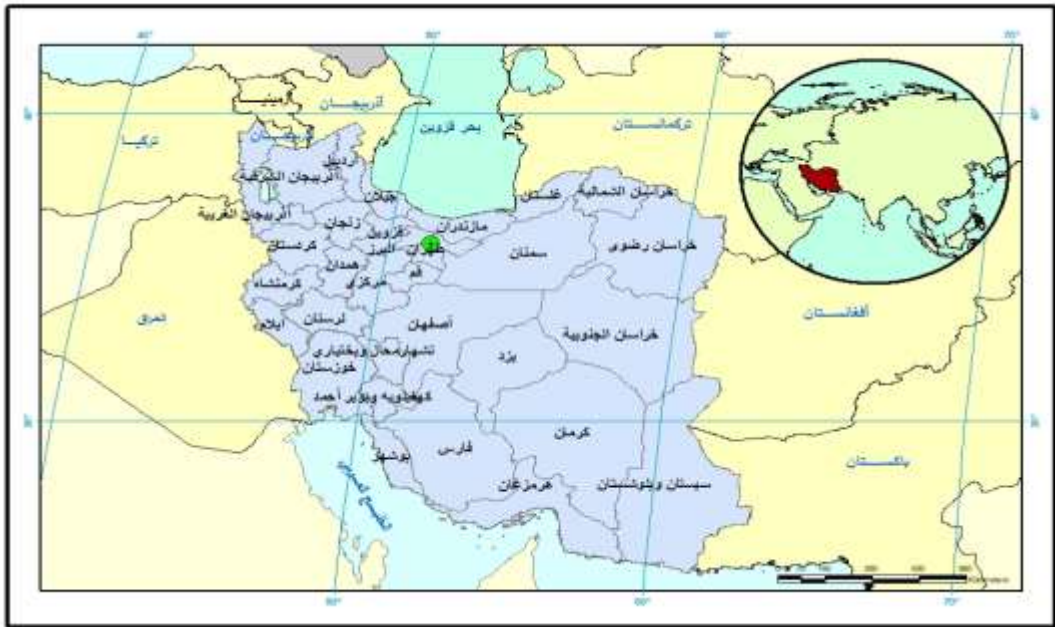
وظهرت إيران كدولة بالمعني الحديث في مطلع القرن السادس عشر منذ وصول الصفويين إلى السلطة، وكانت تعرف في الغرب باسم بلاد فارس حتى عام 1935م، وقد غير اسمها الشاه "رضا خان بهلوي" في ثلاثينيات القرن الماضي إلى "الدولة الشاهنشاهية الإيرانية".

وتتمتع إيران بأهمية جغرافية متميزة، مكنتها من أن تكون نقطة تواصل بين حضارات شرق آسيا وغربها، فضلاً عن المزايا الكبيرة التي وفرها لها هذا الموقع الجغرافي المتمثل بوقوعها على طرق موارد التجارة العالمية وتعدد الثروات الطبيعية والبشرية فيها، بالإضافة إلى توافرها على المزايا المادية والمعنوية التي أهلتها لأداء أدواراً اقتصادية واجتماعية وسياسية في محيطها الإقليمي والدولي، وتعد ظاهرة العرقية من أبرز التحديات وأكثرها التصاقاً بإيران منذ عصور طويلة، الأمر الذي صاحبه فكرة المواطنة بين الأفراد والجماعات الذين ينتمون لهذه الأقليات العرقية المشكلة للمجتمع. وفيما يلي عرض لأبرز الخصائص الجغرافية المؤثرة في التركيب العرقي للدولة الإيرانية:

(1) الخصائص الجغرافية الطبيعية المؤثرة في التركيب العرقي:

(أ) الموقع الفلكي والجغرافي:

تتخصص الدراسة جغرافياً في إطار مكاني محدد يتمثل في تلك المساحة الجغرافية التي تشغلها الدولة الإيرانية بحدودها السياسية، وتقع إيران بين دائرتي عرض 25° - 45° ش، وبين خطي طول 44° - 63° ق، وتحدها شمالاً جمهوريات آسيا الوسطى "أذربيجان، أرمينيا، وتركمانستان"، ويحدها من الشمال الغربي تركيا، وتشترك غرباً بحدود مع الدولة العراقية، في حين تحدها شرقاً دولتي أفغانستان وباكستان، شكل (1).



شكل (1) الموقع الفلكي والجغرافي للدولة الإيرانية وتقسيمها الإداري

وعليه، تقع إيران ضمن المنطقة المدارية المعتدلة الدافئة، كما يعني امتدادها على نحو 15 دائرة عرض لتتوزع في الأقاليم المناخية وما يتبعه من تنوع للأقاليم النباتية، ومن ثم أثر ذلك في تباين توزيع السكان ونشاطهم الاقتصادي، إذ يتركز السكان في الجهات الشمالية



والغربية حيث المناخ المعتدل والسهول الخصبة على حين يتشتت السكان في المناطق الداخلية والشرقية الجافة والوعرة ليكون النشاط الاقتصادي الرئيس هو النشاط الزراعي (الشيباني، الظالمي: 2013)، وقد دعم ذلك وفرة الموارد المائية في إيران.

وثمة حقيقة مهمة لا بد من الإشارة إليها وهي أن الموقع الفلكي كان عاملاً محفزاً في قيام حضارات عريقة في مناطق متعددة من إيران، ويعزي ذلك إلى تنوع البيئات؛ ولقد أظهرت هذه التنوعات ثقافات مختلفة، وهكذا أضاف الموقع الفلكي أهمية جيوبوليتيكية للدولة.

وتقع إيران في قلب الشرق الأوسط الكبير - باستخدام المصطلحات الجيوبوليتيكية الحالية - الممتد من القوقاز حتى المحيط الهندي، ولذلك تُعد رأس الجسر الاستراتيجي، الذي يشرف في الوقت نفسه على الخليج العربي وبحر قزوين وأفغانستان وباكستان. ويحتل موقع إيران الجغرافي أهمية كبيرة لدى واضعي النظريات الإستراتيجية، إذ أنه يقع ضمن نظريه "النطاق الأرضي" لـ "سبايك مان" التي مفادها أن من يحكم سيطرته على منطقه الأطراف - المناطق الساحلية - يحكم أوراسيا ومن يحكم أوراسيا يتحكم بأقدار العالم، وتقع إيران ضمن منطقه الهلال الداخلي في نظريه "قلب الأرض" التي وضعها "هالفورد ماكيندر" والتي تتلخص بأن من يسيطر على منطقه الهلال الداخلي يسيطر على قلب الأرض. ويقع جزء من إيران ضمن المنطقة الإستراتيجية التي حددها "فيرجريف" والتي اسمها منطقة التصادم والارتطام (الشيباني، الظالمي: 2013).

واكتسب موقع إيران أهمية كبيرة بسبب إطلالته وإشرافه على مضيق هرمز وسيطرته على بعض الجزر الموجودة فيه، إذ يعد هذا المضيق من أهم المعابر المائية عالمياً، إذ بلغ معدل مرور السفن به 100 سفينة/يوم؛ أي بمعدل سفينة واحدة كل 15 دقيقة، مما أدى إلى ازدياد أهمية الموقع الجغرافي لإيران لاسيما وأنها قوة تشرف وتسيطر على المضيق والجزر



الواقعة فيه وهذا يزيد من أهمية إيران الاستراتيجية، لأن القوة التي تشرف وتسيطر على هذا المضيق تستطيع أن تتحكم في الحياة السياسية والعسكرية والتجارية الداخلة والخارجة من الخليج العربي (الشيباني، الظالمي: 2013).

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول بأن لموقع إيران الجغرافي بين الحضارات الشرقية والغربية، إضافة إلى مرور التجارة عبر أراضيها الأثر الفعال في وجود تنوع عرقي واضح، فضلاً عن مجاورته للعراق الذي كان أرضاً خصبة لظهور العديد من الأعراق والديانات والتي انتشرت في إيران أو اتخذت لها ملجأً آمناً من حكوماتها.

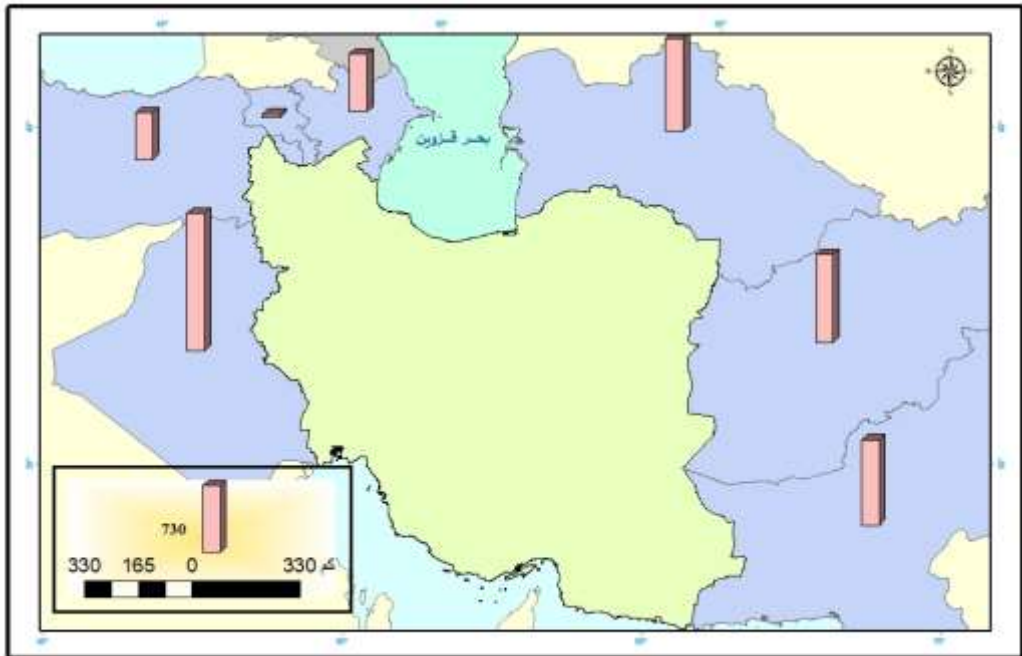
(ب) الموقع المجاور:

يعد الموقع المجاور من الخصائص المكانية ذات الأهمية الكبيرة، كونه يرتبط بدراسة علاقات الدولة مع الدول الواقعة على طول حدودها (Dikshit: 1982, P.32) إذ تتأثر الدول ببعضها البعض في عناصر عدة، ومنها التداخل العرقي للسكان على طول حدودها، مما يفضي إلى كثرة الاحتكاك ويؤثر على السلوك السياسي بينها، ويزيد من العبء الواقع على الدولة في أداء وظائفها وخاصة في إدارة شئون الجوار. ويوضح الجدول (1) والشكل (2) أطوال الحدود السياسية لإيران مع دول الجوار الجغرافي.

جدول (1) أطوال الحدود السياسية لإيران مع دول الجوار الجغرافي

الدول المجاورة	الحدود البرية "كم"	%	الحدود البحرية "كم"	%
أفغانستان	936	17.21	-	-
أرمينيا	35	0.64	-	-
أذربيجان	611	11.23	-	-
العراق	1458	26.80	-	-
باكستان	909	16.71	-	-
تركيا	499	9.1	-	-
تركمانستان	992	18.24	-	-
الخليج العربي - خليج عمان	-	-	1880	74.4
بحر قزوين	-	-	644	25.6
الإجمالي	5440	100	2544	100

المصدر: الجدول والنسب من إعداد الباحث، وقيست المسافات باستخدام برنامج Arc GIS 10.8.



شكل (2) أطوال الحدود السياسية لإيران مع دول الجوار الجغرافي لإيران



ومن خلال دراسة الجدول والشكل السابقين، يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- تشترك إيران بحدود سياسية مع جيران سبع.
- يبلغ إجمالي أطوال الحدود البرية لإيران 5440 كم.
- تحد إيران شمالاً جمهوريات آسيا الوسطى، إذ تشترك بحدود سياسية برية مع كل من أذربيجان بطول 611 كم، شكلت ما نسبته 11.23% من إجمالي أطوال الحدود البرية لإيران. في حين بلغت أطوال حدودها المشتركة مع أرمينيا 35 كم فقط، بنسبة 0.64%، وتعد أقصر الحدود السياسية لإيران مع جيرانها. إضافة إلى حدودها مع تركمانستان والتي تعد ثاني أطول الحدود السياسية البرية وبلغت 992 كم، مثلت ما نسبته 18.24% من إجمالي الحدود البرية للدولة الإيرانية.
- يحد إيران من الشمال الغربي تركيا، وبلغ طول حدودهما المشتركة 499 كم، شكلت ما نسبته 9.17% من إجمال الحدود البرية لإيران.
- تشترك إيران مع الغرب بحدود برية مع العراق بطول 1458 كم، وبنسبة 26.80% من إجمالي أطوال الحدود البرية للدولة، وبذلك تحتل المرتبة الأولى من حيث الطول مع دول الجوار الجغرافي.
- تحد إيران شرقاً كل من أفغانستان وباكستان بحدود برية يبلغ طولها 936 كم، وبنسبة بلغت 17.21%، 16.71% من إجمالي أطوال الحدود البرية المشتركة للدولة الإيرانية مع جيرانها على التوالي.
- وعلیه؛ يمكن تحديد المجال الحيوي للدولة الإيرانية في منطقتين أساسيتين: إحداهما في الشمال متمثلة في دول القوقاز وبحر قزوين وآسيا الوسطى، والأخرى تتمثل في دول الخليج العربي، ولهذين المنطقتين أهمية كبيرة لإيران لامتلاكهما رصيد بشري كبير ذو تنوع عرقي ومذهبي، وإنتاج واحتياطي بترولي كبير.



وتعد الحدود بين إيران ودول جوارها الجغرافي غير مستقرة وتتحكم فيها عوامل تاريخية أكثر من كونها موضوعية، فهي تعاني من عدة مشاكل حدودية أبرزها ادعاء إيران بتبعية جزر البحرين لها واعتراض إيران على تمثيل البحرين في أي مؤتمر أو هيئة ذات طابع دولي على الرغم من تنازل الشاه عنها عام 1970 بعد الاستفتاء الذي تم إجرائه في البحرين، فضلاً عن احتلال الجزر الإماراتية، والمشاكل الحدودية مع العراق في منطقة شط العرب. إضافة إلى المشكلات الناجمة عن تحديد المياه الإقليمية في بحر قزوين بين كل من إيران وروسيا من ناحية وإيران وجمهوريات آسيا الوسطى من ناحية أخرى. إضافة إلى التوتر الحدودي الناتج عن التداخل العرقي بين إيران ودول جواره.

وفي التحليل الإحصائي للحدود السياسية لإيران (مصيلحي: 1992، ص ص 21-38)، فقد بلغت كثافة الحدود الاجمالية^(*) لكل 100 كم² نحو 0.462، وقد بلغت تلك الكثافة في تركيا 0.797، أذربيجان 3.30، تركمانستان 1.17، العراق 0.74، مما يدل على تدني تلك الكثافة في إيران نظراً لاتساع مساحة الدولة، حيث عكسية العلاقة بين كثافة الحدود الاجمالية من ناحية ومساحة الدولة من ناحية أخرى. وقد مثلت الكثافة النظرية للحدود الإيرانية نصف قيمة الحدود الاجمالية بنحو 0.276 / 100 كم²، وتعتبر الفروق بينها وبين الكثافة الاجمالية عن التشوه الخلقي لشكل الدولة الإيرانية، ويؤشر ذلك إلى ابتعادها عن الشكل المندمج، في حين بلغت تلك القيمة في تركيا 0.402، العراق 0.536.

وبلغت نسبة الحدود البرية إلى مساحة الدولة 1: كم² نحو 298.40 كم² وهو معدل مرتفع مقارنة ببعض دول الجوار حيث بلغت في كل من أذربيجان وتركمانستان 40.07،

(*) كثافة الحدود الاجمالية: تعني حجم أطوال حدود الدولة لكل 100 كم² (مصيلحي: 1992، ص ص 21-38).



124.78 كم² على التوالي. وبلغ معامل احتكاك الحدود^(*) نحو 5.94، وهي قيمة مرتفعة، تدل على العبء الكثافي الزائد للحدود الإيرانية، حيث لم يتجاوز ذلك المعامل 0.33 في أذربيجان على سبيل المثال. في حين بلغت نسبة الحدود إلى القوات المسلحة كم: جندي نحو 104.92، وتعد قيمة مرتفعة، مما يضاعف من تكاليف الدفاع عن الحدود ويشكل عبئاً دفاعياً كبيراً على الدولة.

وتأسيساً على ما سبق يمثل الجوار الجغرافي للدولة الإيرانية -من الناحية التاريخية- جبهة من أهم جبهات الانتشار البشري المتعدد والمتنوع؛ فهو بمثابة منطقة الطرد التاريخية التي تدافعت هجراتها من أقدم العصور، وما نتج عن ذلك من تنوع الأعراق البشرية الموجود في الدولة. فضلاً عن مضاعفة تكاليف الدفاع عن الحدود؛ مما يخصم من رصيد قوة الدولة ووزنها السياسي.

(ج) الموقع البحري:

تتمتع إيران بموقع بحري تجد عن طريقه الوسيلة المباشرة للاتصال والحركة المرنة وإمكانية الاشتراك الحر في التجارة والملاحة الدوليتين، إذ تشكل المياه الدولية جزءاً من الحدود الإيرانية؛ حيث تشرف من خلال موقعها البحري على كل من "بحر قزوين في الشمال والخليج العربي في الجنوب والبحر العربي ومن ثم المحيط الهندي في الجنوب، مما منحها أهمية استراتيجية، وسوقاً اقتصادياً مهماً، حيث سهولة عمليات النقل والتبادل التجاري بينها وبين دول العالم.

(*) معامل احتكاك الحدود: نسبة الحدود البرية إلى المساحة ÷ كثافة السكان.

وتبلغ مجموع طول السواحل الإيرانية البحرية جدول (1) نحو 2524 كم تشكل نحو 32.7% من مجموع أطوال حدود إيران الكلية، وتتوزع هذه الأطوال على الخليج العربي^(*) بطول 1180 كم، شكلت ما نسبته 39.6% من مجموع سواحل الخليج العربي، ومثلت ما نسبته 74.4% من إجمالي أطوال الحدود البحرية لإيران.

ويبلغ طول سواحل إيران على خليج عمان، من ميناء بندر عباس عند مضيق هرمز حتى ميناء كواتر عند الحدود الإيرانية- الباكستانية حوالي 700 كم، وتشكل 27.7% من مجموع أطوال حدود إيران البحرية، وتمتلك إيران ثلاثة موانئ على هذا الساحل هي "جاء بيهار، والذي أخذ كقاعدة بحرية لإظهار قوة إيران في المحيط الهندي، فضلاً عن مينائي كواتر، وجاسك".

وعزز من أهمية إيران العسكرية التي منحتها إياها ميزة الموقع الجغرافي ارتباط الخليج العربي من مضيق هرمز^(**) واتصاله مع خليج عمان والمحيط الهندي، الأمر الذي أعطي

(*) الخليج العربي: حوض بحري مغلق، يبلغ متوسط طول الخليج من طرفه الشمالي عند مصب شط العرب إلى طرفه الجنوبي عند مضيق هرمز نحو 1000 كم، ويتراوح متوسط عرضه بين 200 و 300 كم، ويغطي مساحة مائية تقدر بنحو 226,000 كم²، ويتدرج العمق في الخليج من الشمال إلى الجنوب الشرقي، ويتراوح عمقه ما بين 20م- 146م وذلك من الشمال إلى الجنوب الشرقي. وتنتشر في الخليج العديد من الجزر، يلعب البعض منها دوراً استراتيجياً، كجزر أبو موسي، وطنب الكبرى والصغرى التي تحتلها إيران منذ عام 1971، إلى جانب جزيرتي "فورو وسيري" الإيرانية، تمثل حاجزاً طبيعياً للسيطرة على الممرات الملاحية لناقلات البترول والقطع البحرية، وبمعنى آخر تعتبر نقاط التحكم في حركة الملاحة والنقل في الخليج، فهي تمثل صمام الأمن لتدفق البترول نحو العالم. راجع للمزيد: (أبو العينين: 1989، ص3)، (العزيري: 1999، ص75)، (أبو العلا: 1991، ص35).

(**) مضيق هرمز: أحد أهم الممرات المائية في العالم وأكثرها حركة للسفن، يقع في منطقة الخليج العربي فاصلاً ما بين مياه الخليج العربي من جهة ومياه خليج عمان وبحر العرب والمحيط الهندي، ويعد المنفذ البحري الوحيد للعراق والكويت والبحرين وقطر، تشرف عليه شمالاً إيران ومن الجنوب سلطنة عمان. ويضم عدداً من الجزر، ويبلغ عرضه 50 كم، وعمقه 60 م فقط. للمزيد: (Kofars, Nystuen: 1975)



إيران خصوصية على صعيد الاستراتيجية الدولة، وعلى صعيد الثروات القومية التي تعزز من قوة الدولة الاقتصادية، وجعل هذه المنطقة تأخذ أهميتها في السياسة العسكرية، لما يتصف به مضيق هرمز من أهمية استراتيجية، حيث يمتاز هذا المضيق بشكل هالتي، ويتصل بدوره ببحر عمان، ويعتبر هذا المضيق من أهم المضائق التي تقع في جنوب غربي آسيا، الأمر الذي منحه أهمية جغرافية عبر التاريخ، ولهذا المضيق أهمية اقتصادية كبيرة؛ إذ يمر عبره 10 ملايين برميل من البترول يوميًا، مع الأخذ في الاعتبار أن نحو 65% من احتياطات البترول تتركز في هذه المنطقة، وتعبه يوميًا 20:30 ناقلة نفط يوميًا محملة بنحو 40% من النفط المنقول بحرًا على مستوي العالم. للمزيد: (Cordesman:2007, P.1-7).

وقد ساعدت السواحل الإيرانية المطلة على كل من الخليج وخليج عمان على إكساب إيران وزنًا جيوبوليتيكيًا مميزًا، وذلك لكون السواحل تأتي في مقدمة العوامل التي تساعد الدولة في بناء قوتها البحرية، وبالفعل استغادت إيران من هذين الخليجين في بناء قواعدها البحرية بحيث أصبحت تشكل قوة يحسب حسابها في الميزان الإستراتيجي في المنطقة، ومن أهم هذه القواعد "بندر عباس" و"بوشهر" و"جزيرة خرج" و"عبدان"، وبذلك أصبح بمقدور إيران التدخل في إمدادات البترول والحركة التجارية والحربية في الخليج.

وتتصف السواحل الإيرانية المطلة علي الخليج العربي بعمق مياهها مما انعكس إيجابًا على كثرة الموانئ التي تتمتع بمزايا وصفات بحرية واستراتيجية أفضل من ميزات موانئ الساحل الغربي للخليج من حيث المراسى والأعماق، إذ يوجد على الساحل الإيراني نحو 18 ميناءً، فضلاً عن وجود عدد من حقول البترول الإيرانية البحرية التي تمتد تحت مستوي سطح الخليج (متولي:1981، ص ص547-550).



وبالنسبة لسواحل إيران على بحر قزوين^(*)، فتقدر بنحو 644 كم، ويشكل نحو 10% من إجمالي طول ساحل بحر قزوين والبالغ نحو 6380 كم، وحوالي 25.6% من مجموع أطوال السواحل البحرية الإيرانية.

وبالنسبة لخصائص الجبهات البحرية الإيرانية (مصيلحي: 1992، ص ص 21-38)؛ ففي حالة قياسها بالنسبة لمساحة المجال البري للدولة، يتضح أن طول الساحل إلى مساحة المجال البري للدولة تبلغ نحو 1: 670، وهذا يعني أن كل واحد كيلو من الساحل يقابله 670 كم² من المجال البري، في حين بلغ هذا المعدل في العراق 1: 7535، وتركيا 1: 10، مما يؤشر إلى توسط مدي طول الساحل الإيراني بالنسبة لمجالها البري. في حين بلغت نسبة المجال البحري إلى كل كيلو متر من الساحل نحو 1: 63.8، ولم تتجاوز تلك النسبة 1: 12 في العراق، وتركيا 1: 32.8 وهو ما يوضح مدي تمتع إيران بعمق بحري.

وتأسيساً على ما تقدم فإن للموقع البحري للدولة الإيرانية أثراً إيجابياً في تعزيز أهمية موقعها الجغرافي على المستوى السياسي؛ بزيادة الوزن السياسي للدولة، وعلى المستوى العسكري؛ بتنمية قدراتها العسكرية، إضافة إلى المستوى الاقتصادي؛ بزيادة حجم الغني والوفرة الاقتصادية.

(*) بحر قزوين: يعد أكبر بحر داخلي في العالم وأكثرها عمقاً، ويطلق على المسطح المائي الذي يقع بين أوروبا وآسيا إلى الشرق من جبال القوقاز، ويمثل الحد الغربي لمنطقة آسيا الوسطى، وتنتهي حدوده الشمالية بسهول سيبيريا التي تفصل بينه وبين جبال أورال وحدوده الجنوبية بأراضي إيران، وسلسلة جبال البرز، ومن الشرق جبال القوقاز التي تفصل بينه وبين البحر الأسود وتنتهي حدوده الغربية بهضبة أوست أورث التي تفصل بينه وبين بحر آرال، وتبلغ مساحته 371 ألف كم²، وأقصى امتداد طولي 1030 كم، وأقصى امتداد عرضي 435 كم، وتشرف عليه كل من كازاخستان، تركمانستان، روسيا، أذربيجان، وإيران.



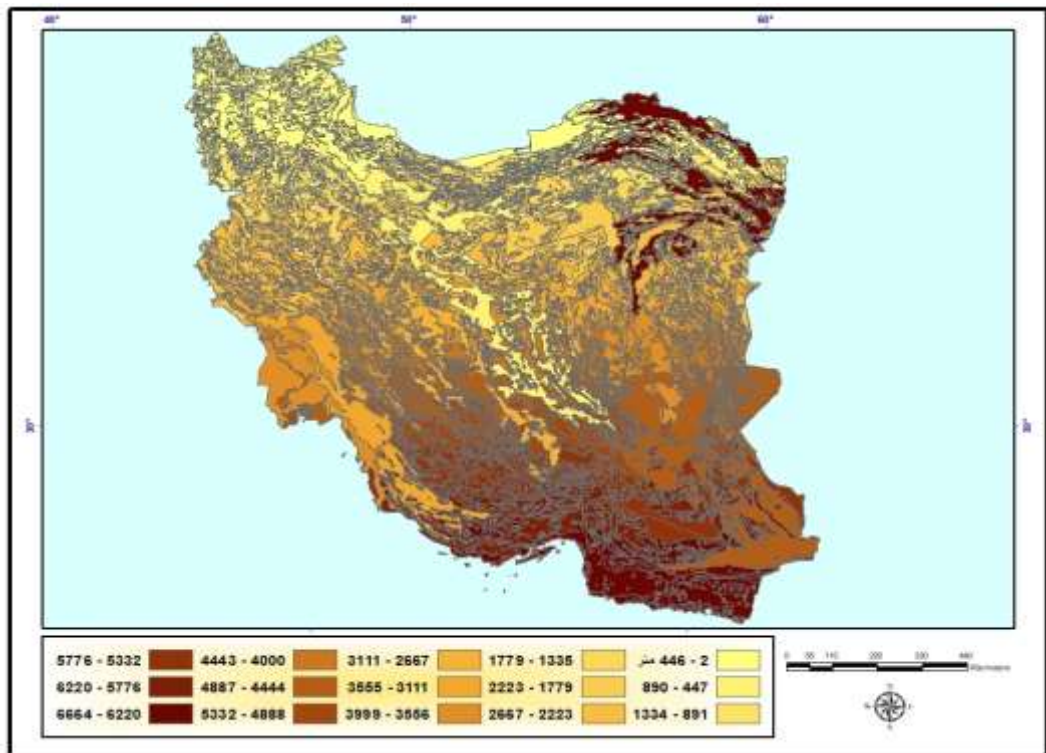
(د) التضاريس:

تشغل الأجزاء الغربية من إيران "جبال زاجروس" وهو في الواقع الجسر البري لآسيا الجنوبية، إذ يمثل المسار الوحيد بين دول الخليج العربي في الجنوب وبحر قزوين في الشمال، وتمثل إيران الطريق الذي يربط بين شبه القارة الهندية إلى البحر المتوسط، كذلك تشغل "جبال البرز" التي تشكل جسراً بين جبال القوقاز وزاجروس نطاقاً جغرافياً مهماً، وحاجزاً طبوغرافياً لإيران، وتشغل نحو 900 كم من الحدود الشمالية الغربية لإيران، حيث تجاور تركيا وأرمينيا. وتتلاشي الجبال على الحدود الغربية حتى تختفي تماماً على الجانب العراقي، إذ تمتاز التضاريس على الجانب العراقي باتخاذها جانباً مسطحاً، وتسير بشكل متعرج لتأخذ شكلاً مسطحاً لتصل إلى الخليج العربي وصولاً إلى محافظة خوزستان الإيرانية، التي يشكل العرق العربي معظم سكانها. ونظراً لطبيعة وجود المستنقعات في هذه المنطقة، فإن هذا يمنح إيران منطقة عازلة ضد أي قوة من الغرب تسعى إلى الانتقال على طول السهل الساحلي من إيران (العتوم: 2011، ص 156). وقد منحت هذه السلسلة الجبلية إيران منطقة حماية طبيعية استراتيجية، إلا أن طول هذا الامتداد يشكل تهديداً لإيران نظراً لسهولة عمليات التهريب والعصابات المسلحة والجماعات العرقية المناهضة للنظام الإيراني.

وتشغل الأجزاء الداخلية من إيران، وتشكل نحو 50% من مساحة الدولة، وتنتشر فوق سطحها العديد من الأحواض ذات التصريف الداخلي يبلغ عددها 12 حوضاً رئيسياً. وعلى الرغم من التشابه الكبير مع هضبة الأناضول إلا أن الهضبة الإيرانية محاطة بالجبال مع جميع الجهات، ومن ثم فهي هضاب حوضية أيضاً، وتختلف عن هضبة الأناضول في كونها أكثر قحولة منها، حيث تسود فيها العديد من المنخفضات والبحيرات المالحة والصحاري الرملية، وينحدر سطحها تدريجياً من الغرب نحو الشرق والجنوب الشرقي. وترتفع عن سطح البحر بارتفاعات تتراوح بين 900: 3000 م (Glenn, Hoogfound: 2008, P.85)، وداخل هذه

الهضبة وجد العرق الفارسي الذي ظل طوال التاريخ يمثل المجموع الأساس من سكان فارس، ومنهم عرف الاسم القديم لإيران، وذلك على الرغم من وجود جماعات سكانية متميزة عبر التاريخ في الهضبة الإيرانية منهم الأذربيجانيون والأتراك والأكراد والعرب.

ويمكن وصف تضاريس الأراضي الإيرانية بأنها عبارة عن حافة جبلية وعرة، تشغلها هضبة مركزية وسطي، وسهول صغيرة متقطعة على طول السواحل، وتبلغ أعلى نقطة في إيران 6664 م، وأدنى نقطة -28 م متمثلة في بحر قزوين ويبلغ متوسط ارتفاع الأراضي الإيرانية 1305 م (شكل رقم 3).



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام تطبيق ArcGIS 10.8 اعتمادًا على:

U.S. Geological Survey (viewed 11/11/2021) Maps showing geology, oil and gas fields, and geologic provinces of Iran. – available at: <https://pubs.er.usgs.gov/publication/ofr97470G>

شكل (3) تضاريس الدولة الإيرانية



وللتضاريس الإيرانية أثرًا متمثلًا في:

- ساعدت طبيعتها الجغرافية الجبلية على الحفاظ هذه الهجرات البشرية التي وفدت إلى الأراضي الإيرانية قديمًا وعلى خصوصيتها الثقافية واللغوية، وكان للمناطق التي تمتاز بوعورة جبالها أن جعل منها حصنًا طبيعيًا يحمي به أصحاب الأديان التي قد تضطر ظروفهم إلى الهرب بأعراقهم وعقيدتهم إلى هذه الأماكن. ويفسر ذلك إلى حد كبير اختلاف أنماط معيشة الأعراق الإيرانية المختلفة بعضها عن بعض، وذلك باختلاف طبيعة الإقليم الذي تعيش فيه هذه الأعراق.
- ساهمت الطبيعة الجبلية الوعرة والجبال المرتفعة في إضعاف السيطرة المركزية وإعاقة الحكومات الإيرانية المتعاقبة في تحقيق الاستقرار السياسي وإحداث التنمية الشاملة.
- تعوق الجبال أعمال حرس الحدود عند ملاحقة المتسللين من جهة، وتسهل على المتسللين عملية التخفي من جهة أخرى.
- شكلت الطبيعة الجبلية الشديدة الوعورة المتداخلة عبر الحدود مع دول الجوار عبئًا دفاعيًا زائدًا على الدولة.
- حافظت الطبيعة الصحراوية على التركيب العرقي لكل مجموعة عرقية، حيث فصلت الجبال بين الأعراق، مما جعل كل عرق يحافظ على ترابطه دون التأثر بالعوامل الأخرى، وحالت دون القدرة على دمج السكان في بوتقة واحدة، مما ساعد على بقاء الولاء العرقي والقبلي وخاصة في المحافظات الحدودية.
- أدت المرتفعات الجبلية إلى خلق جماعات حضارية وإقليمية متباينة نظرًا لصعوبة الاتصال والعزلة الجغرافية، وأدت إلى تنوع عرقي داخلي كبير سواء أكان من حيث الأيدولوجيات أم التنوع المذهبي.



ويمكن القول إن وجود الاختلافات العرقية القائمة في إيران ترجع في أحد عواملها إلى التباينات التضاريسية؛ تلك التباينات التي توجد عند كل دولة ينقسم سكانه بين السهول والجبال، والتي تختفي وراءها واجهات عرقية ومذهبية.

فإذا كانت إيران عبارة عن هضبة محاطة بالجبال من جميع الجهات، والتي لا تتضمن ممرات سهلة يمكن اجتيازها، إذ تتضمن أودية جافة ضيقة لعدة أخوار تتحدر على سفوحها، يستخدمها الرعاة في تنقلاتهم، فالاعتبارات التضاريسية -الجبال- تفصل المحافظات الحدودية ذات العرقية المتباينة عن العرق الفارسي السائد في قلب الدولة، فعلي سبيل المثال نجد أن عربستان متصلة اتصالاً طبيعياً بالوطن العربي، وتفصلها حواجز طبيعية عن إيران لا يمكن اغفالها كعامل مهم في تحديد التبعية الجغرافية. إذ تشكل وحدة جغرافية واقتصادية واحدة مع الجزء الجنوبي من دول الهلال الخصيب.

كذلك الحال مع العرق البلوشي، والمتواجد في كل من إيران وباكستان وأفغانستان، في منطقة صحراوية متصلة، يبلغ ارتفاع التضاريس بها ما يتراوح بين 500 - 3000 م، مما يدعم النزعة الانفصالية، وتزيد عاملاً جغرافياً قوياً إلى عوامل الهويتين العرقية والدينية لإنشاء الدولة البلوشية المستقلة.

(هـ) شكل الدولة:

ويقصد به الهيئة التي تنتظم في إطارها الوحدة السياسية، ويعد الشكل من العناصر ذات الأهمية في الدفاع والسيطرة السياسية؛ إذ تعد عنصر فعال في مدي تماسك المنطقة السياسية والدفاع عن نفسها. وتتأخذ إيران شكلاً مربعاً، حيث تتكون من أربعة أضلاع غير منتظمة، أكبرها في المنطقة الشمالية والجنوبية والشرقية، ويصل إلى نحو 2210 كم، وهناك ضلع صغير في الجهة الشمالية الشرقية باتجاه الجنوب الغربي يبلغ طوله 1400 كم، مع



استثناء الجزر الإيرانية الواقعة في الخليج العربي، إذ تشكل جزيرة قشم أكبر هذه الجزر؛ وعلى الرغم من أن شكل إيران ليس متقطعاً - باستثناء بعض الجزر - وليس مبعثرًا، إلا إنه شكل غير منتظم.

ويؤكد مدي اندماج الشكل وانتظامه مؤشر $K^{(*)}$ ، والذي جاءت قيمته 2.22، مما يزيد من أعباء الدفاع عن الحدود أكثر مما ينبغي.

وقد أثر هذا الشكل في تركيب هذه الدولة وفي التطور الداخلي، حيث أدى إلى خلق بيئات طبيعية ومناخية متباينة، ومشكلات سياسية نتيجة التباين في الخريطة الديموغرافية للسكان القاطنين في مناطق ووحدات بعيدة عن مركز العاصمة، وشكل صعوبة كبيرة في مراقبة الحدود والتي تنشط من خلالها عمليات التهريب والاتجار بالمخدرات، وكذلك سهولة حركة التنظيمات المسلحة المعارضة للدولة، فضلاً عن صعوبة سيطرة الدولة على كل أجزائها ومنافذها.

ومن الأهمية بمكان أن شكل الدولة الإيرانية المربع لم يضمن لها المثالية والتماسك ولم يستطع تقديم إطاراً دفاعياً للدولة، حيث تنتشر بأضلاع الدولة الأربع أعراق عدة لم تستطيع -حتى الآن- الاندماج مع أهداف الدولة المركزية وسياساتها، ولا تتوافق مع تطلعاتها. ومن مثالب شكل الدولة الإيرانية ما يمكن إن نطلق عليها "نقاط الالتحام العرقي *points of ethnic convergence*" ومن أهمها العرق الآذري الطامح إلى بناء دولة أذربيجان الكبرى، وكذلك العرق العربي في الجنوب الإيراني، والعرق الكردي في جبال زاغروس على امتداد الحدود مع تركيا والعراق، والبلوشي.

(*) مؤشر IC أو K: يمكن الحصول عليه من خلال المعادلة التالية: $K = 0,28 \frac{P}{\sqrt{A}}$ حيث إن: P = محيط الدولة "كم"، A = مساحة الدولة "كم²"، وإذا كانت نتيجة هذا المؤشر تساوي الواحد الصحيح فإن الدولة تتخذ الشكل الدائري، في حين إذا تجاوزت الواحد فإن الدولة تتخذ شكلاً غير منتظماً.



وعليه؛ فإن عدم اندماج شكل الدولة الإيرانية قد يترتب عليه سياسياً مشكلات إقليمية، ويتضح ذلك في التباين الطبيعي والبشري في أجزاء الدولة -خاصة أطرافها- مع صعوبة النقل والمواصلات بين أجزائها، مما يشجع الحركات الانفصالية والرغبة في الاستقلال عن بقية الدولة، ويتضح ذلك في مطالبات الأعراق المختلفة ونهجها نحو الاستقلال أو الحكم الذاتي.

(و) المساحة:

تمثل مساحة الدول رقعتها الجغرافية داخل حدودها، وتعد أحد العوامل المؤثرة في قوتها وفي جغرافيتها السياسية، على أن العبرة ليست بعظم المساحة بقدر مدي حيويتها وفعاليتها الاقتصادية (Taylor:1989, P.132). وتبلغ مساحة الدولة الإيرانية 1628760 كم²، وعليه؛ بلغ معامل GX^(*) للدولة 2.84، وقد احتلت المرتبة التاسعة عشر على مستوى العالم من حيث المساحة، وهي بذلك تدخل في عداد الدول الكبيرة جداً طبقاً لمقياس باوندر (Pounds:1963) وفي عداد الدول الكبيرة طبقاً لمقياس هارم دبليه. مما يوفر لها عمق دفاعي كبير؛ يتيح لها إدارة معاركها الدفاعية لصد عمليات الغزو المحتملة، ويتجلى ذلك في حرب الخليج الأولى 1980-1988م ضد العراق، والتي يبلغ عمقها الدفاعي 370 كم، أي ما يعادل تقريباً نصف العمق الجغرافي لإيران والمقدر بنحو 750 كم، وقد حرص النظام العراقي على التفوق العسكري على إيران عن طريق تزويد القوات المسلحة بكميات كبيرة من الأسلحة المتطورة والمستوردة، وانتهاج سياسة الحرب الوقائية للتغلب على عدم وجود عمق جغرافي

(*) ابتكر البعض مقياساً يسمى (G) لقياس أهمية مساحة الدولة من خلال المعادلة: $GX = \log \frac{GA}{RX}$ ، حيث إن: Ga = لوغاريتم مساحة العالم، RX = لوغاريتم مساحة الدولة، وصغر النتيجة معناه كبر المساحة والعكس صحيح.



كاف يسمح بالدفاع في العمق (سليم:2008، ص175). وقد نتج عن الهجوم العراقي أن توغلت القوات العراقية إلى داخل الأراضي الإيرانية، واحتلت 11 ألف كم²، ونجح العراق في نقل المعركة إلى داخل الأراضي الإيرانية، وظلت إيران تحارب لاسترداد تلك المناطق لمدة طويلة، وتمكنت من ذلك عام 1985م عندما عدلت من ميزانها العسكري، وعبرت القوات الإيرانية نهر دجلة في منطقة السليمانية شمالاً والبصرة جنوباً، مما حدا بالعراق إلى المطالبة بوقف إطلاق النار والتفاوض السلمي مع إيران (سليم:2008، ص176).

وهنا تبرز أهمية المساحة أو الحجم، والتي تعتبر من عوامل القوة السياسية (De Blüj, Glassner:1989, P.71)، وذلك في تحقيق الأمن والدفاع، يلاحظ أنه كلما كبرت المساحة كلما زادت فرصة الدولة في الثبات ومواجهة الغزو الخارجي، وتمتلك الدول كبيرة الحجم مساحات بعيدة في العمق تكون بمنأى عن عيون الأعداء وتكون في أمان نسبي من الهجمات الجوية، وتصبح محطات الإنذار المبكر للهجمات الجوية فعالة، وعلي النقيض قد تكون المساحة الكبيرة لدولة ما أحد السلبيات إذا ما كانت هذه المساحة غير مرتبطة بقوة بشبكة جيدة من وسائل النقل، أو يكون عدد سكانها صغير، وتكون مساحات كبيرة من الدولة خالية أو تكاد تخلو من السكان في بعض الأجزاء مما يجعل هذه المناطق النائية الخالية ثقوباً واضحة يسهل اختراقها عسكرياً أو تكون نقطة ضعف وتستغل في تهريب الأسلحة والمخدرات والأفكار الهدامة إلى الدولة (Weigert:1975, P.44).

وتعود سلبيات الحجم الكبير لمساحة الدولة الإيرانية لتلبسها بالحدود وازدياد طولها الذي يتطلب الجهود الكبيرة في الدفاع الأرضي والبحري والجوي. مما يؤثر على فعالية الحكومة المركزية في السيطرة الداخلية، ومن ثم قد يشجع ذلك على قيام اتجاهات انفصالية يعززها وجود تنافر في التركيب العرقي للدولة وضعف الاتصال بين العاصمة والأطراف. ويرد على ذلك بأن الحركات الانفصالية تتأتى في الواقع من فقدان المساواة الاقتصادية داخل الدول. فالمساواة الاقتصادية تؤدي بالتالي إلى العدالة الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والسكانية.



(2) الخصائص الجغرافية البشرية المؤثرة في التركيب العرقي لإيران:

تعد دراسة الخصائص البشرية لأية منطقة على جانب كبير من الأهمية، كونها أساساً لمناقشة وتحليل معظم المشكلات السياسية الحالية، أو على الأقل لأن تكون خلفية ملائمة لمعالجة موضوعات الجغرافيا السياسية الأخرى، وتتمثل أهم الخصائص البشرية المؤثرة في التركيب العرقي لإيران في:

(أ) الخصائص السكانية:

يعد السكان أساس الحياة الاقتصادية والسياسية، إذ يتيح عدد السكان الكبير للدولة القدرة على تنمية اقتصادها واستغلال مواردها والدفاع عن منطقة الدولة وحماية مصالحها في الداخل والخارج، لا سيما إذا لم يوجد ضعف في ترابط السكان وانسجامهم عرقياً ودينياً ولغوياً، عكس الحال بالنسبة للدول صغيرة الحجم السكاني قليلة الموارد (Glassner:1992,P.225). ويشير إلى حجم السكان من الناحية المكانية بما يعرف بالانحدار الجيوبوليتيكي، ويقصد به الأحجام النسبية لكل دولة قياساً إلى جاراتها^(*). ويتبين أنه كلما ازدادت النسبة دل ذلك على شدة الانحدار وتزايد الهوية، بينما كلما قلت النسبة دل ذلك على الاعتدال والتكافؤ.

(*) الانحدار الجيوبوليتيكي = مجموع السكان لدول الجوار الجغرافي ÷ مجموع سكان الدولة. ويقسم الانحدار الجيوبوليتيكي إلى ثلاثة أنماط أولهما الانحدار الموجب؛ وتكون النسبة بين 1، 2 ويكون الانحدار لصالح الدولة. وثانيهما الانحدار المتكافئ أو المعتدل، وتكون النسبة بين 2- 6، ويعني اعتدال بين الدولة وبين دول الجوار الجغرافي. وثالثهما الانحدار السالب، وتكون النسبة بين 6- 7 أو أكثر من ذلك ويكون الانحدار لصالح دول الجوار. للمزيد: حمدان، جمال (1996) افريقيا الجديدة، دراسة في الجغرافيا السياسية. - القاهرة: مكتبة النهضة العربية، ص ص 103- 104.

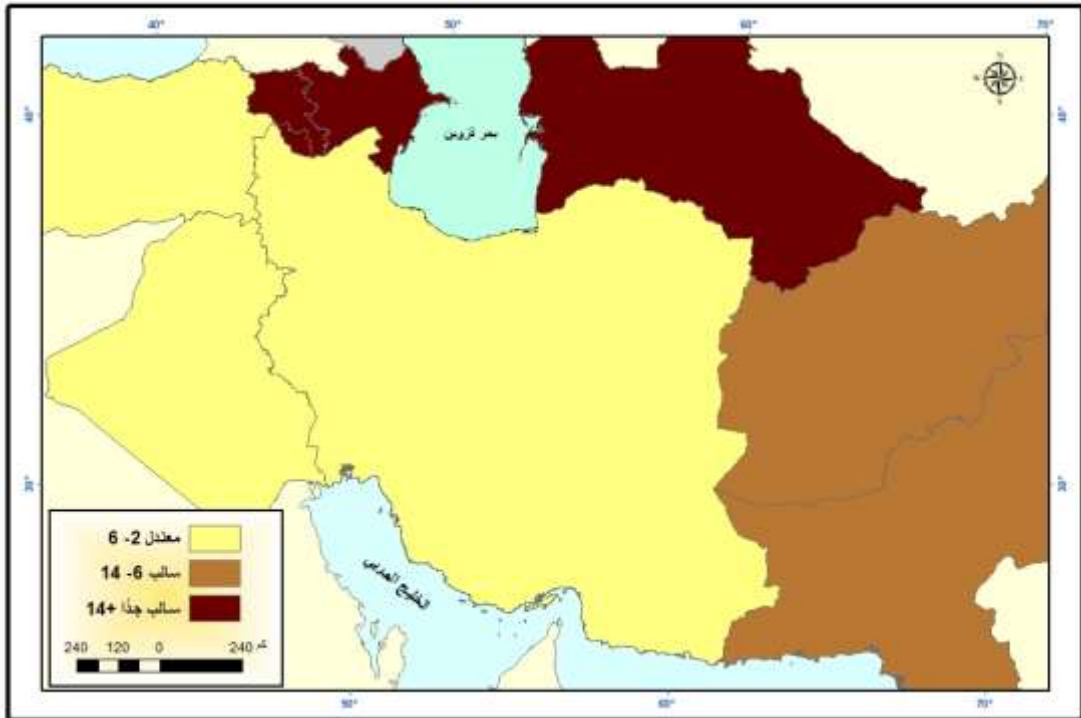


ويوضح الجدول (2) والشكل (4) الانحدار الجيوبوليتيكي لسكان إيران ودول الجوار الجغرافي عام 2021م.

جدول (2) الانحدار الجيوبوليتيكي لسكان إيران ودول الجوار الجغرافي عام 2021م

الدولة	عدد السكان	الدول المجاورة	عدد سكان الدول المجاورة	نسبة الانحدار الجيوبوليتيكي
إيران	82913906	7	479183514	5.78
العراق	39309783	6	221889267	5.64
تركيا	83429615	8	173687338	4.42
أرمينيا	2957731	4	180087221	60.89
أذربيجان	10023318	4	233965554	23.34
تركمانستان	5942089	4	173050240	29.12
أفغانستان	38041754	5	348322981	9.16
باكستان	216565318	4	2885088414	13.32

المصدر: الجدول والنسب من إعداد الباحث اعتماداً على:
The World Bank (viewed 6/10/2021) Population, total. – available at:
<https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL>



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات الجدول (2) باستخدام برنامج ArcGIS 10.8

شكل (4) الانحدار الجيوبوليتيكي لسكان إيران ودول الجوار الجغرافي عام 2021م

ومن خلال دراسة الجدول والشكل السابقين، يمكن تصنيف دول الجوار الجغرافي لإيران وفقًا للانحدار الجيوبوليتيكي إلى الأنماط التالية:

- دول ذات انحدار جيوبوليتيكي سالب جدًا: أي أن "قوة دول الجوار الجغرافي تفوق قوة الدولة"، وتتمثل في ثلاث دول وهي أرمينيا بنسبة انحدار جيوبوليتيكي بلغت 60.89، تركمانستان 29.12، أذربيجان 23.34.
- دول ذات انحدار جيوبوليتيكي سالب: وتتمثل في دولتي باكستان وأفغانستان، وبلغت نسبة انحدارهما الجيوبوليتيكي 13.32، 9.16 على التوالي.
- دول ذات انحدار جيوبوليتيكي متكافئ "معتدل": أي أن "قوة الدولة تفوق قوة دول الجوار" وتتمثل في ثلاث دول وهي تركيا؛ وبلغت نسبة انحدارها الجيوبوليتيكي 4.42، والعراق 5.64، وإيران 5.78.



وعليه؛ يمكن تصنيف إيران بالانحدار الجيوبوليتيكي المتكافئ "المعتدل" أي أن قوة الدولة تساوي قوة دول الجوار، ويعزي ذلك إلى أن إيران تشكل كتلة سكانية كبيرة في محيطها الجغرافي، كما أن معظم دول جوارها قليلة السكان عدا كتلتين سكانيتين وهما باكستان وتركيا، ولولاهما لأصبح الانحدار الجيوبوليتيكي لإيران موجباً.

ويتميز التوزيع السكان في إيران بعدم الانتظام من حيث التركيز الشديد في العاصمة والمدن الرئيسية، بينما تعاني بقية الانحاء الفراغ النسبي، مما يعد نقطة ضعف للدولة الإيرانية خاصة في ظل إخفاق الدولة في توزيع عوائد التنمية على مناطق الدولة المختلفة. وقد بلغت قيمة الكثافة العامة للسكان عام 2021م نحو 50.91 نسمة/كم²، وعليه؛ تصنف إيران ضمن الأقاليم ذات الكثافة السكانية المرتفعة.

وقد أدى ارتفاع عدد السكان بشكل كبير إلى زيادة الفجوة بين الموارد والسكان، ووصلت إلى درجة عدم الاكتفاء الذاتي من الموارد، والتي يعني عجز الدولة عن توافرها ضعف قدرتها وزيادة الاعتماد على الخارج مما يعرضها للتبعية الاقتصادية والسياسية، حيث بلغت نسبة واردات الغذاء ما قيمته 25.55% من إجمالي واردات الدولة الإيرانية عام 2021م (The World bank; 2021)، في حين لم يتجاوز في أذربيجان 13.7%، وتركمانستان 11.74% من إجمالي وارداتها على سبيل المثال. والقاعدة أن عدم قدرة الدولة عن تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء يخضع من وزن القوة السياسية للدولة، ويؤكد ذلك مؤشر الجوع العالمي والذي بلغت قيمته 7.9% عام 2020م، واحتلت به إيران المرتبة التاسعة والثلاثون عالمياً (Global Hunger Index; 2020, P.58) على الرغم من حجم الموارد الطبيعية الكبيرة التي تتمتع بها إيران، وذلك بفعل سياسات التهميش والاستبعاد لبعض الأعراق السكانية.



وبالنسبة لمؤشر الضغوط الديموغرافية^(*) فقد بلغت قيمته 4.50، وهو مؤشر مرتفع، احتلت به المرتبة 85 على مستوي العالم من بين 173 دولة، ولم تتجاوز من دول الجوار سوي العراق وباكستان وأفغانستان، في حين انخفضت الضغوط الديموغرافية في كل من تركمانستان وتركيا وأرمينيا وأذربيجان برتب 90، 101، 119، 125 على الترتيب بالنسبة لدول العالم، مما يعكس الضغوط الناجمة عن النمو والكثافة السكانية (*The Global Economy: 2021, P.22*). وبالنسبة لمؤشر الفجوة النوعية GGI^(**)، فقد بلغت قيمته 0.584، احتلت به المرتبة 146 على مستوي العالم، وهي مرتبة متدنية، إذ بلغت درجة المشاركة الاقتصادية 0.375، احتلت بها المرتبة 148 عالمياً، ودرجة التحصيل العلمي 0.983، شغلت بها المرتبة 92 على مستوي العالم، في حين بلغت درجة الصحة والبقاء 0.963، احتلت بها المرتبة 139 عالمياً، وبالنسبة لدرجة التمكين السياسي فقد بلغت 0.077 احتلت بها الرتبة 136 على مستوي العالم عام 2021 م (*World Economic Forum: 2021*).

^(*) تضم الضغوط الديموغرافية عدة مؤشرات منها نمو السكان بالنسبة لإمدادات الغذاء، ومياه الشرب، وكذلك الضغوط الناجمة عن النمو السكاني والتوزيع السكاني والكثافة السكانية بالدولة، وتأخذ كل من هذه المؤشرات درجة من 10، ثم تجمع ويؤخذ متوسطها لتكون مؤشر للضغوط الديموغرافية التي تواجهها الدولة. وتأخذ درجات (0) منخفض، (10) مرتفع. المصدر:

The Global Economy (viewed 21/2/2021) Demographic pressures index – Country rankings. – available at:

https://www.theglobaleconomy.com/rankings/demographic_pressures_index/

^(**) نشر تقرير الفجوة بين الجنسين العالمية لأول مرة في عام 2006 م من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي، وصمم لقياس المساواة بين الجنسين في مجالات المشاركة الاقتصادية، التحصيل العلمي، التمكين السياسي، الصحة والبقاء على قيد الحياة. للمزيد:

The Report and an interactive <http://reports.weforum.org/global-gender-gap-report-2020/dataexplorer>



(ب) الخصائص الاقتصادية:

تعد الموارد الطبيعية للدولة فضلاً عما تملكه من موارد اقتصادية أساساً رئيساً من المنظور الجغرافي السياسي لقياس قوة الدولة، إذ إن قوة الدولة ووزنها السياسي يتوقف إلى حد كبير على ما تملكه من موارد اقتصادية، فضلاً عن قدرتها على استغلال تلك الموارد بشكل يسهم في قوتها ووزنها السياسي.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن المعلومات حول الاقتصاد الإيراني تبقى سرية للغاية، خاصة أن الموازنات الخاصة بالمؤسسات الثورية الضخمة التي تبلغ عشرات المليارات تبقى خارج إطار الموازنة العامة للدولة، ولا تخضع لأي رقابة سوي سلطة ولاية الفقيه (العتوم: 2011، ص 162).

ويمكن قياس المكون الاقتصادي للدولة الإيرانية بواسطة مجموعة من المتغيرات تتمثل في:

■ الناتج المحلي الإجمالي "GNP": بلغ نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (*) 2282 دولار/سنوياً عام 2020م (The world Bank: 2021) وهي قيمة منخفضة مقارنة بدول الجوار الجغرافي، حيث لم تسبق سوي دولتي وهما باكستان وأفغانستان بقيمة 1193، 508 دولار/سنوياً علي الترتيب، في حين بلغت في باقي دول الجوار مثلين كما هو الحال في العراق وأرمينيا بقيمة 4157، 4267 دولار/سنوياً علي الترتيب، وإلى أربعة أمثال كما هو الحالي في تركيا والتي بلغ قيمة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بها 8538 دولار/سنوياً، ويرجع ذلك ارتفاع حجم السكان وتأثيره على انخفاض نصيب الفرد في إيران.

(*) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو حاصل اجمالي الناتج المحلي ÷ عدد السكان في منتصف العام.



وقد بلغ اجمالي الاحتياطي الدولي نحو 93 مليار دولار، في حين بلغت قيمة متوسط النمو السنوي للنتاج المحلي الإجمالي 3.8% (The world Bank:2021).

■ الحرية الاقتصادية^(*): بلغت قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية 47.2%، احتلت به الدولة الإيرانية المرتبة 168، والمرتبة الرابعة عشر اقليمياً (The Heritage Foundation).
■ الموارد الزراعية: ويمكن قياس ذلك المؤشر من خلال حجم الأراضي الصالحة للزراعة، فكلما ارتفعت نسبة الأراضي الزراعية دل ذلك على قوة الدولة زراعياً، إذ يرفع ذلك من قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي والتصدير وتحقيق أمنها الغذائي، فضلاً عن تنوع الإنتاج النباتي. وقد بلغت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة نحو 9.01% من اجمالي مساحة الدولة الإيرانية، وهي بذلك أقل دول محيطها الجغرافي مساحة للأراضي الزراعية، ولم تتفوق على أي من دول الجوار الجغرافي، حيث بلغت مساحة تلك الأراضي في دول الجوار نسبة تراوحت بين 11.5% كما هو الحال في العراق إلى نحو 39.9% في باكستان عام 2020م (FAO:2020).

ويؤكد ما سبق الاستناد إلى مؤشر إنتاج الغذاء، والذي وصل إلى 105.8 عام 2018م (The world Bank:2021) وقد بلغت تلك القيمة على سبيل المثال 113.4 في أذربيجان كأحد دول الجوار الجغرافي.

وتجدر الإشارة إلى وجود مواطن خلل في ذلك المتغير، إذ تتخفف مساحة الأراضي الزراعية من إجمالي مساحة الدولة الإيرانية، الأمر الذي سبب اخفاق في تحقيق اكتفاء ذاتي بشكل كبير في بعض المنتجات الزراعية مما يدفعها إلى الاستيراد، مما ينعكس سلباً على

^(*) الحرية الاقتصادية: عبارة عن سلسلة من عشر قياسات اقتصادية انشأتها مؤسسة التراث وصحيفة وال ستريت جورنال، وهدفها المعلن قياس درجة الحرية الاقتصادية في العالم، والتي تؤكد على حرية الأسواق والتجارة الحرة والملكية الخاصة.



التصنيع والإنتاج وقدرة الإنتاج على المنافسة والنمو، فضلاً عن الأعباء المالية التي يتحملها اقتصاد الدولة المستوردة للغذاء، مما يؤثر على مجمل الوضع الاقتصادي للدولة طبقاً لمفاهيم سياسات الاكتفاء الذاتي في منهج تحليل القوة.

■ **الموارد الاقتصادية:** وتم قياس ذلك المتغير من خلال أربع مؤشرات، تمثلت أولها في حجم إنتاج مصادر الطاقة، حيث وصل حجم انتاجها من مصادر الطاقة 10987 بيتا جول (UN:2020) وبذلك تتصدر دول منطقتها، حيث يعد انتاجها أكبر من إنتاج دول جوارها الجغرافي مجتمعة والبالغة نحو 8243 بيتا جول. ويتمثل ثاني تلك المؤشرات في متوسط نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية والذي يعكس درجة الرفاهية، وقد بلغ 3022 كيلووات/ساعة (IEA:2021) وعلى سبيل المثال فقد بلغ المتوسط 2202، 2678 كيلووات/ساعة في كل من أذربيجان، تركمانستان على التوالي.

أما عن مؤشر موارد المناجم الاستراتيجية كالبوكسيت واليورانيوم والكوبالت والذهب، فقد بلغ إنتاج إيران 460977323 متر (World Mining Data:2020) احتلت بها المرتبة العاشرة عالمياً، وهي بذلك تتصدر دول المنطقة في موارد المناجم الاستراتيجية. وعاد الوضع ليؤكد نفسه مرة أخرى في مؤشر الاحتياطات البترولية المؤكدة، حيث بلغ 211.600 مليون برميل (IEA:2021) احتلت بها المرتبة الثالثة على مستوى العالم، ولم يسبقها سوى دولتي فنزويلا والمملكة العربية السعودية.

وقد شكل اكتشاف البترول والغاز الطبيعي نقطة تحول كبيرة في الحياة الاقتصادية في إيران، مما أدى بدوره إلى تحول في مختلف الأنشطة والقطاعات الأخرى وفي مقدمتها العلاقات مع العالم الخارجي، وعلى قطاعات الدولة الخارجية.



ويجب التنويه بأن قوة اقتصاد إيران مرهون إلى حد كبير بموارد اقتصادية مهددة بالنضوب في ظل نظام عالمي يعيش متغيرات اقتصادية وسياسية متغيرة، وتشهد تقلبات في أسعار تلك الموارد.

وعليه؛ تعكس خصائص الاقتصاد الإيراني عامل ضعف كبيراً، وهي تتمثل بمعاناته من الاعتماد الكبير على البترول والغاز الطبيعي، وعلى الرغم من ذلك يعاني ذلك القطاع الاقتصادي الحيوي ضعف الاستثمار بحكم العقوبات الدولية، إضافة إلى مشكلات اقتصادية كالمديونية، كذلك تعاني إيران ارتفاع حجم السكان على حجم النمو الاقتصادي، الأمر الذي أثر بدوره على انخفاض متوسط نصيب الفرد في إيران. كذلك تعاني إيران مجموعة كبيرة من المشكلات الاقتصادية كالتضخم؛ والذي بلغت نسبته 31.2% (The Heritage Foundation)، وارتفاع نسبة الفقر؛ وبلغت نسبته 16.23% (CIA:2021)، وعجز القطاع التجاري، نتيجة للعقوبات الدولية، وتأثير ذلك على النمو الحقيقي للاقتصاد الإيراني، مما يؤثر على قوة الدولة الإيرانية وتماسكها.

(ج) العوامل التاريخية:

إن للعوامل التاريخية دوراً كبيراً في التوزيع الجغرافي للأعراق في إيران، إذ أن الحكومات المتعاقبة على إيران فرضت عليهم التوطن في مناطق محدودة، وفي أحياء داخل المدن وهو ما يسمى بالكانتونات الصغيرة، ولم يتغير التوزيع الجغرافي لاستقرارهم في المناطق التي وجدوا فيها واستوطنوها من مدة طويلة.

ومن خلال الهضبة الإيرانية وعبر الجبال نشأت الإمبراطورية الفارسية القديمة التي توسعت لتشمل بلاد ما بين النهرين "العراق" وتستولي على الإمبراطورية البابلية عام 533 ق.م، وتصل إلى مصر عام 525 ق.م، وعلى مدى ما يقرب من قرنين من الزمان ظلت فارس



مع اليونان تمثل القوى العظمى في العالم حتى نجح الإسكندر الأكبر في غزوها في عام 331 ق.م، ومنذ ذلك التاريخ ظلت فارس القديمة في انحطاط طويلة فيما عدا بعض الفترات القصيرة حتى جاء الاسلام إليها حين نجح العرب في هزيمة الإمبراطورية الساسانية الفارسية في معركة القادسية الشهيرة عام 637م.

وعلى الرغم من أن فارس لم تظهر كهوية سياسية مستقلة حتى القرن السادس عشر، فإن انفصال مقر الخلافة الإسلامية من دمشق إلى بغداد خاصة مع تفكك الخلافة العباسية وسيطرة الدين الإسلامي على بلاد فارس كلها فقد تميزت إيران "فارس" كهوية سياسية مستقلة عندما أسس "اسماعيل الصفوي" 1502-1524م الإمبراطورية الصفوية التي وقفت في مواجهة التوسع التركي العثماني السني وخلال هذه الفترة فإن "الفارسية" و"الشيعة" أصبحتا وجهين لعملة واحدة هي "الهوية القومية" للشعب الفارسي.

وشهدت إيران خلال القرون الأربعة التالية منذ بداية حكم الصفويين فترات ازدهار قصيرة. وبحكم وضعها فإنها أخذت في مواجهة الضغوط الخارجية عليها من أفغانستان التي احتلتها لفترة قصيرة في النصف الأول من القرن الثامن عشر في الشرق وروسيا في الشمال والإمبراطورية العثمانية في الغرب. ومع ازدياد النفوذ البريطاني في الهند في أواخر القرن الثامن عشر وبدايات التاسع عشر وضعت إيران في قائمة الموضوعات الاستراتيجية للسياسة الأوروبية أخذ في التزايد نتيجة الحصول على امتيازات تجارية وصناعية واستخراجية، وهو الأمر الذي ساعد على إيقاظ الوعي القومي الإيراني خصوصاً وأن التنافس بين القوى العظمى على إيران أعطاهم قدرًا من حرية الحركة. وخلال الحرب العالمية الأولى، ورغم بقاء إيران على الحياد نظريًا إلا أنها كانت ساحة لكل القوى المتحاربة. وفي نهاية الحرب تدهورت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فيها إلى حد الفوضى الشاملة وأدت إلى وقوع انقلاب عسكري بقيادة "رضا خان" وزير الحربية عام 1921م ثم أصبح رئيساً للوزراء عام



1923م وأخيراً توج نفسه شاهاً عام 1925م ليحل بذلك محل أسرة الكاجار التي حكمت إيران منذ نهاية القرن الثامن عشر (Glenn, Hoogfound:2008, P.22).

وخلال فترة حكم كل من رضا شاه "1925-1941م" وأبنة محمد رضا شاه "41-1978م" فقد حدث مجموعة من التطورات المهمة في المجتمع الإيراني والسياسة الإيرانية تمثلت في التالي:

- قويت شوكة الحكومة المركزية في الدولة الإيرانية.
- تم رسم الحدود مع جيرانها وهو الأمر الذي تضمن دخول عدد من الأعراق في الدولة سلمياً أو بالقهر المباشر.
- حدثت عملية تحديث واسعة للدولة سواء في النظام التعليمي أو القضائي أو الصحي... الخ.

لكن نظراً للسمة الرئيسية التي اتسمت بها القومية الإيرانية وهي النزعة الإمبراطورية الإيرانية التوسعية وهي نزعة تكونت خلال التاريخ الإيراني كله جعلها باستمرار عرضة للتفكك الداخلي والنزاعات بين العنصر الفارسي وباقي الأعراق وجعلت القهر العامل الرئيس مع التطور الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع الإيراني. وهو الأمر الذي أدى في النهاية إلى الثورة الإيرانية الإسلامية والإطاحة بالشاه في يناير 1979م. ورغم أن ذلك شكل تغييراً أساسياً في النظام السياسي الإيراني، فإنه لم يؤد إلى تغيير كبير في الطابع الإمبراطوري للتكوين العرقي الإيراني. فأيديولوجية "تصدير الثورة" هيمنت على الفكر السياسي الإيراني الحديث وما تزال.



ثالثاً: الوجود التاريخي للأعراق في إيران:

لا يمكن التعرف على العلاقات الخارجية والداخلية للدولة دون الرجوع للماضي، فالتاريخ يهتم بدراسة الأحداث والعلاقات بين الدول في الماضي، بينما يتركز اهتمام الجغرافيا السياسية على دراسة الخصائص السياسية للدولة في الوقت الحاضر، وفي ضوء معرفة الماضي وفهم الحاضر يمكن وضع تصور للمستقبل في هذا الإطار، لذلك يصبح ما يقدمه التاريخ للجغرافية السياسية على درجة عالية من الأهمية.

وتتمتع إيران بخليط من التنوع العرقي، ومنذ قرون تتعايش الأعراق المختلفة في إيران، وإن كانت تتطوي تحت الدولة الإيرانية، إلا إنها تحتفظ بخصوصياتها القومية والقبلية. وتذكر الأدبيات العلمية في هذا الصدد إن إيران كانت منذ العهود القديمة موطناً لشعوب عديدة؛ ولم يلاحظ عبر التاريخ أن تكون قد سُكنت من قبل عرق أو شعب بمفرده، موحد اللغة والثقافة إطلاقاً. إذ إن تعدد الأعراق في إيران أمراً طبيعياً للعمق الحضاري فضلاً عن الموقع الجغرافي، إذ تتوسط مناطق حضارية ذات أعراق وديانات ومعتقدات عريقة كالحضارة الهندية والرومانية والعراقية، وهي معبر لتجارة الشرق والغرب.

وفيما يخص التطور الديموغرافي العرقي الذي تم بسكان الهضبة الإيرانية فإنه قد مر بثلاث محطات أساسية هي:

- 1- وصول الآريين إلى إيران في منتصف الألفية الثانية قبل الميلاد.
- 2- وصول العرب إلى إيران في أواخر القرن السادس الميلادي.
- 3- وصول الاتراك إلى إيران في بداية القرن التاسع عشر (الربيعي، 2008: ص 61).



ويمكن القول أن المجتمع الإيراني حدث فيه عملية انصهار بشكل ثنائي بين الآريين والعرب من جهة، وبين الآريين والترك من جهة أخرى، ويعتقد الإيرانيين أنه لا يمكن القول بغلبة وسيادة جنس ما على جنس آخر، بل أصبح هناك هوية جديدة تم الاصطلاح عليها بـ (الهوية الإيرانية) أو (الأمة الإيرانية) التي ترجع روافدها أو جذورها إلى عناصر ثلاث هي "الآريين، العرب، الترك"، ويمكن القول أن هذه الفروع قد تشكلت نتيجة لعمليات الانتقال والهجرة الداخلية والتفرع والتشعب، ويؤكد ذلك التشابه الكبير بين اللغة الفارسية وبين اللغات الكردية والطاجيكية والبلوشية واللورية لدرجة أنهم لا يعدون هذه اللغات سوى لهجات للغة الأم وهي اللغة الفارسية القديمة. (كوفيل، 2008: ص ص 159-168).

رابعاً: التوزيع الجغرافي والعدي للتركيب العرقي في إيران:

يتكون المجتمع الإيراني من عدة أعراق، وتختلف قراءات الإحصائيات السكانية الصادرة بشأن حجمها الفعلي من المجتمع، لاسيما بين تلك الإحصائيات الصادرة عن مؤسسات الدولة المعنية، وعن مثيلاتها الصادرة عن كل أقلية على حدة، حيث تسود حالة من التعتيم على المكون العرقي من حيث الإحصاءات، ولم يكن بمقدور غالبية الدراسات الوصول لأرقام دقيقة حول نسب الأعراق من إجمالي عدد السكان في إيران، لذلك حاولت الدراسة الاقتراب من الأعداد الحقيقية للأعراق من خلال الاطلاع على العديد من الإحصاءات الرسمية وغير الرسمية والدراسات التي تناولت هذا الموضوع للوصول إلى أرقام ونسب قريبة يمكن الاعتماد عليها للتعرف على التركيبة العرقية للمجتمع الإيراني. إذ أن هناك ثمة اتفاقاً تقريبياً على النسب المكونة للمجتمع الإيراني لكل أقلية عرقية، تزيد أو تنقص بنسبة ضئيلة. ويوضح الجدول (3) والشكل (5) التوزيع العددي والجغرافي للتركيب العرقي في إيران على مستوي المحافظات عام 2021م.



جدول (3) التوزيع العددي والجغرافي للتركيب العرقي في إيران وفقاً للمحافظات عام 2021م

الأعراق	عدد السكان "تسمة"	%	اللغة	الانتماء العقائدي	المحافظات
الفارسي	38478548	46.41	الفارسية	شيعة	همدان - طهران - مركزي - قم - سمنان - أصفهان - فارس - بوشهر - يزد - كرمان - خراسان رضوى
الآذري	15236586	18.38	التركية	شيعة	أذربيجان الغربية - أذربيجان الشرقية - زنجان - قزوین
الكردي	8328653	10.04	الكردية	سني 75%	أذربيجان الغربية - كردستان - عیلام - کرمنشاه - خراسان الشمالية
المازاندری	4679019	5.64	الفارسية "لهجات مختلفة"	شيعة	مازندران
الجيلك	4287683	5.17	الفارسية "لهجات مختلفة"	شيعة	جیلان
اللوري	3054123	3.68	اللورية	شيعة	لرستان - ایلام - كهگیلویه وبویر أحمد
بختیاري	2858455	3.45	اللورية	شيعة	لرستان - أصفهان - تشهارمحال وبختیاري
العربي	2552192	3.08	العربية	سنة - شيعة	خوزستان - هرمزگان - خراسان رضوى
البلوشي	1548330	1.87	البلوشية	سنة	سیستان وبلوشستان - کرمان
التركي	239901	0.29	التركية	سنة	کرمان - سمنان - فارس - غلستان

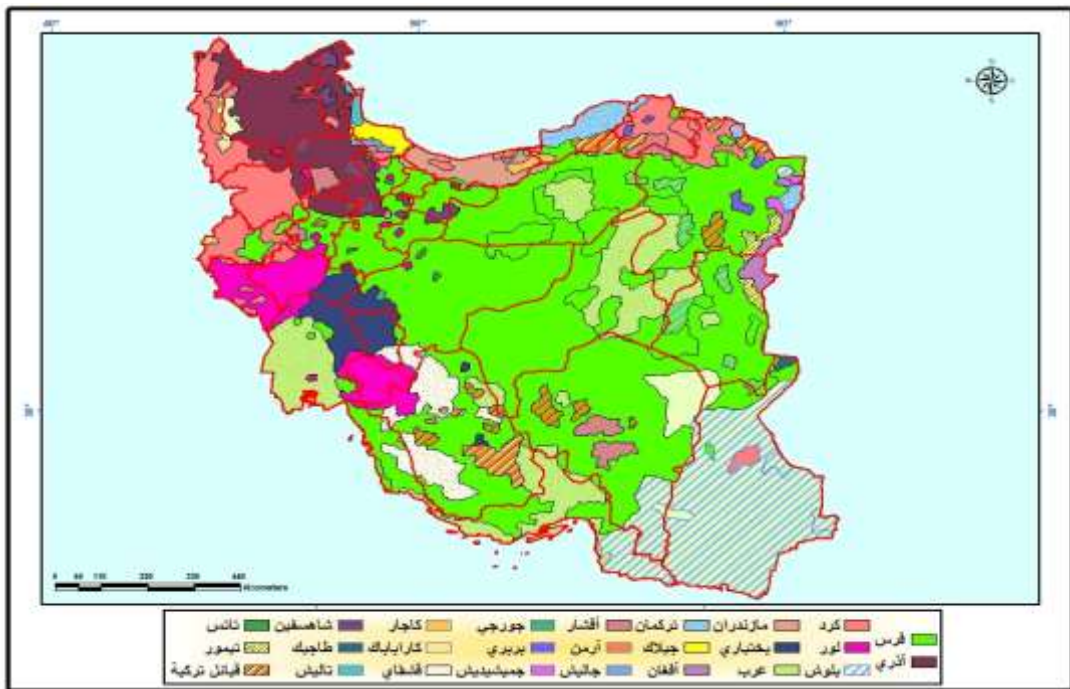
أخرى	1650418	1.99	التركية	شيعة - سنة	خراسان الجنوبية - خراسان الشمالية - أصفهان - طهران - زنجان - أذربيجان الشرقية - أربيل
------	---------	------	---------	---------------	--

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادًا علي:

- مركز آمار ايران بر اساس داده‌های سرشماری سال ۱۳۹۵ ومحاسبه نرخ رشد جمعیت شهری وروستایی، جمعیت مناطق مختلف را در سال‌های آینده برآورد کرده است. (بناءً على بيانات التعداد السكاني لعام 2016. - مركز الإحصاء الإيراني، يتم تحديث هذه التقديرات مرة أخرى بعد تعداد 1400).

- *Sanasarian, L (2004) Religious Minorities in Iran. - Cambridge Middle East Studies, 13. - Cambridge: Cambridge University Press, PP.10-13*

- *Weidmann, Nils B., Jan Ketil Rød, and Lars-Erik Cederman (2010) "Representing Ethnic Groups in Space: A New Dataset. - Journal of Peace Research 47(4), P.P 491-99.*



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على بيانات الجدول (3) باستخدام ArcGIS 10.8

شكل (5) التوزيع الجغرافي للتركيب العرقي في إيران 2021 م



ومن خلال دراسة الجدول والشكل السابقين يتضح التوزيع العددي والجغرافي للتركيب العرقي في إيران، وبيانته كالتالي:

(1) العرق الفارسي:

يعد العرق الفارسي الرئيس في الدولة، حيث بلغ إجمالي سكان الدولة ذوي الانتماء للعرق الفارسي 38.4 مليون نسمة، تشكل ما نسبته 46.41% من إجمالي سكان إيران عام 2021م. يعيشون في مساحة تقدر بنحو 858248 كم² أي نحو 52.6% من إجمالي مساحة الدولة الإيرانية والبالغة 1628760 كم².

ويتوزع العرق الفارسي على 12 محافظة من إجمالي 31 محافظة إيرانية، وهي محافظات في أغلبها مركزية تقع في مركز الدولة مثل محافظات "أصفهان، يزد، قم، مركزي، كرمان، بوشهر، فارس". وتفرض هذه المجموعة العرقية لغتها وثقافتها إلى جانب سلطتها السياسية على باقي مكونات المجتمع الإيراني.

(2) العرق الآذري:

يشكل العرق الآذري المرتبة الثانية في التركيب العرقي الإيراني، بعدد سكان بلغ 15.2 مليون نسمة، مثلت ما نسبته 18.38% من إجمالي الأعراف المشكلة للدولة، ينتشرون في مساحة تبلغ 112827 كم²، تشكل 6.92% من إجمالي مساحة إيران، ويقطن أغلب الآذريين المناطق الشمالية والشمالية الغربية من الدولة، وأهم المحافظات التي تسكنها هذه العرقية هي "أذربيجان الغربية، أذربيجان الشرقية، زنجان، قزوین" (Fesharaki, 2019, P.841)، وهي من أكثر المحافظات الإيرانية أهمية من الناحية الصناعية والتجارية والزراعية.



ويعتقد الآذريين بأنهم يتجاوزن عدد الفرس إذا ما أضيف إليهم التركمان والقشقائيون والأزبك، وهم جميعاً من الأعراق الإيرانية الناطقة باللغة التركية. وتعرف لغتهم باللغة الآذرية أو اللوركية، وهي تشبه لغة أذربيجان الروسية، ويعتق أغلبهم المذهب الشيعي.

(3) العرق الكردي:

ينتمي العرق الكردي سلاليًا إلى السلالة النوردية Nordic Breed والتي تعرف ثقافيًا باسم الجنس الآري Aryan Genus، وهي تمثل أحد السلالات الفرعية للعنصر القوقازي، الذي يسود في شمال أوروبا وحوض البحر المتوسط ومنطقة القوقاز (Glenn, 2008, P.93).

وتؤكد النظريات الانثروبولوجية أن الأكراد عرق أصيل يعود إلى القبائل الجبلية الأصلية التي سكنت أعالي النهرين ونزلوا إلى الجنوب واستقروا في المنطقة الواقعة بين العراق وتركيا وإيران والمعروفة بكرديستان^(*)، كما أن القبائل الكردية تعرضت خلال حقبة التاريخ لهجرة القبائل الآرية من الشرق حيث الهضبة الإيرانية، وكذلك القبائل السامية النازحة من الغرب والجنوب الغربي، ونتج عن ذلك صهر هذه القبائل جميعاً في بوتقة عرقة واحدة نتج عنها العرق الكردي بصفاته الانثروبولوجية الحالية. وقد أثبتت البحوث التي أجراها علماء

(*) تعني كلمة كردستان "أرض الأكراد" واستخدمها لأول مرة السلطان السلجوقي "سنجر" في القرن الثاني عشر عندما أنشأ مقاطعة كبيرة في الجبال والخاضعة لكرمنشاه وأطلق عليها هذا الاسم، وتمتد كردستان جغرافيًا من جبال زاغروس "جنوب غرب إيران" ومن فارس جنوبًا وحتى كرمينشاه وهمدان شمالاً، وجبال طوروس جنوب تركيا تمتد من قيصرية ونهري سيحان وجيحان شرقًا وحتى انطاليا غربًا، وبين زاغروس وطوروس غربًا، وتقع سلسلة جبال كردستان شمال غرب إيران وشمال العراق. للمزيد: فايد، رجائي (2005) إشكالية الهوية بين القومية (الكردي) والوطني (العراقي) دراسة ميدانية. - دراسات استراتيجية وميدانية، ع13. - القاهرة: مطبعة جامعة الدول العربية.



الأنثروبولوجيا الطبيعية على أن الأكراد عرق قائم بذاته لكنه يحمل الكثير من صفات الأعراق المجاورة خصوصًا العرق العربي والفارسي والطوراني والور والعرق الأرمني (مطر: 2003، ص ص 31-32).

ويتميز العرق الكردي بمجموعة من الصفات والسمات الجسدية، والتي تنحصر في القامة الطويلة ذات البنية الجسدية القوية، والرأس العريضة، والأنف الضيق الطويل، والعين المستقيمة الملونة التي تتراوح ألوانها بين الأزرق والأخضر وأحيانًا الأسمر، والبشرة بيضاء اللون، والشعر المموج الذي يميل إلى الشقرة ومع ذلك يوجد أكراد شعرهم أسمر اللون (بور: 2000، ص ص 116-118).

وعليه؛ تُعد الأقلية الكردية أقدم الأعراق التي قطنت إيران، إذ يرجع وجودهم في المجتمع الإيراني إلى الإمبراطورية الميديّة؛ في شمالي غرب إيران، والتي حكمت بلاد فارس عام 612 ق.م (عوني: 1999، ص 17).

وتشكل العرقية الكردية المرتبة الثالثة من حيث عدد السكان الإيرانيين، إذ بلغ عددهم 8.32 مليون نسمة، تشكل ما نسبته 10.04% من إجمالي الأعراق الإيرانية. ويعتق نحو 75% من الأكراد المذهب السني ولغتهم الكردية، ويتمركز الأكراد في المحافظات الغربية "أذربيجان الغربية، كرمنشاه، كردستان، خراسان الشمالية"، وأجزاء من محافظات أخرى كما هو الحال في محافظتي إيلام، وسيستان وبلوشستان.

(4) العرق المازاندي Mazanderani:

جماعة عرقية تقطن محافظة مازندران، على مساحة تقدر بنحو 1.4% من إجمالي مساحة إيران، وتحتل المرتبة الرابعة من حيث التركيب العرقي الإيراني، بعدد بلغ 4.67 مليون



نسمة، تشكل ما نسبته 5.64% من إجمالي الأعراق في الدولة الإيرانية. وغالبتهم من الشيعة، ولغتهم مشتقة من الفارسية ولكن بلهجات مختلفة.

(5) العرق الجيلاكي Gilaki:

يحتل العرق الجيلاكي المرتبة الخامسة من حيث التركيب العرقي الإيراني، إذ بلغ عددهم 4.28 مليون نسمة، تشكل ما نسبته 5.17% من إجمالي الأعراق الإيرانية، ويستوطن العرق الجيلاكي سهول بحر قزوين الجنوبية وتحديداً محافظة جيلان، والتي تبلغ مساحتها 14.042 كم²، تمثل ما نسبته 0.86% من إجمالي مساحة إيران.

وللجيلاكيون لغتهم الخاصة وإن كانت فارسية الأصل، ولهم تراثهم الخاص وغالبتهم من الشيعة، عدا مجموعات قليلة من السنة تقطن الزاوية الجنوبية الغربية من بحر قزوين. وهم من الناحية الاقتصادية والثقافية والسياسية من أكثر أعراق إيران تقدماً؛ رغمًا عن عزلتهم الطبيعية عن الوسط الإيراني بواسطة سلاسل جبال البرز.

(6) العرق اللوري:

جماعة عرقية تعيش وسط سلاسل جبال زاغروس الممتدة من الحدود الجنوبية لمحافظة كرمنشاه في الشمال الغربي إلى الأجزاء الشمالية من محافظة شيراز في الجنوب الغربي، وتحديداً محافظات "لرستان، وإيلام، كهغيلويه وبوير أحمد" وتقدر المساحة التي يعيشون عليها بنحو 3.92% من مساحة الدولة الإيرانية، ويبلغ عددهم 3.05 مليون نسمة، يشكلون ما نسبته 3.68% من إجمالي سكان إيران، ويتحدث اللوريون اللغة اللورية وهي لغة الجنوب الغربي من إيران، ويعتقدون المذهب الشيعي.



(7) العرق البختياري:

يمثل البختاريون نحو 3.45% من إجمالي أعراق إيران، إذ بلغ عددهم نحو 2.85 مليون نسمة، ويقطنون المنطقة الوسطى الغربية من جبال زاغروس، وبشكل رئيس في محافظات "تشهارمهال وبختياري، لرستان، أصفهان" ويعتقون المذهب الشيعي.

(8) العرق العربي:

ينتمي العرق العربي سلالياً إلى سلالة البحر المتوسط التي تمثل أحد السلالات الفرعية الرئيسية للعنصر القوقازي Caucasoid Race المعروف بالعنصر الأبيض Whit Race، ويتميز العرق العربي بمجموعة من الصفات والخصائص الجسدية، يمكن حصرها في استطالة الرأس أو توسطها والأنف الضيق الذي يأخذ الشكل المستقيم، ولون البشرة المائلة إلى السمرة، والشعر المتموج شديد السمرة، والقامة متوسطة الطول إلى دون المتوسطة بقليل (عبد الحكيم: 1991، ص 125).

وخلال فترات تاريخية لاحقة لفترة صدر الإسلام تركز الوجود العربي في الجنوب الغربي لإيران، وفي المنطقة المعروفة بالأحواز أو الأهواز باللغة الفارسية (الزويري: 2012، ص ص 57-72). وقد كان العرب جزءاً من المجموعات العرقية التي سكنت ما كانت تُسمى بلاد فارس، والتي تحول اسمها إلى إيران في العشرينيات من القرن الماضي بعد تولي "رضا شاه" زمام الأمور وتأسيس الملكية الحديثة في إيران؛ وكجزء من عملية إحكام السيطرة على كل الأقاليم التي كانت تدخل في دائرة نفوذ فارس جري إخضاع منطقة الأحواز الموجودة في جنوب غرب إيران، والتي تمتد على الطرف الشرقي للخليج العربي، ولم تلق تلك السيطرة معارضة حقيقة من القوى الكبرى ولا سيما بريطانيا (الزويري: 2016، ص 27).



ويبلغ عدد المنتمين إلى العرق العربي 2.5 مليون نسمة، يشكل ما نسبته 3.08% من إجمالي أعراق إيران، ويعتقون المذهب السني والشيعة، وينتشرون في محافظات "خوزستان، هرمزغان، خراسان رضوى". وتعد أكثر المحافظات الإيرانية غني بالثروات الطبيعية، أهمها البترول، فضلاً عن كونه أكبر مساحة سهلية في إيران، وتتبع منه ثمانية أنهار، بالإضافة إلى احتوائه على أغلب الموانئ الإيرانية مثل موانئ جرون، وبندر عباس، وبوشهر، وبندر، وخميني، وجزيرة خرج، وجزيرة كيش، وقشم.

(9) العرق البلوشي:

يُعد البلوش عرق حدودي، إذ يقطن مثلث الحدود الإيرانية- الباكستانية- الأفغانية، في محافظة سيستان وبلوشستان، وأجزاء من محافظة كرمان وهرمزغان. ويقدر عددهم في إيران بنحو 1.54 مليون نسمة، يشكلون ما نسبته 1.87% من إجمالي التركيب العرقي في إيران، وغالبية البلوش من السنة.

وقد فرضت طبيعة الإقليم الجبلية الوعرة واقعاً أمنياً معقداً، تمثل ذلك في انعزال البلوش من سكان المنطقة عن مركز الدولة، مما أدى إلى صعوبة السيطرة عليهم وادماجهم في الدولة الإيرانية وخاصة في ظل غياب التنمية عن الإقليم، إذ يعيش البلوش كفلاحين مستوطنين وبدو يرعون الماشية.

(10) العرق التركي:

يبلغ عدد المنتمين إلى العرق التركي في إيران 239 ألف نسمة، يشكلون ما نسبته 0.29% من إجمالي أعراق إيران، وغالبهم من السنة، ويقطنون أجزاء من محافظات



"كرمان، سيمينان، فارس، غلستان"، ويلغب على نمط حياة الأتراك في إيران مظاهر البداوة، نظرًا لاشتغالهم بالرعي واستقرارهم في مناطق صحراوية.

(11) أعراق أخرى:

يبلغ عدد تلك الأعراق ما يربو على خمسة عشر عرقًا، يشكلون ما يربو على 1.99% من إجمالي أعراق إيران، إذ بلغ عددهم 1.65 مليون نسمة.

وتتوزع تلك الأعراق على صفحة الإقليم الإيراني، حيث يتواجد العرق الأرمني Armenians في محافظة أذربيجان الغربية، والعرق الأفغاني Afghans بما يشمله من طائفتي البشتون Pushtuns والباثان Pathans في محافظة خراسان الغربية، ويتواجد العرق الأفشاري Afshars بما يشمله من القيزلباش Qizilbash في محافظتي خراسان الشمالية وكرمان. في حين ينتشر العرق الجاليشي Galesh في محافظة جيلان، والجورجيون Georgians في محافظة أصفهان، وينتشر العرق البربري Berberi والجميشيديس Jamshidis في محافظة خراسان رضوى. ويتواجد العرق الكاجاري Kajars في محافظة مازندران، وينتشر العرق القشقاوي Kashkais في محافظات بوشهر وكهغيلويه وبوير أحمد، فارس، وأصفهان. ويقطن العرق الكاراباباكي Karapapakh محافظة أذربيجان الغربية، في حين ينتشر العرق الشاهسيفيني Shahseven في محافظات أردبيل، زنجان، طهران، ومركزي. ويتواجد العرق الطاجيكي Tajiks في محافظة سيستان وبلوشستان. وينتشر العرق التاتسي Tats في محافظتي أصفهان ومركزي. ويقطن العرق التيموري Teymurs محافظة خراسان الجنوبية، وينتشر العرق التركماني Turkmens في محافظتي غلستان وأصفهان.

خامسًا: القياس الكمي للتباين العرقي في إيران:

بعد التعرض للتوزيع الجغرافي والعدي للتركيب العرقي في إيران، يتضح أنها دولة تعاني من عدم التجانس العنصري Racial Heterogeneity، حيث تتعدد السلالات والأعراق التي تدخل في تكوين سكانها، وتختلف هذه الأعراق في حجمها ونسبتها إلى جملة السكان، فضلاً عن أن هذه الأعراق يعيش كل منها في منطقة خاصة بها. ويؤكد هذا التنوع العرقي استخدام المؤشرات التالية:

(1) مؤشر "DLF" Taylor and Hudson:

ابتكر Taylor and Hudson في عام 1972م مقياساً لقياس التنوع العرقي في دول العالم، ويعد أكثر المقاييس الإحصائية شيوعاً لقياس التنوع العرقي داخل دولة ما، وجاءت معادلته كالتالي (Taylor and Hudson: 1972):

$$ELF = 1 - \sum_{i=1}^K p_i^2, \quad i = 1, \dots, K$$

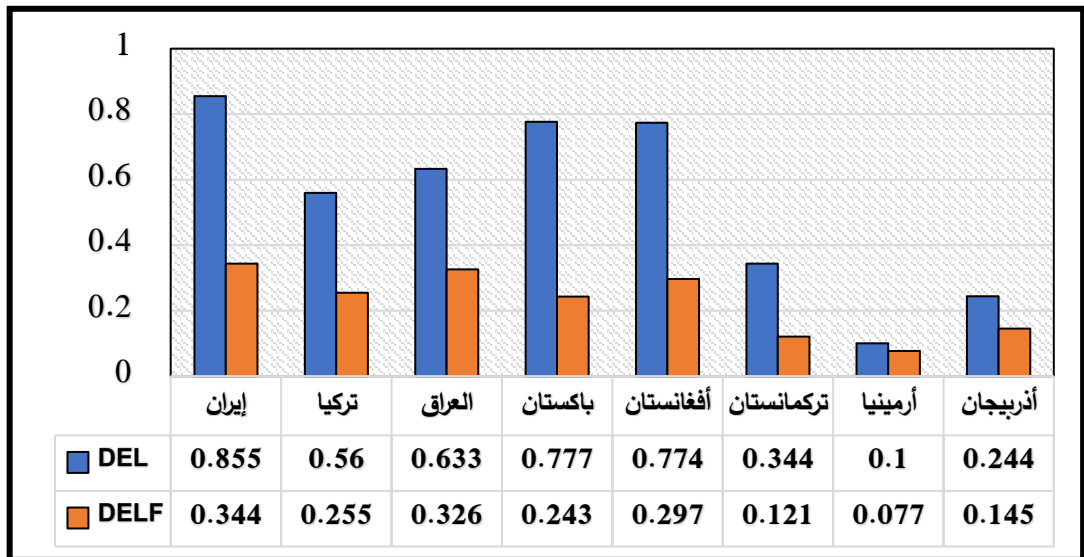
حيث إن؛ k = عدد المجموعات العرقية، i ، P_i = الأحجام النسبية للمجموعات العرقية. وتراوح درجات المقياس بين 0، 1، حيث تشير القيمة العالية إلى الدول الأكثر تنوعاً وانقساماً عرقياً. وعلى الرغم من أن المؤشر يسجل درجة التباين العرقي، إلا أنه لا يوضح درجة الانسجام أو التوتر الموجود بين المجموعات العرقية المختلفة، والتي قد يكون للتدخلات الخارجية ودور السلطة المركزية وطبيعة نظام الحكم اتجاه مشكلة التنوع العرقي. ويوضح الجدول (4) والشكل (6) التركيب العرقي في إيران مقارنة بدول الجوار الجغرافي اعتماداً على مؤشري DEF، DELF.



جدول (3) التباين العرقي في إيران ودول جواره الجغرافي وفقاً لمؤشري DEL، DELF عام 2021م

الدول	DEL		DELF	
	قيمة المؤشر	الرتبة العالمية	قيمة المؤشر	الرتبة العالمية
إيران	0.855	35	0.344	58
تركيا	0.560	113	0.255	95
العراق	0.633	96	0.326	65
باكستان	0.777	61	0.243	102
أفغانستان	0.774	63	0.297	78
تركمانستان	0.344	152	0.121	162
أرمينيا	0.100	201	0.077	179
أذربيجان	0.244	177	0.145	146

المصدر: الجدول من إعداد الباحث تطبيقاً للمعادلات المذكورة.



شكل (6) التباين العرقي في إيران ودول جواره الجغرافي وفقاً لمؤشري DEL، DELF عام 2021م وأظهرت نتائج الجدول والشكل السابقين ارتفاع مؤشر التنوع العرقي في إيران مقارنة بدول جواره الجغرافي، إذ بلغ قيمة مؤشر DEL 0.855، احتلت به المرتبة 35 على مستوى

العالم من حيث درجة التنوع العرقي بها، مما يضعها في عداد الدول الأكثر تنوعاً عرقياً عالمياً. في حين أظهرت دول الجوار الجغرافي تجانساً متبايناً في مقدار التنوع العرقي، حيث ارتفع في كل من باكستان وأفغانستان بقيم بلغت 0.777، 0.774 احتلتا بهما الرتب 61، 63 عالمياً، في حين انخفض مقدرا التنوع العرقي في بقية دول الجوار بشكل كبير حيث بلغت قيمته وفقاً للمؤشر 0.560، 0.633، 0.344، 0.100، 0.244 في كل من تركيا، العراق، تركمانستان، أرمينيا، أذربيجان على التوالي.

وعليه؛ يؤشر DEL على مدي التنوع العرقي الكبير لإيران مقارنة بمحيطها الجغرافي، والذي يعد نقطة ضعف كبيرة في التكوين الجيوبوليتيكي للدولة ويخصم من قيمة الوزن السياسي لها.

(2) مؤشر "DEL" Kolo:

طور الباحث الألماني Kolo في عام 2012م مؤشراً جديداً لقياس مقدار التنوع العرقي معتمداً على المقياس الذي صممه Taylor and Hudson، وكذلك على مؤشر الاستقطاب لـ (Garcia:2002) مضيفاً متغيرات قياس جديدة كاللغة والدين والعلاقات بين الأعراق المختلفة، وأطلق عليه مؤشر التجزئة الإثنو-لغوي Ethno-linguistic Fractionalization والمعروف اختصاراً بـ DELF. ويتم احتسابه وفقاً للمعادلة التالية:

$$DEL F = 1 - \sum_{k=1}^K \sum_{l=1}^K p_k p_l \hat{s}_{kl}$$

حيث إن: k = عدد المجموعات العرقية، i ، P_i = الأحجام النسبية للمجموعات العرقية، $\hat{s}_{kl}$ = مجموع هو المتوسط المرجح بالتساوي لقيم التشابه لكل خاصية عرقية



(Kolo:2012). ومن خلال دراسة الجدول والشكل السابقين، فقد عاد مؤشر DELF ليؤكد التنوع العرقي في إيران مقارنة بدول جوارها الجغرافي، حيث بلغت قيمته 0.344، احتلت به المرتبة 58 عالمياً، في حين انخفض في بقية دول الجوار، ولم يرتفع سوى في العراق بقيمة 0.326، في المرتبة 65 عالمياً، وأفغانستان 0.297 في الرتبة 78 عالمياً، وانخفض بشكل كبير في بقية دول الجوار الجغرافي حيث بلغت قيمته 0.255، 0.243، 0.121، 0.077، 0.145 في كل من تركيا، باكستان، تركمانستان، أرمينيا، أذربيجان على الترتيب.

وتأسيساً على ما سبق تعاني الدولة الإيرانية من عدم التجانس العرقي، حيث تعدد السلالات التي تدخل في تكوين الدولة، مما يهدد تماسك الدولة وبنائها الداخلي ويعد عنصر أساس في النزاع والتوتر السياسي بها. وعليه؛ يمكن القول بأن التعددية العرقية في إيران تمثل مصدر اضطراب يهدد استقرار الدولة الإيرانية بسبب سلوك وتطلعات الأعراق للانفصال أو الحكم الذاتي، والعلاقات التي تتسم بعدم الود بين هذه الأعراق من جهة وبين الحكومات الإيرانية المتعاقبة من جهة أخرى، مما يفضي إلى أن التعددية العرقية يمكن أن تعوق النظام السياسي القائم في إيران عن أداء الوظائف المنوطة به، ما لم يوفق بين هذه الأعراق ويحقق لها مطالبها بالمشاركة في الحكم والسلطة.

وبناءً على ما سبق تصنف إيران ضمن فئة الدول غير المتجانسة من ناحية التركيب العرقي، وذلك وفقاً لتصنيف Short (1993, P.133) ويرجع ذلك لعدم قدرة النظام السياسي على الاستجابة لمطالب الجماعات العرقية المختلفة، وبالتالي عدم قدرته على تحقيق الانسجام فيما بينها بما يحفظ استقرار الدولة.

سادساً: الأبعاد الجيوبوليتيكية للتركيب العرقي في إيران:

اتخذ النظام السياسي القائم في إيران عقب نجاح الثورة الإسلامية بقيادة "الخميني" عام 1979م، أن تكون الدولة ذات نظام سياسي قائم على مرجعية دينية معتمدة على العرق الفارسي، لتصبح دولة إسلامية شيعية المذهب فارسية العرق، على الرغم من تركيبة المجتمع الإيراني المتعدد الأعراق والمذاهب، في استبعاد واقصاء واضح ومتعمد لبقية مكونات المجتمع، ليتحول هذا التنوع إلى تحد يواجهه الدولة.

ويحتل العرق الفارسي المكانة الأكثر بروزاً وتأثيراً في القرار السياسي الإيراني عبر التاريخ -ولازلت- دون أن يكون للأعراق الأخرى دوراً رئيسياً مرادفاً لهم في حكم الدولة، بل ولم تسمح تلك الحكومات لهذه الأعراق ممارسة حقوقها الذاتية بل أرادت أبعد من ذلك وهو صهر هذه الأعراق في اتجاه واحد حسب السياسات التي ترسمها السلطة الحاكمة، مما دفعها إلى الاتجاه نحو أسلوب المعارضة وتشكيل تنظيمات سياسية تنادي من خلالها بحقوقها القومية المشروعية، فأخذت تقف بوجه سياسات الحكومات الإيرانية الأمر الذي جعل العلاقة بين السلطات الحاكمة وهذه الأعراق، متأرجحة ومتوترة في أغلب الأحيان، وهو ما يتضح جلياً من خلال دراسة تأثير التركيب العرقي على بنية الحياة السياسية في إيران.

(1) التمثيل السياسي للأعراق في الحكومات الإيرانية:

يعطي التمثيل السياسي للأعراق في الدولة قوة ومنعة لعدم إثارة المشاكل في المستقبل إذا ما تعرض بعض تلك الأعراق للتهميش أو الاستبعاد من قبل الدولة، ولكل عرق حق الاشتراك في صنع القرار السياسي للدولة باعتبارها أحد المكونات الأساسية التي تقوم عليها تلك الدولة، وعليه؛ فإن عدم إشراك جميع الأعراق في القرار السياسي قد يتمخض عنه الكثير من المشكلات التي تؤثر على وزن الدولة وقوتها السياسية.



ولا يمثل بالضرورة التنوع العرقي لدولة ما تهديدًا لها، وسياسة الدولة مع اقلياتها في حد ذاتها هي المحدد الأساس لشكل العلاقة بين النظام وهذه الأقليات، لهذا يمكن القول إن الإطار الدستوري الذي نظم أوضاع بعض الأقليات الإيرانية وكذلك مستوى الخطاب السياسي والممارسة الفعلية تجاه الأقليات لم يكفل لها على أرض الواقع حقوقًا متساوية مع الأغلبية الفارسية، إما بسبب تعطيل مواد الدستور المتعلقة بحقوق الأقليات المختلفة، وإما بسبب غياب مواد دستورية تكفل للأقليات القومية الحصول على قدر من الحرية في إدارة شئونها (مكرم، 2018: ص 38).

وبالرغم من أن الأقليات العرقية يحظون باعتراف رسمي منصوص في الدستور وتمثيل داخل البرلمان الإيراني "مجلس الشورى"، إلا أن حقوقهم السياسية والدينية تبقى عرضة للانقاص الدائم بسبب غياب الفصل بين دور الدين وهو هنا المذهب الشيعي وبين مؤسسات الدولة. فالكثير من المناصب الرسمية سواء أكانت تلك الصلاحيات غير محدودة لمرشد الثورة أو القائد بحسب الدستور أو رئيس الدولة، فإنها تعتبر حكرًا تامًا على العرق الفارسي معتنقي المذهب لشيوعي وفقًا للدستور الإيراني الذي أقر بعد استفتاء عام 1979م والتعديل إثر استفتاء آخر عام 1989م.

وتضمن الدستور الإيراني لعام 1979م إحدى عشرة مادة تُعني بوضع الأقليات بشكل عام، من بين هذه المواد توجد 6 مواد خاصة بالأعراق على وجه التحديد، وهي المواد 12، 15، 16، 19. ويمكن الإشارة إلى ما تتضمنه هذه المواد على النحو التالي (Constitute:2021, 37p):

■ المادة 12: الدين الرسمي لإيران هو الإسلام والمذهب الجعفري الاثنا عشر، ويبقى هذا المبدأ قائمًا وغير قابل للتغيير إلى الأبد. أما المذاهب الإسلامية الأخرى، التي



تضم المذهب الحنفي والشافعي والمالكي والحنبلي والزيدي، فإنها تتمتع باحترام كامل، وأتباعها أحرار في أداء طقوسهم الدينية والمذهبية حسب فقههم. وتحظى هذه المذاهب باعتراف رسمي في مسائل التعليم والتربية الدينية والأحوال الشخصية. وفي كل منطقة يكون أتباع أحد هذه المذاهب هم الأكثرية، فإن الأحكام المحلية لتلك المنطقة، في حدود صلاحيات مجالس الشورى تتبع ذلك المذهب، دون المساس بحقوق أتباع المذاهب الأخرى.

■ المادة 15: اللغة والكتابة الرسمية لشعب إيران هي الفارسية، ويجب أن تكون الوثائق والمراسلات والنصوص الرسمية والكتب الدراسية بهذه اللغة والكتابة، ولكن يجوز استعمال اللغات المحلية والقومية الأخرى في مجال الصحافة ووسائل الاعلام العامة، وتدریس آدابها في المدارس إلى جانب اللغة الفارسية.

■ المادة 16: بما أن لغة القرآن والعلوم والمعارف الإسلامية هي العربية وأن الأدب الفارسي ممتزج معها بشكل شامل يجب تدريس هذه اللغة بعد المرحلة الابتدائية حتى نهاية المرحلة الثانوية في جميع الصفوف والاختصاصات الدراسية.

■ المادة 19: يتمتع أفراد الشعب الإيراني، من أية قومية أو قبيلة كانوا، بالمساواة في الحقوق؛ ولا يمنح اللون أو العنصر أو اللغة أو ما شابه ذلك أي امتياز.

وعلى الرغم من ذلك ظلت هذه المواد -كالغالبية العظمى- من الدستور معطلة دون تنفيذ بحجة الحفاظ على الأمن القومي وسيادة وحدة الأراضي الإيرانية. إذ يعتبر النظام



الحاكم المسألة العرقية عامل من عوامل تهديد سيادة إيران ووحدتها الوطنية وتفكيكها، وإن أي جهد من أجل المطالبة بحقوق الأعراق في المساواة مع العرق الفارسي يعتبر خطوة إلى الوراء وخيانة بحق الدولة، وأن ذلك يتم بتحريك من الدول المجاورة.

ولم يستجب الدستور الإيراني لمطالب الأقليات العرقية في الحصول على قدر من الحرية في إدارة شئونها الذاتية، كما حرم الدستور المسلمين السنة والأقليات العرقية الشيعية المذهب من حق رئاسة الدولة بنص المادة 115، التي تشترط في رئيس الدولة أن يكون مؤمناً بمبادئ الثورة الإيرانية ومعتقاً للمذهب الرسمي للدولة، والتي قرنت في الوقت ذاته بين التشيع وجنسية الرئيس وانحداره من أصل إيراني. ويتناول الجدول (5) والشكل (6) الهيكلية السياسية في إيران وفقاً للتركيب العرقي للمسؤولين رفيعي المستوى في مؤسسات النظام السياسي والعسكري.

جدول (5) التوزيع العددي والنسبي للبناء السياسي في إيران وفقاً للتركيب العرقي عام 2021م

الأعراق البناء السياسي	العدد	الفارسي		العربي		الكردي		التركي		البلوشي		اللوري		غير معروف	
		%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد
قادة القوات المسلحة	20	75	15					5	1			5	1	3	15
مجلس صيانة الدستور	12	92	11	8	1										
مستولي البرلمان رفيعي الدرجة	27	59.2	16			3.7	1	11.1	3			18.5	5	2	7.4
مديري السلطة التنفيذية رفيعي الدرجة	49	73.4	36	2.0	1	6.1	3	12.2	6			4.0	2	1	2.0
مستولي السلطة القضائية رفيعي الدرجة	9	66.6	6					22.2	2					1	11.1
أعضاء مجمع تشخيص مصالحة النظام	44	84.0	37	4.5	2	2.2	1	2.2	1			2.2	1	2	4.5
الهيئة الرئاسية لمجلس الخبراء	88	86.3	76	13.6	12										
المجلس الأعلى للأمن القومي	12	83.3	10	8.33	1			8.33	1						
المجلس الأعلى للثورة الثقافية	43	86.0	37			2.3	1	9.3	4	2.3	1				
الإجمالي	304	80.2	244	5.5	17	1.9	6	5.9	18	0.3	1	2.9	9	9	2.9

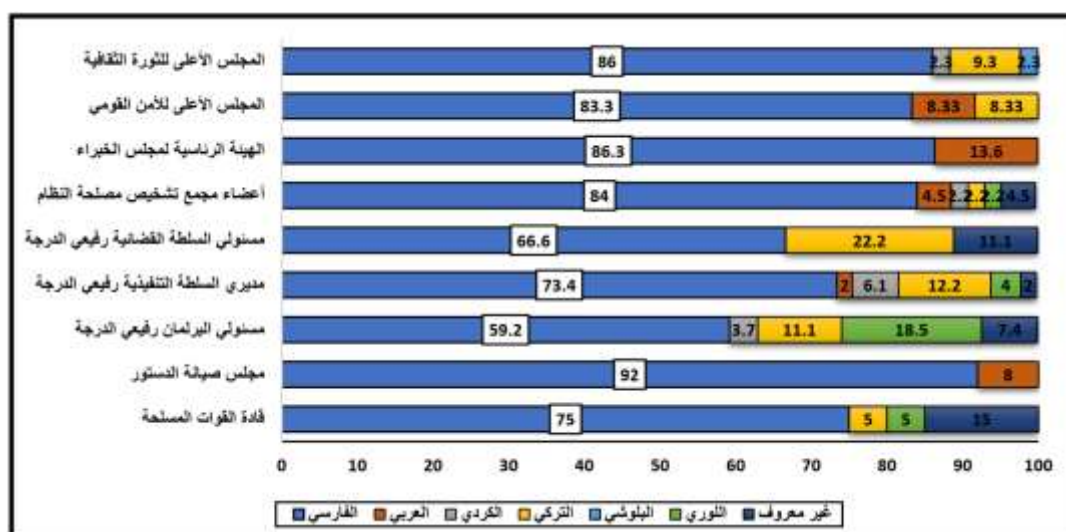
المصدر: الجدول والنسب من إعداد الباحث اعتماداً على:

- CIA (2021) The World Factbook 2021. Washington, DC: Central Intelligence Agency. Available at: <https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/iran/>

- ساختار نظام و دولت (١٠ / ٢٠٢١) - قابل دسترسی در: <http://dmr.lpo.ir/uploads/sakhtar.pdf> (النظام والهيكل الحكومي)

- نظام آموزشی (1391) آشنایی با ساختار نظام و دولت جمهوری اسلامی ایران و سند چشم انداز - تهران: مرکز آموزش مدیریت دولتی، 10 صفحه (النظام التعليمي (2012) الإتمام بهيكل النظام والحكومة في جمهورية إيران الإسلامية وثيقة الرؤية، - طهران: مركز تدريب الإدارة العامة، 10 صفحات)

- المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (2017) أي القوميات والمحافظة يستحوذ على المناصب العليا في إيران؟ الرياض - متاح في: <https://rasaneh-iis.org/>



شكل (6) التوزيع النسبي للبناء السياسي في إيران وفقاً للتركيب العرقي عام 2021 م
ومن خلال دراسة الجدول والشكل السابقين يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- يحتكر العرق الفارسي المناصب السياسية العليا في إيران بنسبة 80.3% من إجمالي المناصب السياسية والبالغة 304 منصباً، يليه -بفاصل كبير جداً- العرق التركي بتسع مناصب شكلت ما نسبته 5.92%، ثم العرق العربي في المرتبة الثالثة بسبعة عشر منصباً بنسبة 5.59%، ثم العرق اللوري بتسع مناصب سياسية عليا مثلت ما نسبته 2.96%، ويشترك معه الشخصيات السياسية غير المعروفة عرقياً، يليه العرق الكردي بست مناصب شكلت ما نسبته 1.97%، وجاء في المرتبة الأخيرة العرق البلوشي بمنصب سياسي واحد شكل ما نسبته 0.33% من إجمالي المناصب السياسية العليا.
- لا يوجد تمثيل سياسي في المناصب السياسية العليا في إيران لما يربو على 25 عرقية ومنها العرق الآذري، لمانداري، القشقاي، الكاراباكي، الشاهيسفيني، الطاجيكي، وغيره الكثير.



■ **التركيب العرقي لقيادات القوات المسلحة العليا:** تتشكل القوات المسلحة الإيرانية من ثلاث مؤسسات منفصلة: الجيش والحرس الثوري والشرطة، وتقع كلها تحت مظلة الأركان العامة للقوات المسلحة، ويعين المرشد الأعلى رؤساء هذه المؤسسات جميعاً، وتتولى وزارة الدفاع مهمة التخطيط وتوفير الإمكانيات للقوات العسكرية، ولا تشترك مباشرة في العمليات العسكرية، ولكنها تعد جزءاً من القوات المسلحة.

ويتضح من الشكل السابق أن 75% من قيادات القوات المسلحة في إيران من العرق الفارسي، وتستحوذ محافظة أصفهان على العدد الأكبر من القادة، في حين لم يرد تمثيل لأي من أعراق الدولة في قيادات القوة المسلحة العليا؛ باستثناء كل العرق اللوري؛ والذي جاء بممثل وحيد ممثلاً في قائد القوات الجوية للجيش، وكذلك العرق التركي ممثلاً في القائد الأعلى للقوات المسلحة، إضافة إلى ثلاث قيادات غير معروفة من حيث انتمائها العرقي.

■ **التركيب العرقي لمسؤولي السلطة التشريعية رفيعي المستوى:** تعد السلطة التشريعية أحد أركان النظام الإيراني، وتتولى عملية وضع وإقرار القوانين العامة في الدولة، وتتشكل هذه السلطة من مؤسستين هما البرلمان ومجلس صيانة الدستور، ويضع النواب الذين يُختارون عن طريق الانتخابات -بعد تأييد مجلس صيانة الدستور أهليتهم- القوانين المختلفة لتنفيذها على مستوى الدولة، أما مجلس صيانة الدستور فهو الذي يتولى مراقبة ما يقوم به البرلمان لإقراره، وتحديد مدى تطابقه مع الدستور، وعملية تحديد عدم مخالفة قرارات البرلمان لأحكام الإسلام تكون حسب رأي أكثرية فقهاء المجلس، أما تحديد عدم تعارضها مع الدستور فهي على عاتق أغلبية أعضاء المجلس.

● **التركيب العرقي لأعضاء مجلس صيانة الدستور:** يتضح من الجدول والشكل السابق استحواذ العرق الفارسي على أعضاء المجلس بإجمالي عدد 11 عضواً من أصل 12 عضواً يشكلون مجلس صيانة الدستور (Glenn, Hoogfound:2008, P.222)، وبنسبة



بلغت 92%، في حين لم يرد تمثيلاً لأي من أعراق الدولة في المجلس، باستثناء العرق العربي والذي جاء بممثل واحد -في منصب فقيه- ونسبة 8% من إجمالي أعضاء مجلس صيانة الدستور، وتستحوذ محافظة أصفهان على النصيب الأكبر من أعضاء المجلس بأربعة أعضاء.

• **التركيب العرقي للمسؤولين رفيعي الدرجة بالبرلمان:** وتتمثل مسئوليتهم في وضع القوانين، واستحوذ العرق الفارسي بعدد المسؤولين رفيعي الدرجة بالبرلمان بعدد 16 مسئولاً شكل ما نسبته 59.25% من إجمالي عدد المسؤولين في البرلمان والبالغ 27 مسئولاً، يليه العرق اللوري بخمس مسئولين يشكلون ما نسبته 18.52%، وجاء العرق التركي في المرتبة الثالثة بثلاث مسئولين بنسبة 11.11%، ومثل العرق الكردي بمسئول واحد، ولم يرد أي تمثيل لبقية أعراق الدولة كالعرق العربي والآذري والبلوشي والمازاندي.

▪ **التركيب العرقي لمديري السلطة التنفيذية رفيعي الدرجة:** تعد السلطة التنفيذية إحدى السلطات الثلاث في إيران، ووظيفتها إدارة الدولة طبق القوانين التي أقرتها السلطة التشريعية، ويرأس هذه السلطة رئيس الجمهورية، وطبقاً للمادة 113 من الدستور الإيراني^(*) فإن إحدى مهام رئيس الجمهورية تطبيق الدستور، ويمكن لهذا الأمر أن يتم من خلال الرقابة والحصول على المعلومات والتحقيق والمتابعة واتخاذ الإجراءات اللازمة، وأن يفعل ما يجب في حال تعطيل أو عدم تطبيق مادة من مواد الدستور، وتقسم السلطة التنفيذية إلى مجلس الوزراء ومساعدى الوزراء والمؤسسات التابعة لهم، ووفقاً لبيانات كل من الجدول والشكل السابقين يتضح استحواد العرق الفارسي على مديري السلطة التنفيذية رفيعي الدرجة في الدولة

^(*) تنص المادة 113 من الدستور الإيراني، باعتبار رئيس الجمهورية -بعد المرشد الأعلى- أعلى منصب رسمي في الدولة، ويتولى مسئولية تطبيق الدستور ورئاسة السلطة التنفيذية، ما عدا الأمور التي ترتبط مباشرة بالمرشد الأعلى.



الإيرانية بعدد 36 مديراً شكلوا ما نسبته 73.47% من إجمالي عدد مديري السلطة التنفيذية رفيعي الدرجة والبالغ 49 مديراً، يليه العرق التركي بست مديرين بنسبة 12.24%، ثم العرق الكردي بثلاث مديرين بنسبة 6.12%، ثم العرق اللوري بمديرين اثنين من إجمالي عدد مديري السلطة التنفيذية؛ وبنسبة 4.08%، وأخيراً العرق العربي بممثل واحد ممثلاً في الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي، شكل ما نسبته 2.04% من إجمالي عدد مديري السلطة التنفيذية رفيعي الدرجة في إيران. وتستحوذ محافظة طهران على الحصة الكبرى للمسؤولين في السلطة التشريعية من حيث التوزيع الجغرافي^(*) بـ 16 مسئولاً.

■ **التركيب العرقي لمسؤولي السلطة القضائية رفيعي الدرجة:** أُسس النظام القضائي في إيران على أساس الشريعة القائمة على الفقه الإمامي، وتنشط هذه السلطة وفقاً للدستور الإيراني، تحت سلطة المرشد إلى جانب السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتتولي السلطة القضائية الإشراف على مؤسسات مثل المحكمة العليا، والادعاء العام، ومركز شئون مجالس حل النزاع، والمحاكم، والنيابة العامة، ومحاكم الرقابة على أداء القضاة، المحكمة الإدارية العليا، المؤسسة القضائية للقوات المسلحة، ومحاكم المحافظات، وهيئة الطب الشرعي، ومؤسسة الرقابة والتفتيش، ومؤسسة السجون (Glenn, Hoogflood:2008, PP.223). ومن خلال الجدول والشكل السابقين يتضح احتكار العرق الفارسي على مسؤولي السلطة القضائية بعدد ستة مسؤولين بنسبة 66.67% من إجمالي عدد مسؤولي السلطة القضائية رفيعي الدرجة والبالغ عددهم تسعة مسؤولين، يليه العرق التركي بعدد 2 مسئول بنسبة 22.22%، وأخيراً مسئول غير معروف تركيبه العرقي ممثلاً في رئيس مؤسسة القضاء العسكري. في حين لم يرد أي تمثيل لبقية الأعراق في الدولة.

(*) يقصد بالتوزيع الجغرافي مكان الولادة للمسؤولين.



■ **التركيب العرقي لأعضاء مجمع تشخيص مصلحة النظام:** يعتبر مجمع تشخيص مصلحة النظام من الأركان السياسية المهمة في إيران، وتتمثل وظيفته الأساسية في إيجاد توازن بين مجلس صيانة الدستور والبرلمان، فعندما يصر البرلمان على قرار أصدره لكن القرار لا يحظى بتأييد مجلس صيانة الدستور فإن مجمع تشخيص مصلحة النظام هو الذي يتوسط ويكون فصل الخطاب له. ويبلغ عدد أعضاء هذا المجمع 44 عضوًا، ويتم تعيينهم من قبل المرشد الأعلى، وتتمثل أهم وظائف هذا المجمع تحديد المصلحة في آراء البرلمان ومجلس صيانة الدستور، واقتراح مسودات السياسات الكلية للنظام حسب الفقرة 1 من المادة 110 للدستور، وحل مشكلات النظام التي يحولها إليه المرشد الأعلى (Glenn, Hooglund:2008, PP.222-223).

ومن خلال الجدول والشكل السابقين يتضح احتكار العرق الفارسي على أعضاء المجمع بعدد 37 عضوًا، شكل ما نسبته 84.09% من إجمالي أعضاء المجمع والبالغ عددهم 44 عضوًا، يليه العرق العربي بعضوين، يليهما كل من العرق الكردي والتركي واللوري بعضو واحد لكل عرق، في حين لم يستدل على التركيب العرقي لعضوين من أعضاء مجمع تشخيص مصلحة النظام.

■ **التركيب العرقي للهيئة الرئاسية لمجلس الخبراء:** تتمثل الوظيفة الأساسية لتلك الهيئة في اختيار المرشد الأعلى، ويبلغ عدد أعضاء 88 عضوًا، ويُنتخب من خلال تصويت الشعب المباشر والسري (Glenn, Hooglund:2008, P.220). ومن خلال الجدول والشكل السابقين يتضح احتكار كل من العرق الفارسي والعربي تكوين الهيئة بعدد 76، 12 عضوًا لكل منهما، وبنسبة بلغت 86.36%، 13.64% على الترتيب.

■ **التركيب العرقي لأعضاء المجلس الأعلى للأمن القومي:** يعد المجلس أحد المجالس المهمة في البنية العسكرية السياسية لإيران، ويتولى تحديد السياسات الدفاعية الأمنية



ضمن السياسات العامة التي يحددها المرشد الأعلى، وتنسيق النشاطات السياسية والاستخباراتية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية المتعلقة بالإجراءات العامة الدفاعية الأمنية، واستغلال الإمكانات المادية والمعنوية في الدولة من أجل مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية (Crane:2008, P.14).

ومن خلال دراسة الجدول والشكل السابقين يتضح احتكار العرق الفارسي على أعضاء المجلس بعشر أعضاء بنسبة 83.33% من إجمالي عدد أعضاء المجلس والبالغ عددهم 12 عضواً، يليه كل من العرق العربي بعضواً واحداً متمثلاً في ممثل المرشد الأعلى في المجلس، والعرق التركي بعضو واحد متمثلاً في وزير الداخلية. في حين لا يتواجد تمثيل لأي من أعراق الدولة الأخرى في المجلس.

■ **التركيب العرقي للمجلس الأعلى للثورة الثقافية:** يُعتبر المجلس الأعلى للثورة الثقافية المرجع الأعلى لتعيين السياسات واتخاذ القرارات والتنسيق والتوجيه للشؤون الثقافية والتعليمية والتحقيقية في إيران، ويعمل ضمن إطار السياسات العامة للنظام وما يتخذ من قرارات تعتبر نافذة وفي حكم القانون.

ومن خلال دراسة الجدول والشكل السابقين يتبين استحواذ العرق الفارسي على أعضاء المجلس بـ 37 عضواً من إجمالي 43 هم أعضاء المجلس، بنسبة 86%، يليه العرق التركي بأربع أعضاء يشكلون ما نسبته 9.3%، ومثل كل من العرق الكردي والبلوشي بعضواً واحداً لكل منهما. ويتضح عدم تواجد أي من أعراق الدولة الأخرى داخل المجلس.

وعليه؛ فإن ثمة حقيقة مفادها أن الأقليات العرقية لا تتمتع بسلطة اتخاذ قرار بشأن أوضاعها، نظراً لضعف نفوذها داخل مؤسسات الدولة بسبب حرمانها من تقلد مناصب قيادية مثل رئاسة الجمهورية والسلطة القضائية ومناصب المحافظين، لا سيما للأقاليم والمحافظات



التي تمثل أي منها أغلبية بها، بالإضافة إلى عدم وجود أي شخص ينتمي إلى أقلية عرقية تتخذ غير الشيعية مذهباً في مجمع تشخيص مصلحة النظام، ومجلس صيانة الدستور، والمجلس الأعلى للأمن القومي، فضلاً عن عدم الاعتراف رسمياً بالأحزاب المستقلة المرتبطة بالأقليات العرقية التي تدافع عن حقوق هذه الأقليات وتعبّر عن مطالبها (مكرم، 2018: ص 43).

(2) المشاركة السياسية للأعراق في إيران: الانتخابات الرئاسية 2021م

أنموذجاً:

(أ) التركيب العرقي بين المشاركة والمقاطعة:

اكتسبت المشاركة في انتخابات 2021م أهميتها القصوى بالنسبة للنظام الحاكم، بالنظر إلى مؤشرات تراجع شرعية النظام في الداخل، ومواجهته ضغوطاً خارجية غير مسبوقة، فضلاً عن مروره بمرحلة انتقالية شديدة الحساسية، إذ جاءت هذه الانتخابات بالتزامن مع سلسلة من الإجراءات بدأها المرشد لإعادة ترتيب المشهد السياسي في إيران. مما حدا بالمرشد إلى حث الإيرانيين على المشاركة وعد التصويت واجب ديني والمقاطعة عمل غير شرعي، وأشار إلى أن انخفاض المشاركة يعني زيادة الضغوط على الدولة ولا سيما الاقتصادية والسياسية (Bobby:2021).

وكانت المقاطعة على القدر نفسه بالنسبة للمعارضة الإيرانية في الخارج وكثير من الإيرانيين الذين يعيشون في الداخل؛ حيث إن المقاطعة تعني سحب الشرعية من النظام، وإحراجه داخلياً وخارجياً، بوصفه لا يتمتع بغطاء شعبي. واجتمعت 32 جماعة سياسية تتضوي تحت ثلاث منظمات سياسية "مؤتمر القوميات الفيدرالية الإيرانية، مجلس الديمقراطية في



إيران، والتضامن من أجل الحرية والمساواة في إيران" وقررت مقاطعة الانتخابات (Esfandiari: 2021).

وأجبت هذه الدعوات مخاوف النظام الإيراني من انخفاض نسبة المشاركة، على غرار الانتخابات البرلمانية فبراير 2020م، والتي بلغت نسبة المشاركة بها 42%، وهي النسبة الأدنى في تاريخ الانتخابات الإيرانية منذ الثورة، خصوصاً أن الوضع الداخلي لم يكن مستقرًا، وهو ما ترجم في دعوات واسعة إلى مقاطعة الانتخابات الرئاسية 2021م، حيث تنامت الانتقادات الشعبية الواسعة للنظام وأدائه، والتي على أثرها انفجرت موجات واسعة من الاحتجاجات والتي شهدتها إيران خلال السنوات الأخيرة وهو ما تُرجم في دعوات واسعة إلى مقاطعة الانتخابات الرئاسية (إيران إنترنشنال: 2021).

(ب) خصائص المشاركة في الانتخابات الرئاسية 2021م:

بلغ عدد من يحق لهم المشاركة في الانتخابات 59.310.307 إيراني، وبلغت نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية 53.33%، ووصلت عدد البطاقات البيضاء والباطلة إلى أربعة ملايين صوت، أي أن 12.9% من الناخبين أدلوا بأصواتهم في أكبر تصويت احتجاجي في إيران. وهي المشاركة الأقل مقارنة بالاستحقاقات الانتخابية التي جرت في إيران منذ الثورة 1979م، حيث بلغت المشاركة في عام 1997 نحو 80%، وفي عام 2009 شارك نحو 85% من الناخبين ذوي الحق في الانتخاب، في حين بلغت نسبة المشاركة في انتخابات 2013 و2017م نحو 73% (Garrett: 2021).

وكشفت نتائج الانتخابات الرئاسية 2021م عن تغييرات ملحوظة على توجهات الهيئة الناخبة تعكس بدورها تغييرات عدة على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية



والديموقراطية؛ ويمكن الاستدلال على عدد من الملاحظات الأساسية عن تلك الانتخابات وذلك على النحو التالي:

- المشاركة الأقل في تاريخ الانتخابات الرئاسية الإيرانية.
- تراجع الاهتمام الشعبي بالاستحقاقات الانتخابية، ويؤكد ذلك نتائج الانتخابات البرلمانية 2020م، التي بلغت نسبة المشاركة بها 42.57%، وهي الأقل في تاريخ الانتخابات البرلمانية (Iran Data Portal: 2021)، مما يؤشر على وجود اتجاه عام للعزوف عن المشاركة، وفقدان الثقة في جدواها، وتراجع التأييد الشعبي للنظام الحاكم وسياساته.
- التصويت الاحتجاجي^(*): أظهرت نتائج الانتخابات ارتفاعاً غير مسبوق في عدد البطاقات البيضاء، مما يدل بجلاء على الافتقار إلى الشرعية الشعبية وضعف الديمقراطية مما يهدد مصداقية التصويت كله، إذ بلغت الأصوات البيضاء فضلاً عن الأصوات الباطلة أكثر من 3.7 مليون صوت أي 12.9% من مجموع الأصوات، وتمثل هذه النسبة قرابة ثلاثة أمثال عدد الأصوات غير الصالحة في جميع الانتخابات الأخرى منذ عام 1979م (Iran Data Portal: 2021) حيث لم تتجاوز 2.9% في انتخابات 2017م، ونحو 3.3% في انتخابات 2013م.
- انخفاض التصويت في المحافظات الكبرى، وقد أعطت نسبة المشاركة المنخفضة في العاصمة طهران وعدد من المحافظات الكبرى مؤشراً على انخفاض مشاركة تلك المحافظات والتي تقطن بها الطبقات الوسطى والعليا.

(*) التصويت الاحتجاجي: صورة من صور التصويت الانتخابي، يظهر أن المصوت غير راض بالخيارات المطروحة أمامه أو رافض للنظام السياسي، ويأخذ أشكالاً عدة منها التصويت لمرشحين هامشيين غير مرجح فوزهم، أو إبطال الصوت بعمل اختيارات غير صحيحة أو بترك كل الخيارات وهو ما يطلق عليه البطاقات البيضاء، أو شكل تخريبي مثل تقطيع ورقة الانتخابات.



التنوع العرقي للشعب الإيراني وأثره على قوة دولة إيران وتماسكها: دراسة في الجغرافيا ..

(ج) مشاركة المحافظات الإيرانية في الانتخابات الرئاسية 2021م وفقاً

لتصنيفها العرقي:

يوضح الجدول (6) والشكل (7) التوزيع النسبي لمشاركة المحافظات الإيرانية في الانتخابات الرئاسية وفقاً لتصنيفها العرقي.

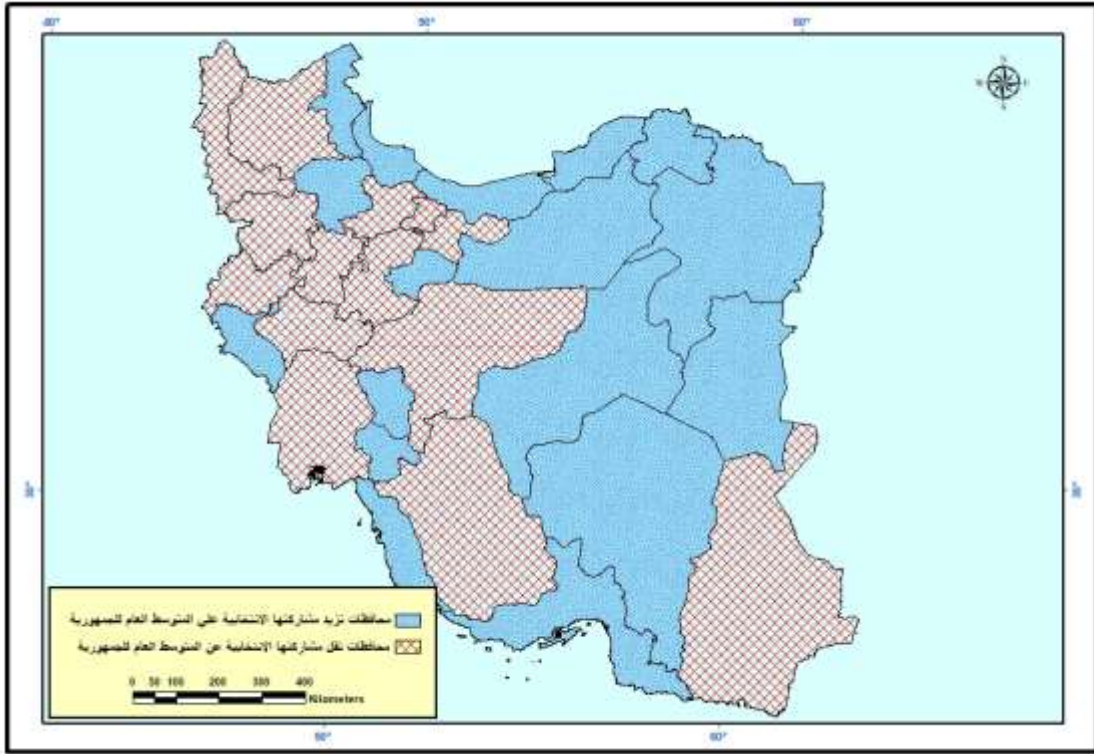
جدول (6) التوزيع النسبي لمشاركة المحافظات الإيرانية في الانتخابات الرئاسية وتصنيفها العرقي عام 2021م

المحافظات	نسبة المشاركة	الأعراق السائدة	المحافظات	نسبة المشاركة	التركيب العرقي السائد
خراسان الجنوبية	74.38	عربي، فارسي، بلوشي	زنجان	53.45	أذربيجاني، أفشاري
خراسان الشمالية	63.97	بربري، أفشاري، كردي	قم	53.17	فارسي
إيلام	63.11	كردي، لوري	قزوین	52.30	شاهيفسيني
سيستان وبلوشستان	62.75	بلوشي، كردي	خوزستان	49.98	عربي
كهغيلويه وبوير أحمد	62.59	لوري	مركزي	48.94	فارسي، كردي
غلستان	61	تركماني	فارس	48.94	فارسي، قشقاي
مازندران	60.75	مازندري	لرستان	48.16	بختياري، لوري
كرمان	60.58	بلوشي، أفشاري	أذربيجان الغربية	44.25	كردي، أرمني



بوشهر	58.73	قشقای، فارسي	همدان	46.48	فارسي، لوري
هرمزگان	58.70	عربي، بلوشي	کرمشاه	46.04	کري
يزد	58.45	فارسي	آذربيجان الشرقية	44.25	الآذري
غيلان	57.35	جياکي، تاتسي، کري	أصفهان	43.81	فارسي
خراسان رضوی	55.09	فارسي، بلوشي	البرز	41.35	فارسي
أردبيل	54.38	شاهسفيني	کردستان	37.37	کري
تشهارمحال وبختياري	54.48	بختياري	طهران	34.39	فارسي، شاهسفيني
سمنان	54.24	فارسي، عربي	المتوسط العام	53.33	

المصدر: الجدول والنسب من إعداد الباحث اعتمادًا على:
 - يزان مشاركت استان ها در انتخابات رياست جمهوری اعلام شد، (٦ تير ١٤٠٠ ه.ش). - متاح في:
<https://www.khabaronline.ir/news/1529802>



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج ArcGIS 10.8 اعتمادًا على بيانات الجدول (6)
شكل (7) المشاركة الانتخابية للمحافظات الإيرانية في الانتخابات الرئاسية وفقًا للمتوسط العام للجمهورية
عام 2021م

ومن خلال دراسة الجدول والشكل السابقين يمكن استخلاص النتائج التالية:

يبلغ متوسط المشاركة في الانتخابات الرئاسية الإيرانية عام 2021م نحو 53.33% ويتفاوت هذا المتوسط من محافظة لأخرى وفقًا لمساحتها وعدد سكانها، فضلًا عن تركيبها العرقي، حيث يمكن تقسيم المحافظات الإيرانية وفقًا لمشاركتها الانتخابية وتصنيفها العرقي إلى الفئتين التاليتين:

- **الفئة الأولى:** تمثل المحافظات التي تزيد مشاركتها الانتخابية على المتوسط العام للدولة والمقدر بنحو 53.33%، وتشمل سبعة عشر محافظة، حيث تتمثل في محافظة



خراسان الجنوبية؛ حيث سيادة العرق العربي، ومحافظة خراسان الشمالية؛ حيث غلبة العرق البربري والأفشاري، ومحافظة إيلام؛ وسيادة العرق الكردي واللوري، ومحافظة كهغيلويه وبوير أحمد؛ حيث سيادة العرق اللوري، ومحافظة غلستان؛ وغلبة العرق التركماني، ومحافظة مازندران؛ وسيادة العرق المازنداري، ومحافظة كرمان، حيث العرق البلوشي، ومحافظة بوشهر؛ حيث غلبة العرق القشقاوي، ومحافظة هرمزغان؛ وسيادة العرق العربي، ومحافظة يزد، وجيلان؛ وغلبة العرق الجيلاكي، ومحافظة خراسان رضوى، وتشهارمحال وبختياري؛ حيث سيادة العرق البختياري، ومحافظة أردبيل؛ وغلبة العرق القشقاوي، ومحافظات سمنان وزنجان وقم؛ وغلبة العرق الفارسي.

ويتضح من تلك الفئة ارتفاع نسب المشاركة في المحافظات ذات التركيبة العرقية والمذهبية المتباينة عن العرق الرئيس في الدولة، وقد يعزي ذلك إلى قوة الشبكة الدينية للنظام الحاكم في هذه المحافظات، ودور المال السياسي في المناطق الفقيرة في عملية الحشد، فضلاً عن الصراعات الانتخابية ذات الطابع المحلي، ولا شك أن سبب زيادة المشاركة في المناطق المحرومة والتي تعاني من المشكلات الاقتصادية؛ يتمثل في المعتقدات الدينية للمواطنين الذين يعيشون في المناطق الشرقية والقبلية وتجزئتهم العرقية والقبلية.

■ **الفئة الثانية:** تمثل المحافظات التي تقل مشاركتها الانتخابية عن المتوسط العام للدولة، وتمثلت في بقية محافظات الدولة، حيث يغلب عليها الطابع العرقي غير الفارسي، كما هو الحال في محافظات قزوین؛ وغلبة العرق الشاهيسفيني، ومحافظة خوزستان؛ حيث سيادة العرق العربي، ومحافظة لرستان حيث العرق اللوري، ومحافظة كرمنشاه؛ حيث غلبة العرق الكردي، وينطبق الأمر على محافظتي أذربيجان الغربية وكردستان، ومحافظة أذربيجان الشرقية ذات العرق الآذري.



(د) تداعيات انخفاض المشاركة الانتخابية:

كشف انخفاض مستوى المشاركة في الانتخابات الرئاسية الإيرانية 2021م عن أزمة حقيقية يعيشها النظام الإيراني تهدد بأداء وظائفه المنوطة به، ويمكن تحديد أهم تلك تداعيات ذلك الانخفاض في:

- تنامي الإحباط وتآكل مصادر شرعية النظام الإيراني: يؤدي ضعف مصادر الشرعية -غالبًا- إلى السخط وعدم الرضا الشعبي، مما ينعكس في نقشي التمرد والخروج على الدولة، ويتضح ذلك من تاريخ إيران الحديث، حيث ثورات الأعراق في الثمانينات واحتجاجات أعوام 1999، 2009، 2017، 2019م وغيرها من مظاهر الخروج غير السلمي وخاصة في المحافظات ذات العرقية المتباينة عن العرق الفارسي.
- الانقسام المجتمعي واتساع نطاق المعارضة الداخلية.
- الاتجاه لبدائل عنيفة للمشاركة والتعبير السياسي: لجأت الحركات الاجتماعية إلى الشعب في بعض مناطق الأعراق، وكذلك لجأت بعض الجماعات للمقاومة المسلحة، ويعزز من اللجوء إلى هذه البدائل نقشي البطالة والتضخم وسوء الأحوال المعيشية لا سيما في المحافظات ذات العرقية المختلفة عن العرق الحاكم في الدولة.



سابعًا: تداعيات التركيب العرقي على مؤشرات القوة الاقتصادية والسياسية للدولة الإيرانية واستقرارها:

يعد التركيب العرقي أحد العوامل المؤثرة في قوة الدولة واستقرارها، بتعبيره عن مدي تماسك سكان الدولة ومدي انسجامهم أو تنافرهم مما يضيف إلى رصيد القوة السياسية أو يسلبها تلك القوة ويخصم من رصيدها وينأى بها عن أداء وظائفها، ويدفع بها إلى التوتر وعدم الاستقرار.

واتضح مما سبق دراسته مدي التنوع العرقي في تركيب سكان الدولة الإيرانية، والتي تبتعد عن التماسك والاندماج الاجتماعي، مما كان له تداعيات عدة على كافة الأصعدة وخاصة الصعيدين الاقتصادي والسياسي. وعليه؛ تم قياس الأوضاع الاقتصادية للأعراق الإيرانية وفقًا لتوزيعها الجغرافي، كما تم قياس مدي تأثير التركيب العرقي على القوة السياسية "الحكومة" من خلال مجموعة من المؤشرات الإحصائية.

(1) الأوضاع الاقتصادية للأعراق الإيرانية وفقًا لتوزيعها الجغرافي:

فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي للأعراق -والتي تسكن الغالبية العظمى منها في المناطق الحدودية قرب حدود إيران مع باكستان وأفغانستان والعراق وتركمانستان- فإن المستوى الاقتصادي لسكان هذه المناطق لا يمكن مقارنته بمستوي المدن ذات الأغلبية الفارسية، مع العلم أن مدن "بلوشستان وكردستان وعربستان وخوزستان وأذربيجان والأحواز" هي أقاليم ذات أغلبية قومية بلوشية وعربية وتركية وكردية، وتبدو الفجوة أكثر وضوحًا عند الحديث عن مستوى الخدمات والرفاهية في هذه الأقاليم ومقارنتها مع مدن وأقاليم ذات أغلبية فارسية، كأصفهان وطهران وغيرها، مما يشكل تحديًا متزايدًا للنظام الحاكم (Shaffer: 2021, P.7).

إذ تشير الإحصائيات إلى وصول نسبة البطالة بين فئة الشباب إلى 23.7% عام 2020م (TRADING ECONOMICS: 2021) وذلك في المحافظات ذات الأغلبية الفارسية،



إلا أن معدلاتها تتضاعف في المحافظات ذات الأغلبية غير الفارسية، حيث تجاوزت نسبة البطالة في بعض مدن الأحواز حاجز الـ 50%، علمًا بأن الأقاليم الحدودية ذات الأغلبية غير الفارسية تسهم بدور كبير في دعم الاقتصاد الإيراني القائم إلى حد كبير على إنتاج البترول. إذ تنتج محافظة "خوزستان" وحدها قرابة 80% من البترول الإيراني، إلا أن تلك المحافظة هي الأشد فقرًا في الدولة (Bradly:2007,P.183).

وتجدر الإشارة إلى تراجع المستوي الاقتصادي في إقليم الأحواز وغيره من الأقاليم ذات الغالبية العرقية غير الفارسية، ويعزي ذلك إلى الخطط الاقتصادية الحكومية التي عملت خلال السنوات القليلة الماضية على تدمير اقتصاديات هذه المحافظات بحجة تطويرها؛ فمحافظة أذربيجان كانت من أغني المحافظات الإيرانية قبل عام 1979م، وتلك القوة الاقتصادية هي التي مكنتها من مقاومة جيش الدولة المركزية ولمدة عام، ولكن أذربيجان اليوم واستنادًا إلى إحصائيات وزارة الصناعة الإيرانية تحتل المرتبة السابعة من بين 30 مقاطعة إيرانية، حيث تستمر الحكومة في سياسة التدمير لاقتصاد هذه المحافظة عبر تجفيف بحيرة أرومية^(*). والتي شهدت احتجاجات عديدة عام 2011م، وكانت جزءًا من الاضطرابات العرقية المتزايدة في إيران (Shafeer:2021, P.33).

(*) بحيرة أرومية: هي بحيرة مالحة مغلقة، تقع قرب مدينة أرومية وبين محافظتي أذربيجان الغربية وأذربيجان الشرقية شمال غرب إيران بالقرب من الحدود مع تركيا، وكانت البحيرة من أكبر بحيرات المنطقة، وبلغت مساحتها نحو 5.200 كم²، وطولها 140 كم، وعرضها نحو 55 كم، ووصل عمقها إلى 16م، إلا أنها تقلصت إلى 10% من حجمها السابق بعد سد الأنهار التي تتدفق إليها، وضخ المياه الجوفية من المناطق المحيطة بها، حيث تمت تجفيف مياهها ونقصها منذ عام 1984م. للمزيد:

Henry, Roger (2003) Synchronized chronology: Rethinking Middle East Antiquity: A Simple Correction to Egyptian Chronology Resolves the Major Problems in Biblical and Greek Archaeology Algora Publishing, New York ,p. 138.



ولا يختلف الوضع كثيرًا بالنسبة لمحافظة كردستان إيران، فقبل عشرين عامًا كان الوضع الاقتصادي لتلك المحافظة لا يختلف كثيرًا عن كردستان العراق، لكن بعد استقلال الأخيرة بدأت الفجوة تتضح، فكان التطور الاقتصادي واضحًا على كردستان العراق بينما ظلت كردستان إيران أسيرة الفقر والتخلف. وفي السياق نفسه تستمر معاناة المناطق البلوشية بسبب التهميش الممنهج، إذ تتضاعف معدلات الأمية في هذه المناطق ست مرات عن المتوسط الوطني ويرتفع معدل البطالة ليقترّب من 50% (جبر: 2015، ص 65).

وهناك ارتباط وثيق بين المحافظات ذات التركيبة العرقية المغايرة للعرق الفارسي وبين مؤشر البؤس^(*) في المحافظات الإيرانية، ويوضح الجدول (7) والشكل (8) درجات البؤس في المحافظات الإيرانية وتركيبها العرقي.

جدول (7) درجات البؤس في المحافظات الإيرانية وتركيبها العرقي عام 2021م

المحافظات	نسبة البؤس	الأعراق السائدة	المحافظات	نسبة المشاركة	التركيب العرقي السائد
خراسان الجنوبية	41.8	عربي، فارسي، بلوشي	زنجان	44.1	أذربيجاني، أفشاري
خراسان الشمالية	50.4	بربري، أفشاري، كردي	قم	44	فارسي
إيلام	45.3	كردي، لوري	قزوین	45.7	شاهيفسيني
سيستان وبلوشستان	47.4	بلوشي، كردي	خوزستان	50.3	عربي

^(*) مؤشر البؤس **Misery index**: مؤشر اقتصادي تم إنشاؤه من قبل Arthur okon في سبعينيات القرن العشرين، ويساعد المؤشر في تقدير الحالة الاقتصادية للمواطنين داخل الدولة، ويعتمد على معيارين هما معدل التضخم ونسبة البطالة، ومعادلته مؤشر البؤس = معدل التضخم + معدل البطالة.



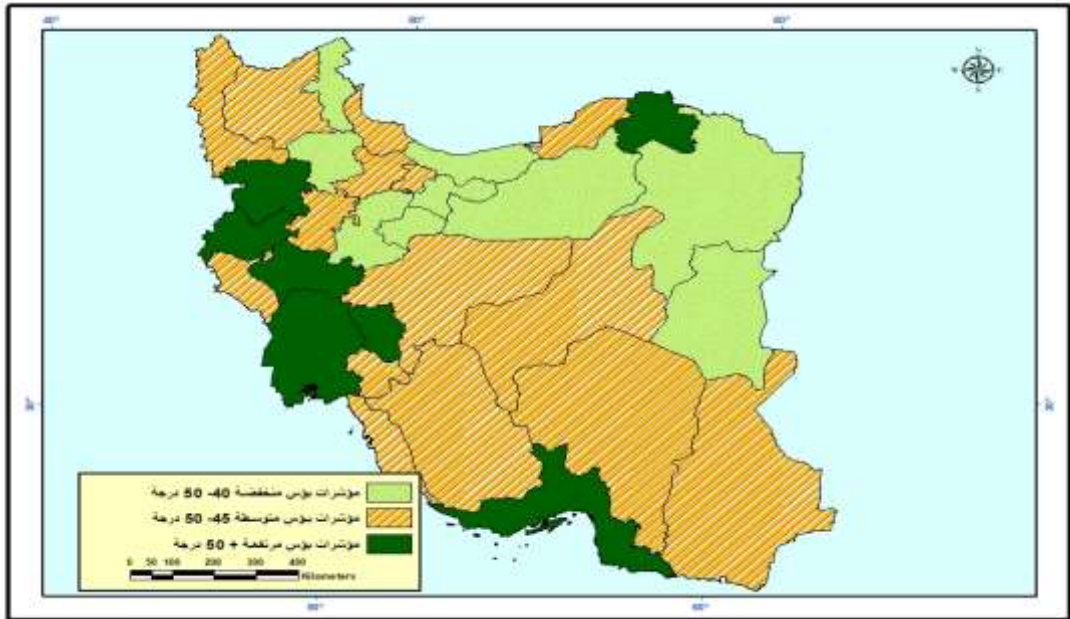
التنوع العرقي للشعب الإيراني وأثره على قوة دولة إيران وتماسكها: دراسة في الجغرافيا ..

كهغيلويه وبوير أحمد	46.6	لوري	مركزي	40.7	فارسي، كردي
غلستان	46.8	تركماني	فارس	45.5	فارسي، قشقاي
مازندران	40.8	مازندري	لرستان	52.9	بختياري، لوري
كرمان	47.4	بلوشي، أفشاري	أذربيجان الغربية	46.7	كردي، أرميني
بوشهر	45.4	قشقاي، فارسي	همدان	47.5	فارسي، لوري
هرمزغان	52.7	عربي، بلوشي	كرمنشاه	55	كردي
يزد	46.3	فارسي	أذربيجان الشرقية	46.7	الآذري
غيلان	44.6	جياكي، تاتسي، كردي	أصفهان	45.7	فارسي
خراسان رضوى	42.2	فارسي، بلوشي	البرز	46.4	فارسي
أردبيل	42.9	شاهسفيني	کردستان	53.2	كردي
تشهارمحال وبختياري	54	بختياري	طهران	43.9	فارسي، شاهسفيني
سمنان	41.3	فارسي، عربي			

المصدر: الجدول والنسب من إعداد الباحث اعتمادًا على:

-Iran open data (2021) available at: https://iranopendata.org/fa_IR/

- داده، شاخص فلاکت - ۱۳۹۹ - متاح في: https://dadeh.org/fa/stats/misery_index



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج ArcGIS 10.8 اعتمادًا على بيانات الجدول (6)

شكل (8) مؤشرات البؤس في المحافظات الإيرانية عام 2021م

ومن خلال دراسة الجدول والشكل السابقين، يتضح أن مؤشر البؤس في أي من المحافظات الإيرانية لم يقل عن 40 درجة، ويمكن تصنيف المحافظات الإيرانية وفقًا لمؤشر البؤس إلى ثلاث فئات:

■ الفئة الأولى: محافظات ذات مؤشرات بؤس مرتفعة "أكثر من 50 درجة":

وتتمثل في سبع محافظات وهي كرمنشاه 55 درجة؛ حيث سيادة العرق الكردي، ومحافظة تشهارمحال وبختياري 54 درجة، حيث غلبة العرق البختياري، ومحافظة كردستان 53.20؛ وسيادة العرق الكردي، ومحافظة لرستان 52.9؛ حيث غلبة العرق اللوري والبختياري، ومحافظة هرمزغان؛ وسيادة العرق العربي، ومحافظة خراسان الشمالية 50.4؛ حيث العرق البربري والكردي، ومحافظة خوزستان 50.3؛ وغلبة العرق العربي، وتُظهر مقارنة خريطة العرقي بخريطة البؤس، أن هناك صلة مباشرة بين تلك المحافظات التي يرتفع بها مؤشرات البؤس وسيادة أعراق متميزة عن العرق الفارسي.



■ **الفئة الثانية: محافظات ذات مؤشرات بؤس متوسطة "45: 50 درجة":**

وتمثلت في أربعة عشر محافظة، ويغلب على تلك المحافظات سيادة العرق الفارسي على بقية الأعراق، كما هو الحال في محافظات همدان، البرز، يزد، وأصفهان.

■ **الفئة الثالثة: محافظات ذات مؤشرات بؤس منخفضة "40: 45 درجة":**

وتمثلت في عشر محافظات، تقطنها أغلبية فارسية، كما هو الحال في محافظة مركزي والتي سجلت أقل مؤشر بؤس على مستوى الدولة بدرجة 40.7، وكذلك محافظات قم، طهران، خراسان رضوى، وسمان.

ويؤكد ما سبق تحذير مركز المجلس الإسلامي للبحوث^(*) في تقرير عام 2005م من أن الدولة ستواجه اضطرابات داخلية أكثر خطورة ما لم تعالج الحكومة بشكل أفضل احتياجات العرقيات المختلفة، وأشار التقرير إلى تحديين رئيسيين يواجهان النظام في هذا الصدد. أولاً، البطالة بين الشباب في جميع الأعراق في المحافظات الحدودية، كما أشار التقرير إلى الفقر بين المجموعات العرقية غير الفارسية في المناطق الحدودية، والتي كانت تاريخياً عرضة للتأثر بالخارج وخاصة في مناطق التداخل كالعرب والتركمان والبلوش والأذريين؛ حيث يتشاركون في علاقات مع الدول المجاورة العراق وتركمانستان وأفغانستان وأذربيجان وباكستان على التوالي. وكلها دول أما معادية تقليدياً لإيران أو تحتوي على قوات أمريكية وغربية أخرى (Bradly:2007,P.182).

(*) المجلس الإسلامي للبحوث، مركز أبحاث حكومي إيراني.



(2) تداعيات التركيب العرقي والقوة السياسية للدولة الإيرانية:

تم قياس تداعيات التركيب العرقي على القوة السياسية للدولة الإيرانية من خلال مجموعة من المؤشرات الإحصائية يوضحها الجدول (8).

جدول (8) مؤشرات القوة السياسية للدولة الإيرانية عام 2021م

المرتبة	القيمة	المؤشرات السياسية	المرتبة	القيمة	المؤشرات السياسية
155/93	4.61	التماسك الوطني ⁽¹³⁾	162/158	4.53	مؤشر الحرية ⁽¹⁾
ترتيب مؤوي	42.0	عدم المساواة في الدخل معامل جيني ⁽¹⁴⁾	180/164	60.71	حرية الصحافة ⁽²⁾
160/15	2.45	الديمقراطية والانتخاب ⁽¹⁵⁾	162/156	3.5	الحرية الدينية ⁽³⁾
ترتيب مؤوي	8.21	المشاركة في الانتخابات ⁽¹⁶⁾	ترتيب مؤوي ^(*)	2.5	حرية الاعلام ⁽⁴⁾
ترتيب مؤوي	6	الحقوق السياسية ⁽¹⁷⁾	ترتيب مؤوي	5.0	حرية الوصول إلى المعلومات ⁽⁵⁾
ترتيب مؤوي	14.90	فعالية الحكومة ⁽¹⁸⁾	ترتيب مؤوي	5.0	سيطرة الدولة على الوصول إلى الانترنت ⁽⁶⁾
178/168	47.2	نزاهة الحكومة ⁽¹⁹⁾	ترتيب مؤوي	10	الحريات المدنية ⁽⁷⁾
179/149	25	مدركات الفساد ⁽²⁰⁾		25	عدد الانقلابات ⁽⁸⁾
167/120	48.55	مؤشر الازدهار ⁽²¹⁾	ترتيب مؤوي	9.2	شرعية الدولة ⁽⁹⁾
ترتيب مؤوي	14.42	السيطرة على الفساد ⁽²²⁾	ترتيب مؤوي	7.54	الاستقرار السياسي وغياب العنف ⁽¹⁰⁾

(*) الترتيب المؤوي: تتراوح قيمته بين (0-100) يشير إلى مرتبة الدولة بين جميع الدول، حيث إن (0) يتوافق مع أدنى رتبة، و(100) مع أعلى رتبة.



التنوع العرقي للشعب الإيراني وأثره على قوة دولة إيران وتماسكها: دراسة في الجغرافيا ..

ترتيب مؤوي	9.5	حقوق الانسان (23)	163/53	2.3	مؤشر الإرهاب العالمي (11)
ترتيب مؤوي	1.8	قمع المجتمع المدني (24)		253	تنفيذ عقوبة الإعدام عام 2018م (12)

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادًا على:

(1), (3), (4), (5), (6), (24) **CATO Institute (2020)** The Human Freedom Index 2020. –

available at:

<https://www.cato.org/sites/cato.org/files/2020-12/human-freedom-index-2020.pdf>

(2) **Reporters without Borders (viewed 23/2/2021)** 2018 WORLD PRESS FREEDOM INDEX. – available at:

<https://web.archive.org/web/20180726004428/https://rsf.org/en/ranking>

(7), (8), (11), (15), (17), (18), (19), (20) **Freedom House (viewed 14/2/2021)** available at:

<https://freedomhouse.org/countries/nations-transit/scores>

(9), (10), (23) **The Fund for Peace (viewed 3/2/2021)** Data for Peace. – available at:

<https://fundforpeace.org/what-we-do/data-for-peace/>

(12) **AMNESTY INTERNATIONAL GLOBAL REPORT 2018 (viewed 25/2/2021)**

Death Sentences and Executions 2018. - available at:

<https://www.amnesty.org/download/Documents/ACT5098702019ENGLISH.PDF>

(14) **The World Bank (viewed 6/1/2021)** Gini index (World Bank estimate). – available at:

<https://data.worldbank.org/indicator/SI.POV.GINI>

(16), (22) **Worldwide Governance Indicators WGI.** – available at:

<http://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports>

(21) **The Legatum Institute Foundation (viewed 3/1/2021)** The Legatum

Prosperity Index 2020. – available at: <https://www.prosperity.com/rankings>

ومن خلال دراسة الجدول السابق، يمكن الخروج بالنتائج التالية وفقاً لمتغيرات القوة

السياسية:



(أ) الحريات العامة:

تم قياس ذلك المتغير من خلال سبع مؤشرات، جاء أولها في مؤشر الحرية العامة والذي بلغت قيمته 4.53، احتلت به الدولة الإيرانية المرتبة 158 عالمياً من إجمالي 162 دولة شملها المؤشر. في حين سجل مؤشر حرية الصحافة 60.71 درجة، احتلت به إيران المرتبة 164 عالمياً من أصل 180 دولة شملها المؤشر. وبلغت قيمة مؤشر الحرية الدينية 3.5، جاء ترتيب إيران متأخراً أيضاً إذ احتلت المرتبة 156 على مستوي العالم من بين 162 دولة شملها المؤشر. وجاء مؤشر الاعلام ليؤكد الوضع المتدني للحريات العامة في الدولة، وهو ذو قيمة منخفضة جداً، إذ لم يتجاوز 2.5، وعاد الوضع ليكرر نفسه في مؤشرات حرية الوصول إلى المعلومات، وسيطرة الدولة على الوصول إلى الانترنت، ومؤشر الحريات المدنية، وقد بلغت قيمة تلك المؤشرات، 5.0، 5.0، 10 درجات، مما يدل على مدي معاناة الشعب الإيراني في مجال الحريات العامة.

ويمكن القول إن النظام الإيراني يمارس واحد من أكثر ضوابط وسائل الاعلام تقييداً في العالم، وتفرض الحكومة الرقابة على جميع الأخبار المتعلقة بالمطالب والانتفاضات العرقية، ولا يُسمح للأقليات العرقية بأن يكون لها صحفها العرقية المستقلة أو قنوات تليفزيونية خاصة بها، حيث إن ذلك من شأنه تعزيز الوعي العرقي، وزيادة التواصل بين الأعراق، مما يزيد من حالة التعبئة العرقية. علاوة على ذلك تواصل الدولة توسيع هويتها العرقية وسيطرتها على الانترنت والقنوات الفضائية، وتصفية جميع المواقع العرقية، وتقطع -أيضاً- القنوات العرقية الموجودة خارج الدولة (Salehi:2013, P.139).

(ب) الاستقرار السياسي وغياب العنف:

قيس ذلك المتغير من خلال خمس مؤشرات، جاء أولهما في عدد الانقلابات التي شهدتها الدولة والتي بلغت 25 انقلاباً في الفترة ما بين عامي 522 ق.م حيث تمرد دارا



الأول على بارديا وحتى عام 1980 والانقلاب الفاشل من قبل مجموعة من ضباط القوات المسلحة الإيرانية ضد النظام الإسلامي الجديد آنذاك. وهي بذلك أكثر دول جوارها الجغرافي انقلابات سياسية، إذ لم تتجاوز عدد الانقلابات في أي من دول الجوار الجغرافي 10 انقلابات في كل من أفغانستان وتركيا، وست انقلابات في كل العراق وباكستان وانقلابان في أذربيجان.

وجاء ثاني تلك المؤشرات في شرعية الدولة، وجاءت قيمته منخفضة جداً، حيث لم تتجاوز 9.2 درجة، وانطبق الوضع كذلك في مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف، والذي لم تتجاوز قيمته 7.54 درجة. واحتلت الدولة الإيرانية المرتبة 53 عالمياً من أصل 163 دولة شملها مؤشر الإرهاب العالمي بقيمة 2.3 درجة، مما يؤشر إلى شيوع درجة عدم الاستقرار في الدولة. وتمثلت آخر تلك المؤشرات في تنفيذ عقوبة الإعدام عام 2018م والتي بلغت 253 حالة إعدام، وتحتل بها إيران المرتبة الأولى بين دول الجوار الجغرافي، إذ تم إلغاء تلك العقوبة في بعض دول جوارها كأذربيجان وتركمانستان.

(ج) الأوضاع الداخلية في الدولة:

وتم قياس ذلك المتغير من خلال مؤشرين، يتمثل أولهما في مؤشر التماسك الوطني، والذي بلغت قيمته 4.61 درجة؛ احتلت به الدولة الإيرانية المرتبة 93 عالمياً من أصل 155 دولة شملها المؤشر. جاء ثانيهما في مؤشر عدم المساواة في الدخل وفقاً لمؤشر جيني، والذي توسطت قيمته إلى حد ما لتبلغ 42 درجة.



(د) الديمقراطية والمشاركة السياسية:

قيس ذلك المتغير من خلال ثلاث مؤشرات، جاء أولهما في مؤشر الديمقراطية والانتخاب^(*)، والذي يعكس مدي مشاركة مواطني الدولة في اختيار حكومتهم وكذلك حرية التعبير وحرية تكوين الأحزاب والجمعيات ووسائل الاعلام الحرة، وبلغت قيمة ذلك المؤشر 2.45، وعليه؛ تصنف إيران ضمن الأنظمة السلطوية، وقد احتلت المرتبة 150 عالميًا من أصل 160 دولة شملها التقرير. وثانيهما مؤشر نسبة المشاركة السياسية في الانتخابات، وجاء ترتيب الدولة الإيرانية متأخرًا إذ لم تتجاوز درجته 8.21، وتكرر الوضع في مؤشر الحقوق السياسية والذي لم يتجاوز درجته ست درجات على الترتيب المئوي.

(هـ) كفاءة الحكومة:

وتم قياس ذلك المتغير من خلال مؤشرين، أولهما فعالية الحكومة، والذي يعكس جودة الخدمات العامة وجودة الخدمات المدنية ودرجة استقلاليته عن الضغوط السياسية وجودة صياغة السياسات وتنفيذها ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات، وبلغت قيمته 14.9 درجة على الترتيب المئوي، وهي درجة منخفضة جدًا تؤشر إلى مدي عجز النظام السياسي القائم في الدولة عن القيام بوظائفه. وجاء مؤشر نزاهة الحكومة ليؤكد ذلك، حيث بلغت درجته 47.2، احتلت به الدولة الإيرانية الرتبة 168 عالميًا من أصل 178 دولة شملها المؤشر.

(*) تصنف الديمقراطيات وفقًا ذلك المؤشر إلى ديمقراطيات كاملة 8: 10 درجات، ديمقراطيات معيبة 6: 7.9، والأنظمة الهجينة 4: 5.9، وأخيرًا الأنظمة السلطوية 0: 3.9 درجة.



(و) التنمية البشرية والفساد:

قيس ذلك المتغير من خلال ثلاث مؤشرات جاء أولها في مؤشر مدركات الفساد والذي بلغت قيمته 25، احتلت به إيران مرتبة متدنية تدل على مدي انتشار الفساد وشيوعه في الدولة، حيث شغلت المرتبة 149 عالمياً من بين 179 دولة شملها المؤشر. وجاء ثانيهما في مؤشر الازدهار وبلغت قيمته 48.5، احتلت به إيران الرتبة 120 عالمياً من أصل 167 دولة، وعاد ثالث المؤشرات والمتمثل في السيطرة على الفساد ليؤكد ما سبق بقيمة بلغت 14.42 درجة على الترتيب المئوي.

(ز) حقوق الانسان: وتم قياس ذلك المتغير من خلال مؤشرين، تمثل أولهما في مؤشر حقوق الانسان وسجل قيمة متدنية بلغت 9.5 على الترتيب المئوي. وكذلك سجل مؤشر قمع المجتمع المدني درجة متدنية للغاية لم تتجاوز أدني مرتبة ليسجل 1.8 درجة على الترتيب المئوي.

(ح) التبعية والانكشاف الخارجي:

وقيس ذلك المتغير من خلال مؤشر التدخل الخارجي وبلغت قيمته 6.7 درجة على الترتيب المئوي، وهي قيمة متدنية تعكس مدي ما يتسم به الاقتصاد الإيراني من معاناة في الهياكل الإنتاجية واعتماده على الاستيراد الخارجي، فضلاً عن انفتاح الأسواق دون رقابة في أغلب المنتجات الاقتصادية، ويؤشر ذلك إلى معاناة الدولة الإيرانية من التبعية.

وعليه؛ يمكن القول إن التركيب العرقي - ضمن متغيرات عديدة - أثراً مهماً ومؤشراً دالاً على مدي عدم الاستقرار الذي تعاني منه إيران، حيث اتضح من دراسة متغيرات القوة السياسية للدولة الإيرانية اتجاه درجاتها وقيمتها -جميعها- نحو الانخفاض، مما يعني خفصاً في قوة الدولة والتأثير سلبيًا في وزنها السياسية، فضلاً عن عدم قيام النظام السياسي بوظائفه المنوطة به تجاه شعبه.



(3) تأثير التركيب العرقي في إيران على الواقع السياسي الخارجي:

فرض التنوع العرقي في إيران حسابات دقيقة لدى القيادات الإيرانية المتعاقبة؛ لأن أي خطأ في التعامل معها قد يجعل منها عامل ضعف قد تستغله القوى الخارجية للتأثير على الاستقرار الداخلي للدولة الإيرانية.

وتعامل إيران ومعظم دول الجوار العرقية المختلفة لبعضهم البعض كأدوات للسياسة الخارجية، فقد حاولت إيران تحريض أقلية "تاليش" الأذربيجانية ضد حكومة أذربيجان، وتدير برامج لتشجيع الانفصال، كما عملت مع أرمينيا على تقويض استقرار أذربيجان، وتدعم في بعض الأحيان الحركات الكردية النشطة في الدول المجاورة، بينما تقوم في نفس الوقت بقمع الأكراد على أراضيها. وتقدم باكستان أيضاً في بعض الأحيان الدعم أو على الأقل على التدخل عندما يقدم البلوش الباكستانيون المساعدة والدعم للحركات البلوشية والميليشيات في إيران. وفي الوقت نفسه تدين باكستان تحريض إيران للشيعية الباكستانيين وتري في دعم البلوش رادعاً ضد تواصل إيران مع الشيعة الباكستانيين (Shaffer: 2021, P.36).

إن الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للعلاقة بين الدولة الإيرانية والأعراق المتنوعة داخل الدولة، وارتفاع احتمالات عدم الاستقرار نتيجة ممارسة سياسة الاقصاء، وعدم الاستجابة بشكل منظم لمطالب تلك الأعراق، وتوفير فرص العمل والخدمات للأعراق المتنوعة، كلها جوانب أصبحت تؤثر على الدولة الإيرانية واستقرارها، مما يجعلها عرضة لعدم الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي، في الوقت الذي تسعى فيه إيران لحماية نفسها من احتمالات التدخل الخارجي بشتي الوسائل، وتعظيم فكرة التآمر والاستهداف من جانب أعدائها، وكذلك تسعى إيران في سياستها الخارجية إلى إيلاء الاقتصاد الأهمية الكبرى، وأصبح يشكل أحد محاور سياستها الرئيسية وتحديداً في علاقاتها مع بعض القوى الدولية "المانيا، فرنسا،



الصين، روسيا" وبعض الدول العربية والافريقية، وذلك لتعزيز علاقاتها الاقتصادية بهدف تضيق الفجوة الاقتصادية.

ومن جانب آخر قد تستغل بعض الدول التي لها مشاكل سياسية مع إيران باستخدام الأعراق المتباينة في فرض سياسات معينة على إيران ودعمهم خارجياً لإثارة القلاقل والفوضى، لذا فإن منح المزيد من الحقوق المدنية وزيادة نسبة التمثيل البرلماني قد يسهم في المساهمة في تماسك الدولة الإيرانية.

وغالبًا ما يسعى النظام إلى إلقاء اللوم على الخارج، إذ يتهم المحتجين بالعمالة للخارج، لا سيما الولايات المتحدة وبريطانيا، اللتان يتهمهما النظام بتقديم دعم مالي للأقليات ومساعدتهم في تشكيل أحزاب وحركات مسلحة لزعزعة استقرار الداخل، بالإضافة إلى دعم المعارضة الإيرانية في الخارج. وذلك في إطار استراتيجية تهدف إلى خلق عدو خارجي يقوي بها النظام الجبهة الداخلية الداعمة له، وهو ما تجلي بشكل واضح خلال الاحتجاجات الأخيرة التي شهدتها المدن الإيرانية نهاية عام 2017م، إذ عدها النظام الإيراني صنيعا الغرب، وروج لفكرة عمالة المحتجين إلى أن استطاع إعادة السيطرة على الشارع مرة أخرى، عقب تراجع وتيرة الاحتجاجات في ظل العنف المفرط من قبل الأجهزة الأمنية، وبالتالي تراجع الشارع عن الاستجابة لدعوات الاحتجاج (مكرم، 2018: ص 45).

وقد عملت بعض الأقليات العرقية على إنشاء حركات معارضة للتعبير عن مطالبها الإعلان عن اختصامها الدولة في بعض الأحيان، وبالتالي تشكيل جماعات للضغط، وينشط أغلب هذه الحركات في الخارج وتعمل على حشد تأييد دولي لقضاياها ضد النظام الإيراني.

فعلى سبيل المثال، شكلت العرقية الآذرية "حركة التحرير الوطنية الآذرية" التي تطالب بالاتحاد مع أذربيجان وانفصال مناطق غرب إيران، بينما تحظى هذه الحركة بشعبية كبيرة



لدي الأقلية الآذرية نظراً لمواقفها الواضحة من محاولات التحقير والازدراء التي تمارس ضدهم في الاعلام الإيراني باستمرار. كما تشكلت أيضاً "حركة الصحوة الوطنية" التي تتمتع بعلاقات خارجية جيدة إلى حد كبير، وتتشط في الداخل الإيراني في محافظة أذربيجان الجنوبية، في حين تجدر الإشارة إلى أن هذه الحركات في جمهورية أذربيجان، وتواظب على عقد المؤتمرات الداعية إلى ضم محافظة أذربيجان الجنوبية الإيرانية إلى جمهورية أذربيجان، وإعادة النظر في ترسيم الحدود بين إيران وروسيا.

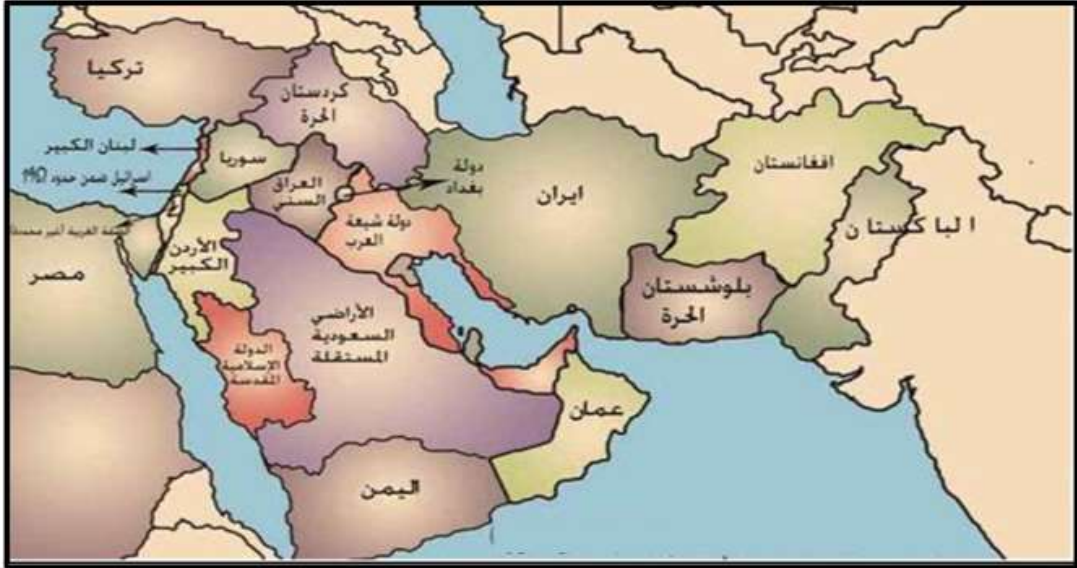
وعليه؛ فإن للتركيب العرقي العابر للحدود في إيران تأثير كبير على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية، كما أن لها تأثيراً كبيراً على مخاوف إيران الأمنية. لذلك، ترتبط سياسة إيران تجاه العرقيات الموجودة على أرضها باستراتيجية سياستها الخارجية، ودعم بعض الأعراق لدول الجوار ذات الانتماء العرقي؛ مما يزيد من التوتر بين النظام الحاكم ودول الجوار.

ولم يول صانعو السياسة الغربيون -تاريخياً- سوى القليل من الاهتمام بالتركيب العرقي في إيران، ولكن في الوقت الحالي أصبحت السياسية العرقية الداخلية للدولة ذات مجال للاهتمام، مع التركيز على تأثيرها المحتمل على استقرار النظام الإيراني على المدى الطويل، فضلاً عن تأثير التركيب العرقي على النظام الخارجي على المدى القصير، وللتدليل على ذلك شارك نشطاء إيرانيين في المنفي في مشروع بحث للولايات المتحدة الأمريكية بإشراف وزارة الدفاع الأمريكية عن عمق وطبيعة الاضطهاد العرقي ضد النظام الإيراني، فضلاً عن الاهتمام بما إذا كانت إيران عرضة للانقسام العنيف على نفس المنوال العراقي والسوفيتي. ووفقاً لإحدى الدراسات تم الإشارة إلى المراحل المبكرة من التخطيط للطوارئ لهجوم بري على إيران في محاولة لتقييم تداعيات الاضطرابات العرقية في المناطق الحدودية الإيرانية على



الجنود الأمريكيين المتمركزين في العراق وعلى التسلسل الإيراني إلى العراق (Dinmore:2006, P.2).

ويبدو أن للتدخلات الخارجية أثرها في دعم الجماعات الانفصالية؛ إذ نشرت مجلة القوات العسكرية الأمريكية في عددها الصادر في يونيو 2006م اقتراحًا لـ Peters في كتابه "حدود الدم" حدد بها ملامح جديدة للشرق الأوسط من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك على أسس عرقية وطائفية وقبلية؛ مفترضًا بذلك تخفيف حدة التوترات الإقليمية. حيث تم تقسيم إيران عرقيًا بعد استقطاع محافظة سيستان وبلوشستان وتكوين دولة بلوشستان الحرة، واستقطاع كردستان وأجزاء من أذربيجان الغربية وكرمنشاه وتكوين دولة كردستان الحرة، كما تم استقطاع محافظة أذربيجان الشرقية وأردبيل وكيلان وزنجان وضمها إلى جمهورية أذربيجان، واستقطاع خوزستان والشريط الساحلي من بوشهر والحاقة بدولة شيعة العرب في جنوب العراق (AFG:2006). شكل رقم (9) وتجدر الإشارة إلى أن الحدود المسقطة في الخريطة المرفقة وإن كانت تصحح أوضاع بعض الأعراق مثل الأكراد والبلوش والعرب الشيعة، إلا أنها فشلت في تصحيح أوضاع بقية الأعراق في الدولة الإيرانية (AFG:2013). وعليه؛ تفقد إيران قدرًا كبيرًا من الأراضي لصالح أذربيجان الموحدة وكردستان الحرة والدولة الشيعية العربية وبلوشستان الحرة، ولكنها ستكسب المقاطعات حول هرات في أفغانستان اليوم، وهي منطقة ذات تقارب تاريخي ولغوي لإيران، إذ إنها ستصبح دولة فارسية عرقية مرة أخرى.



شكل (9) حدود الشرق الأوسط كما أعدها Peters عام 2006م

Source: Wright, R (October 2013) Peters' "Blood borders" map. -Armed Forces journal. - available at: <http://armedforcesjournal.com/peters-blood-borders-map/>

ثامناً: التداخل العرقي مع دول الجوار الجغرافي وتحدياته الجيوبوليتيكية:

يعد التركيب العرقي -غالبًا- شكلاً من أشكال الهوية السياسية، لكنها قد يتحول كمصدرًا للانقسام والخلاف عندما لا تتطابق حدودها مع حدود الدولة كما هو الحال في الدول الحديثة التي أنشأها ورسم حدودها الاستعمار، والواقع إن قيام الدولة يهدد العرقية والعكس فإن وجود العرقية يؤدي إلى العصيان والتمرد والانفصال عن الدولة الأم.

نشأت دول المنطقة بشكلها الحديث بصورة غير طبيعية، سواء من حيث التوقيت أو طبيعة ترسيم حدودها، فقد جاءت هذه النشأة بالأساس في ظروف الهيمنة الاستعمارية التي تعرضت لها معظم دول القارة الآسيوية ومنها إيران، والتي انطوت على توزيع للتكوينات



العرقية في القارة بشكل لا ينسجم مع توزيعها المكاني الفعلي، وجرى تأطير هذه التشكيلات داخل حدود مصطنعة كان الأساس الوحيد في تخطيطها هو اعتبارات توزيع المستعمرات فيما بين القوى الاستعمارية، ولم تراعي عملية ترسيم الحدود هذه الواقع الجغرافي والتاريخي للتشكيلات الاثنية بمختلف أنواعها، وبالتالي جرى تفتيت كيانات اثنية كثيرة فيما بين العديد من الدول الآسيوية وباتت الدولة الواحدة تضم مزيجاً متنوعاً من العرقيات مما جعل الأوضاع السياسية الداخلية في العديد من هذه الدول مصدراً للتوتر وعدم الاستقرار، وفي كثير من الأحيان اندلاع الحروب الاهلية فيما بين تلك التكوينات العرقية وينطبق هذا الوصف على حدود إيران مع دول جواره.

وتعيش إيران حالة فريدة من نوعها فهو دولة متعددة القوميات والأديان والمذاهب، ويستقر هذا الكل المركب وسط محيط إقليمي متنوع تمتد بعض أعراقه ومذاهبه عبر حدود إيران ليشكل تداخل عرقي معقد مع دول الجوار الجغرافي، يقابل ذلك أن الأنظمة السياسية في دول الجوار الجغرافي لإيران في الغالب غير ديمقراطية وبعضها تتعارض ايديولوجياً فيما بينها، لذلك أصبحت تدخلات دول الجوار الجغرافي تهدد الاستقرار السياسي للدولة وتمهد لإحداث تغيرات سياسية قائمة على أساس عرقي. مما يعني الالتفاف حول الدولة الإيرانية (Shaffer:2006).

وتتزايد حدة التحديات التي تمثلها الأعراق بالنسبة إلى النظام في إيران في ظل ممارسات قمعية وغير مُنصفة تمارسها الدولة بحق بعض الأعراق، الأمر الذي أبرز بدوره دعوات انفصالية وميولاً عدائية، ويزيد من تعقيد المشهد العرقي الإيراني المتداخل أن أغلب عرقياته المتباينة عن العرق الفارسي -الرئيس- تقطن المناطق الحدودية من الدولة، مما يشكل تهديداً للدولة الإيرانية؛ يتمثل في الامتدادات الإقليمية لهذه الأقليات التي باتت تطالب



بقدر أكبر من ممارسة الحريات والمساواة في الحقوق مع الأغلبية الفارسية، وقد أسهمت التوترات التي شهدتها أغلب الأقاليم والمحافظات التي تقطنها تلك الأعراق في إيران في إعادة الاهتمام بهذه القضية مجددًا، بل وإضافة بعد دولي لها. ويمكن حصر الأبعاد الجيوبوليتيكية للتدخل العراقي لإيران مع دول جواره الجغرافي في:

(1) التدخل الآذري بين إيران وأذربيجان:

(أ) العرق الآذري.. خلفية تاريخية:

ينشطر العرق الآذري بين دولتي إيران وأذربيجان، وتاريخيًا؛ قبل الحرب الروسية-الفارسية في القرن التاسع عشر تم توزيع الشعب الآذري في جميع أنحاء الإمبراطورية الفارسية الشمالية الغربية، مع تركيزهم في المحافظات الفارسية والتي تتوافق حاليًا مع أذربيجان الإيرانية وجمهورية أذربيجان. وبعد هزيمة الفرس على يد الإمبراطورية الروسية، تم تنازل الفرس عن أراضيهم في شمال القوقاز تنفيذًا لمعاهدتي كلستان عام 1813م وتركمانجاي عام 1828م (Andreeva:2007,P.65). ومنذ ذلك الوقت انقسم العرق الآذري بين عدة دول، وأصبحت الأراضي جنوب نهر آراس هي الحدود الشمالية الغربية لإيران (Timothy: 2015, P.728).

أما الأراضي الواقعة شمال نهر آراس والتي لم تكن معروفة من قبل باسم أذربيجان فقد تم ضمها تحت لواء الإمبراطورية الروسية، وسميت بعدئذ بجمهورية أذربيجان الديمقراطية خلال فترة الاستقلال القصيرة ما بين عامي 1918-1920م، ثم أدرجت بعد ذلك ضمن الاتحاد السوفيتي باسم الجمهورية الآذرية السوفيتية الاشتراكية، إلى أن انفصلت كجمهورية مستقلة باسم أذربيجان بعد تفكك الاتحاد السوفيتي (Elling:2013, P.29).

(ب) التوزيع العددي والجغرافي للعرق الآذري بين إيران وأذربيجان:

يوضح الجدول (9) والشكل (10) التوزيع العددي والجغرافي للتداخل العرقي بين إيران ودولة أذربيجان ودرجة استيعاب ذلك التداخل، فضلاً عن التوترات الناتجة عن ذلك التداخل.

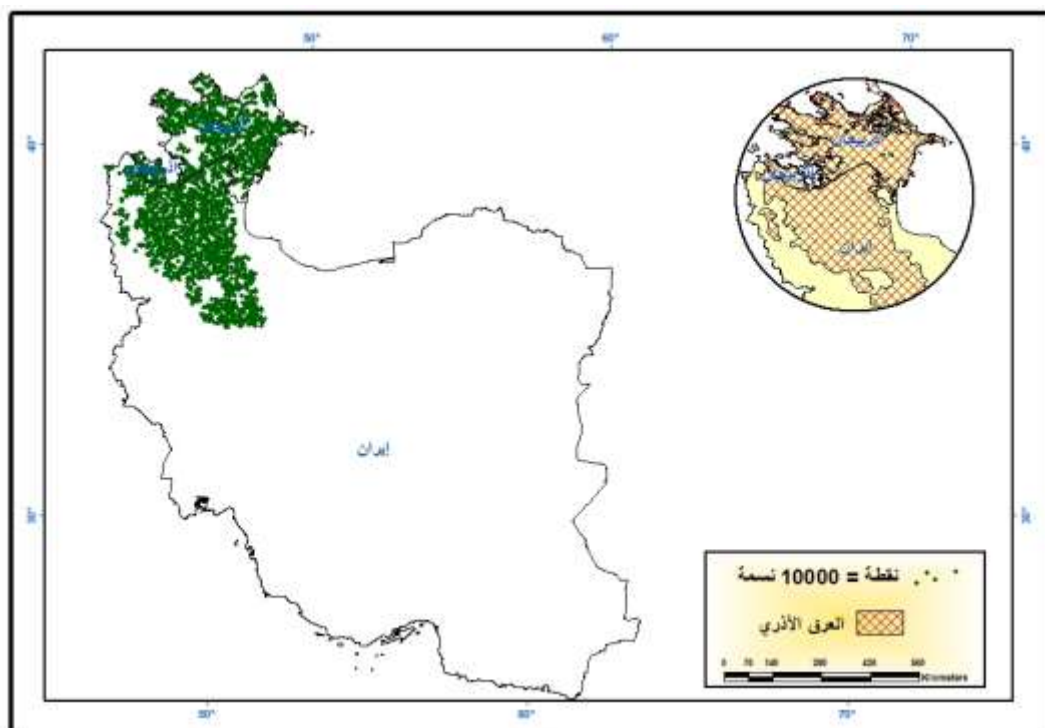
جدول (9) التوزيع العددي والنسبي للتداخل الآذري بين إيران وأذربيجان عام 2021م

البيان	الدولة	إيران	أذربيجان	درجة الاستيعاب	الانتفاضات الكبرى
السكان	15236586	935835	منخفضة	*	1920 حركة خياباني القومية المناهضة للإمبريالية.
"تسمة"	18.38	93.64			
%	112827	66028	منخفضة	*	1946 - 45 تأسيس جمهورية أذربيجان الديمقراطية بمساعدة الاتحاد السوفيتي السابق
المساحة "كم ² "	6.92	76.94			
%					

المصدر: الجدول والنسب من حساب الباحث اعتماداً على:

– The World Bank (viewed 6/10/2021) Population, total. – available at: <https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL>

– Weidmann, Nils B., Jan Ketil Rød, and Lars-Erik Cederman (2010) "Representing Ethnic Groups in Space: A New Dataset. – Journal of Peace Research 47(4).



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج ArcGIS 10.8 اعتمادًا على بيانات الجدول (9)

شكل (10) التوزيع الجغرافي والكمي للتداخل الأذري بين إيران وأذربيجان عام 2021م

ومن خلال دراسة الجدول والشكل السابقين، يتضح ما يلي:

- يشكل العرق الآذري ثاني أكبر عرقية سكانية في إيران، إذ شكلت ما نسبته 18.38% من إجمالي سكان الدولة عام 2021م، ويقطن العرق الآذري شمال غرب إيران في محافظات أذربيجان الغربية وأذربيجان الشرقية وأردبيل وزنجان، على مساحة تقدر بنحو 6.92% من مساحة إيران.

- يمثل الآذريون العرق الرئيس للدولة الأذربيجانية بنسبة 93.64% من إجمالي سكان أذربيجان عام 2021م، وينتشرون على مساحة بلغت 76.9% من إجمالي مساحة أذربيجان، وعليه؛ يشكل الآذريون أكبر عدد على مستوى العالم في إيران تليها أذربيجان.



ويشكل العرق الآذري بين الدولتين مجموعة عرقية واحدة، وإن اختلف الشماليين عن الجنوبيين، وقد يرجع ذلك إلى التطور الاجتماعي المنفصل بين الإيرانيين الآذريين، وهؤلاء الموجودون في روسيا السوفيتية والتي أثرت بدورها في أذربيجان الاشتراكية السوفيتية.

(ج) النزعة الانفصالية للعرق الآذري:

لا ينكر النظام الإيراني مخاطر التعددية العرقية، وعادة ما يرجع سبب العنف وعدم الاستقرار في الدولة إلى التدخل الخارجي، ويشترك الآذريين مع باقي أعراق الدولة - باستثناء العرق الفارسي - في شعور واسع النطاق بالتمييز والحرمان تجاه النظام السياسي، حيث التوزيع غير المتكافئ للسلطة اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا (Bradly: 2007, P.181).

وهناك إحساس قومي لدى الآذريين بإقامة جمهورية أذربيجان الكبرى، وذلك بالانفصال عن إيران والاتحاد مع أذربيجان الأم إحدى جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، وقد تحرك هذا التوجه القومي بعد استقلال أذربيجان بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق عام 1991م. إذ يعاني العرق الآذري بالاضطهاد من قبل النظام الإيراني، الذي لا يعترف بثقافة الآذر المستقلة أو لغتهم الخاصة والسماح لهم باستخدامها في التعليم.

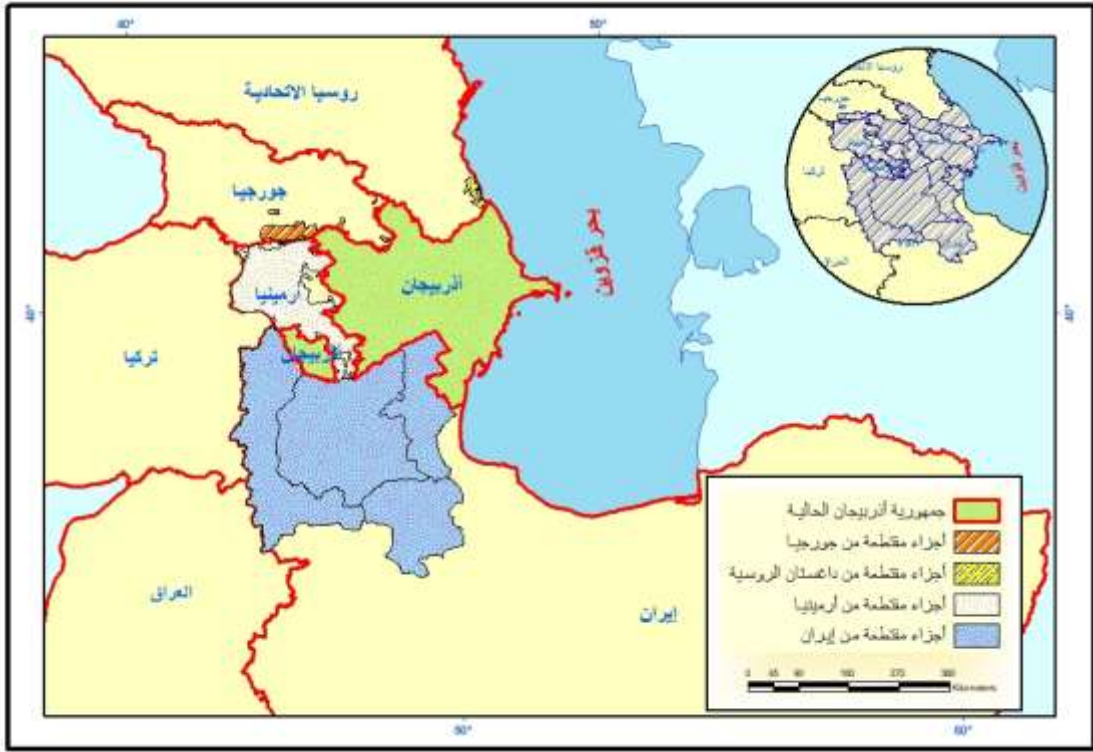
وتعد رغبة روسيا في تقطيع أوصال إيران بغية إخضاعها بكل يسر لنفوذها، هو الذي أوجد فكرة أذربيجان الموحدة التي سبق تقسيمها بمؤامرة روسية فارسية، وقد تم فعلاً ابتكار عبارتي "أذربيجان الشمالية" و"أذربيجان الجنوبية" لأول مرة خلال العهد السوفيتي. ويشير السواد الأعظم من الشعب في جمهورية أذربيجان إلى إقليم أذربيجان الإيراني بأنه "أذربيجان الجنوبية" ويؤمنون بأن من الواجب إعادة توحيدها مع الجمهورية الآذرية. كما أن الزعماء الآذريين أقاموا مؤسسات لتعزيز الهدف المتمثل في توحيد شطري أذربيجان، وإحدى هذه المؤسسات هي حركة التحرير الوطنية الآذرية، وتسعى النخبة السياسية الآذرية أيضًا إلى



البرهنة على أن من واجب الحكومة أن تعمل على رفع مستوي الوعي العرقي في صفوف الأذاريين الإيرانيين للمطالبة بالاتحاد مع جمهورية أذربيجان (حرب:1993، ص20). وتخشي إيران من مساعي تلك اللجنة لزعزعة استقرار الدولة الإيرانية، في ظل دعم الولايات المتحدة للأذاريين في مواجهة النظام الإيراني.

وهناك أيضًا حركة الصحوة الوطنية في أذربيجان الجنوبية، ولكنها تفتقر إلى الدعم المحلي لتشكل تحديًا فعالاً للنظام الإيراني.

وقد احتجت إيران وبصورة رسمية على حكومة أذربيجان لنشر خريطة أذربيجان الكبرى، تضم جمهورية أذربيجان فضلاً عن جمهوريات أذربيجان الغربية وأذربيجان الشرقية وأردبيل وزنجان من شمال إيران، إضافة إلى معظم أراضي جمهورية أرمينيا، وبورشالي من جورجيا، وديربنت؛ وهي جزء من جمهورية داغستان الروسية، واتهمت السلطات الإيرانية الحزب الحاكم في أذربيجان بنشر وتوزيع هذه الخريطة، شكل (11) وينظر الأذاريون في إيران باستياء تجاه موقف دولتهم من النزاع بين أذربيجان وأرمينيا على إقليم "ناغورنو قره باغ" ومن تنامي العلاقات بين إيران وأرمينيا على حساب العلاقات مع أذربيجان. ويعد ذلك أحد المتغيرات الحاسمة في تقييم التهديد العرقي للدولة الإيرانية بسبب الأعداد الكبيرة للأذاريين، وثرواتهم ومكانتهم المزعومة كدعامة أساسية للنظام (Shaffer:2021,P.8)



شكل (11) خريطة أذربيجان الكبرى المقترحة من قبل الحكومة الأذربيجانية

ومع تصاعد الخلاف بين إيران وأذربيجان حول بترول بحر قزوين، بين محاولات أذربيجان -مؤيدة من الولايات المتحدة الأمريكية- الاستمرار في التنقيب عن البترول في مياه بحر قزوين، وبين تهديدات إيران بعمل عسكري لإيقاف عمليات التنقيب، وتردد الموقف الروسي بين مؤيد لأذربيجان، ثم تحول لتأييد المطالب الإيرانية بشأن استغلال مياه بحر قزوين من قبل جميع الدول المشاطئة له، فقد استجبت عوامل للتوتر بين إيران وأذربيجان.

ويمكن تقسيم اتجاه المعارضة الآذرية للنظام الإيراني إلى اتجاهين رئيسيين (مكرم، 2018: ص 47) يركز الاتجاه الأول على مطالب الحصول على الحقوق المدنية والثقافية، واستخدام اللغة الأذربيجانية في التعليم وفي وسائل الاعلام، في حين يركز الاتجاه



الثاني على المطالبة باستقلال الآذريين عن إيران والانضمام إلى أذربيجان، وهي المطالب التي دعمها بعض أعضاء مجلس النواب الأذربيجاني في فبراير عام 2012م.

وتأسيسًا على ما سبق، فإن دعوات استقلال الآذريين وتكوين دولة أذربيجان الكبرى تهدد بقاء الدولة الإيرانية ويمزق وحدتها، ويعد بمثابة نهاية للمشروع الإيراني بتأسيس امبراطورية شيعية واسعة، كذلك يعد بداية لتفكيك وانحسار النفوذ التاريخي للعرق الفارسي في المنطقة؛ مما يشكل خطرًا للنظام السياسي الديني في إيران، إذ يعد الآذريون أحد أبرز الأعراق ازعاجًا لمسؤولي الدولة الإيرانية في حالة اندلاع صراع عسكري ضد إيران من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

(2) التداخل الكردي بين إيران وكل من تركيا والعراق:

(أ) العرق الكردي.. خلفية تاريخية:

يعد العرق الكردي أكبر جماعة عرقية في العالم ليس لها دولة، إذ ينتشر على امتداد قوس كبير يبدأ غربًا من إيران والاتحاد السوفيتي السابق، مرورًا بتركيا ووصولاً إلى سوريا ولبنان في الشرق، مما يشكل مشكلة سياسية حقيقية.

وبدأ تفتت الأكراد بعد انتصار الدولة العثمانية على الدولة الصفوية في إيران في موقعة جالدارين عام 1514م، وبتوقيع اتفاقية سايكس-بيكون تأكد تفتت الكيان الكردي بين كل من العراق وإيران وتركيا وسوريا ولبنان وأرمينيا وأذربيجان. ولم يكن أمام العرق الكردي في المنطقة أمام التقسيم سوي الثورات المتتالية على الدول التي تضم أجزاء كبيرة من كردستان وهي تركيا والعراق وإيران (Elling:2013, P.34).

ويعد العرق الكردي في إيران واحدًا من الأعراق الإيرانية العريقة، والتي وجدت في المنطقة منذ زمن قديم جدًا، ويشغل الأكراد في إيران الجزء الشمالي الغربي من الدولة، ويتركز



وجودهم في جبال "زاجروس" على امتداد الحدود مع تركيا والعراق، ويتوزعون على عدة محافظات منها "أذربيجان الغربية، كردستان، كرمنشاه، ايلام" والغالبية العظمى من أكراد إيران هم من المسلمين.

وتعاني إيران منذ أوائل القرن العشرين من حركة كردية مسلحة ساهمت في تفاقم مشاكل إيران الداخلية، فبنهاية الحرب العالمية الأولى وتفكك الإمبراطورية العثمانية والتي جرى على أثرها تقسيم كردستان، بدأت حركة قومية كردية لتأكيد وجودها وهويتها القومية واتخذت طابعاً منظماً ومسلحاً في آن واحد بكردستان إيران في محطتها الأولى خلال الفترة 1920-1925م قادها "سمكو(*)" ضد السلطة المركزية مستغلاً آنذاك ضعف القوات الحكومية الإيرانية، واستطاع السيطرة على المدن الكردية غرب بحيرة أرومية والحصول على اعتراف حكومي بإدارة معظم مناطق كردستان إيران بشكل ذاتي، وفي العام 1922 أعلن من جانبه تأسيس دولة كردية تمكنت من السيطرة على مدن مهاباد وسقز وبانة وسردشت عدا سنج وكرمنشاه وتم رفع العلم الكردي (جواد: 1989، ص 48). وفي صيف العام نفسه جاءت ردة فعل الحكومة الإيرانية حينما أرسلت نحو ثلثي قواتها النظامية إلى كردستان إيران بهدف القضاء على الحركة، وإزاء التفوق العسكري للقوات الحكومية أُجبر "سمكو" ومقاتليه على التراجع نحو الحدود التركية، وفي عام 1925م استطاع "سمكو" مجدداً الاستحواذ على المنطقة الكردية الواقعة غرب بحير أرومية والتي أصبحت منطلقاً لحركته المسلحة. ولكن شاه إيران "رضا بهلوي" استطاع بقواته قمع الحركة من جديد. وفي عام 1930م أعلن شاه إيران

(*) اسمه الحقيقي إسماعيل آغا الشكاك وعرف شعبياً بسمكو، وهو ابن أحد رؤساء عشيرة الشكاك الكردية القاطنة الحدود التركية-الإيرانية داخل ولاية حكاري في تركيا وأرومية في أذربيجان الغربية. للمزيد: على، عثمان (2003) دراسات في الحركة الكردية المعاصرة 1823-1946. - أربيل: مطبعة الثقافة، ص 339.



العفو عن قائد الحركة "سمكو" وعندما عاد إلى إيران أقدمت القوات الحكومية على اغتياله في نفس العام (الكبابجي: 2009، ص 4). وبذلك طويت أول تجارب الحركة القومية الكردية الإيرانية في الاستقلال.

أما المحطة الثانية والأهم في تاريخ الحركة الكردية الإيرانية ما حدث عام 1945م عندما أعلن عن تأسيس جمهورية مهاباد الكردية - كردستان إيران - بتأييد ودعم وحماية الاتحاد السوفيتي، وكانت موضع أمل للأكراد، حيث التف حولها أبرز الزعماء والقادة العسكريين لحمايتها والمشاركة في بنائها، وتمخض عنها تأسيس الحزب الديمقراطي الكردي "الحزب الديمقراطي الكردستاني حالياً" في كردستان العراق، حيث عقد مؤتمره التأسيسي الأول في العراق عام 1946م، ويعد تأسيس هذا الحزب تطوراً سياسياً للحركة التحررية الكردية حيث ضم في صفوفه العديد من الشخصيات والكفاءات والمثقفين، وكذلك فقد اندمجت الأحزاب الكردية الأخرى إليه مثل حزب "رزكاري وشورش" (Elling: 2013, P.35). وحاولت القوات الإيرانية السيطرة على الوضع في مهاباد، إلا أن ذلك لم يجد نفعاً، ولكن في عام 1946م تخلت روسيا عن الأكراد ووقعت اتفاقية مع إيران بسحب قواتها من الأراضي الإيرانية، فقضت إيران على الجمهورية الوليدة وأعدمت رئيسها والعديد من الضباط والقياديين الآخرين (سلوبي: 1987، ص 270). وقام الأكراد في الستينيات من القرن العشرين بحروب عصابات ضد نظام الشاه في جبال كردستان الوعرة غير أنهم لم يستمروا طويلاً، حيث قضى عليهم الجيش الشاهنشاهي وقتل زعمائهم.

وفيما بعد في ظل الشاه لم يتمتع الأكراد بأية امتيازات خاصة بالنسبة للتمثيل الحكومي أو باعتراف إقليمي حيث تسمية كردستان تتضمن فقط المنطقة التي يعيش فيها الأكراد ولا تنطوي على امتياز قومي. ولم يشير دستور عام 1979م على أي إشارة فعلية إلى الحقوق القومية للأكراد.



(ب) التوزيع العددي والجغرافي للعرق الكردي بين إيران وكل من تركيا والعراق:

يتخطى توزيع الأكراد إيران إلى كل من العراق وتركيا وسوريا. ويطلق الأكراد تسمية كردستان على الأجزاء الشمالية من العراق، وشمال غرب إيران، وشمال شرق سوريا وجنوب شرق تركيا، ويتواجد الأكراد بالإضافة إلى هذه المناطق بأعداد قليلة في جنوب غرب أرمينيا وبعض مناطق أذربيجان ولبنان. إذ يتمركز الأكراد في ثمانية عشر ولاية من الولايات التركية على مساحة 194 ألف كم²، وفي منطقة الجنوب الشرقي من تركيا والمحصورة بين العراق وإيران، في حين يتواجدون في سوريا -غالبًا- في محافظة حلب، فضلاً عن مناطق من الاتحاد السوفيتي السابق في كل من طاجكستان، واران واردهان (Fesharakj, Majbouri:2017, P.841)، في حين يتركز الأكراد في العراق في مناطق السليمانية وأربيل ودهوك بالإضافة إلى كركوك وبعض أجزاء من الموصل وديالي. ويلاحظ إن كافة مناطق الأكراد قريبة من بعضها البعض، مما أشعرهم بأهمية توحيد حركاتهم السياسية والعسكرية للمطالبة بالاستقلال عن الدول التي يعيشون بها. ويوضح الجدول (10) والشكل (12) التوزيع العددي والنسبي للعرق الكردي في إيران ودول جواره.

جدول (10) التوزيع العددي والنسبي للتداخل الكردي بين إيران وكل من تركيا والعراق عام 2021م

البيان	إيران	تركيا	العراق	درجة الاستيعاب	الانتفاضات الكبرى
السكان "تسمة"	8328653	19213840	7814785	منخفضة جدًا	* 20-1925: انتفاضة "سمكو" لإقامه جمهورية كردية مستقلة. * 41-1945: حكم ذاتي. * 45-1946: تأسيس جمهورية مهاباد المستقلة بدعم من الاتحاد السوفيتي
%	10.04	23.03	19.88		
المساحة كم ²	108455	177241	72420		
%	6.65	22.72	16.59		

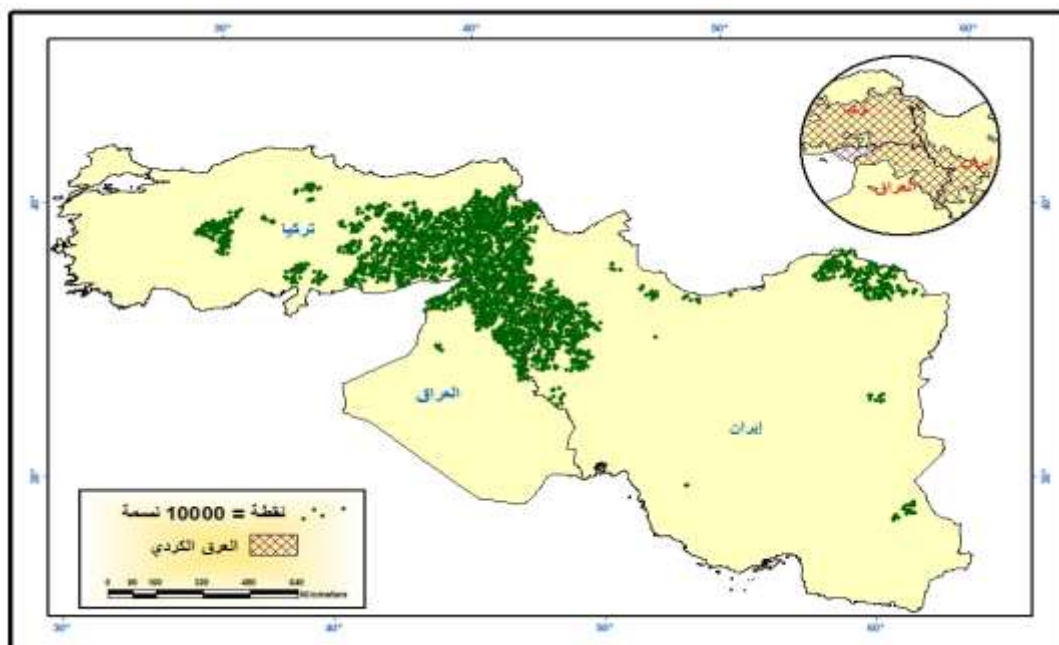
المصدر: الجدول والنسب من حساب الباحث اعتمادًا علي:

- The World Bank (viewed 6/10/2021) Population, total. – available at:

<https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL>

- Weidmann, Nils B., Jan Ketil Rød, and Lars-Erik Cederman (2010)

"Representing Ethnic Groups in Space: A New Dataset. - Journal of Peace Research 47(4).



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج ArcGIS 10.8 اعتمادًا على بيانات الجدول (10)
شكل (12) التوزيع الجغرافي والكمي للتداخل الكردي بين إيران وكل من تركيا والعراق عام 2021م

ومن خلال دراسة الجدول والشكل السابقين؛ يمكن الخروج بالحقائق التالية:

- تشكل العرقية الكردية المرتبة الثالثة من حيث التركيب العرقي في إيران، إذ يشكل الأكراد في إيران 10.04% من إجمالي سكان الدولة، وينتشرون في مساحة تقدر بنحو 6.65% من إجمالي مساحة الدولة الإيرانية، ويقطنون محافظات "كرديستان، ايلام، كرمنشاه، أذربيجان الغربية".
- يمثل الأكراد في تركيا ما نسبته 23.03% من إجمالي سكان الدولة، يتوزعون جغرافيًا على مساحة تقدر بنحو 22.72% من إجمالي مساحة تركيا، ويقطنون جنوب شرق تركيا، ومع إقامة الجمهورية التركيبية الحديثة ألزم الأكراد في تركيا باللغة والثقافة التركية.



■ يشكل أكراد العراق 19.88% من إجمالي سكان الدولة، ينتشرون على مساحة تقدر بنحو 16.59% من مساحة الدولة العراقية، ويستوطنون الحدود الشمالية والشمالية الشرقية للدولة. إذ يشكلون الأغلبية السكانية في محافظات "دهوك، أربيل، والسليمانية"، ولهم تواجد أيضًا في محافظتي "نينوي وديالي"، وتعتبر مسألة أكراد العراق الأكثر توترًا وجدلاً داخل الدولة العراقية.

(ج) الأكراد والنزعة الانفصالية:

كان التمرد الكردي موجودًا قديمًا إلى جانب التطلع إلى الاستقلال والانفصال، وقد حارب المقاتلون الأكراد ضد الامبراطوريات الفارسية المختلفة، وتاريخيًا، كانت البيشمركة^(*) موجودة فقط كميليشيات حرب، ولكن في ظل جمهورية مهاباد المعلنه 46 - 1947م أصبحت الجيش الرسمي للجمهورية آنذاك، وظلت كميليشيات حرب تواصل القتال ضد الدولتين الإيرانية والعراقية (Lortz:2005,P.108).

وتعد مطالب الأكراد للحكم الذاتي جزء لا يتجزأ من مؤامرة لتمزيق إيران وتأسيس دولة كردية منفصلة، وزاد التوتر بين السلطة والأكراد إلى حد التحول إلى صدامات مسلحة بين البيشمركة ومن يقاتل معهم والحرس الثوري الإسلامي الإيراني في أقاليم أذربيجان الغربية وعيلام وكرمنشاه فضلاً عن كردستان، وقصفت المعازل الكردية واجبار البيشمركة على التراجع والتخلي عن المواقع الاستراتيجية في مناطق المدن وخاصة في كردستان.

(*) البيشمركة: هي قوات عسكرية والمصطلح الذي يستخدمه الأكراد للإشارة إلى المقاتلين الأكراد، وتعني لغويًا "الذين يواجهون الموت"، وهي من أقدم القوات المسلحة في العراق، إذ تعود إلى عشرينيات القرن العشرين.



وبالنسبة لوضع الأكراد في سياسة إيران الخارجية، فقد كانت طيلة فترة حكم الأسرة البهلوية^(*) 1925-1979م فيما يخص قضايا الأمن الحدودي والوضع الكردي ودية وإيجابية لا سيما مع تركيا، حيث لم يصدر عن إيران أي دعم أو تأييد للحركة الكردية المسلحة في تركيا وقابلتها الأخيرة في ذلك، وشهدت الأعوام 1926، 1932م توقيع الدولتين اتفاقيات ثنائية تضمنت بنودًا تتعلق بالتعاون والتنسيق الأمني في مواجهة مثل تلك الحركات لا سيما مناطق الحدود المشتركة، والممتدة لمسافة 454كم (الساعاتي: 1988، ص18)، يدفعهما في ذلك مصالحهما المشتركة والتي تتمثل في الحيلولة دون قيام كيان كردي مستقل على أي من أراضيها أو أراضي دولة أخرى متصلة بهما جغرافيا.

وفي عام 1986م عقدت إيران مع تركيا اتفاقًا أمنيًا يقضي بالسماح لقوات بلديهما بالتوغل في أراضي الدولة الأخرى ولمسافة تصل إلى 30كم بهدف ملاحقة العناصر الكردية المسلحة. وبناءً على هذه الاتفاقية فقد تحقق لإيران مكسبًا سياسيًا وأمنيًا مؤكدًا من خلال حصولها على دعم وتأييد تركيا في قمعها للعرق الكردي في شمال الدولة.

وفي عام 1999م وقعت إيران مع تركيا اتفاقًا أمنيًا جديدًا خاص بالمسائل الأمنية وأمن الحدود وتضمن الاتفاق بنودًا عدة أهمها إقامة خط هاتفي مباشر بين القادة العسكريين للدولتين على جانبي الحدود، فضلاً عن قيام الدولتين بتبادل المعلومات الاستخبارية فيما يتعلق بنشاط المتمردين، والتنسيق المشترك للعمليات العسكرية التي تستهدف حزب العمال الكردستاني والجماعات الإيرانية ومجاهدي خلق إيران (Iran and Turkey sign security deal: 1999). وفي عام 2004م قامت الدولتين بتوقيع اتفاق أمني يقضي بمحاربة متمردي

(**) الدولة البهلوية: هي دولة أسست عام 1925م إثر الانقلاب الذي قام به رضا بهلوي ضد الشاه أحمد مرزا القاجاري، وقام بتغيير اسم الدولة من فارس إلى إيران كاسم حضاري، وحكمت هذه المملكة منذ تأسيسها حتى سقوط سلالة بهلوي إثر الثورة الإيرانية عام 1979م.



أكراد تركيا وإيران معًا. ووضع حزب العمال الكردستاني على قائمة الإرهاب بناءً على طلب تركيا بذلك، وبالمقابل وضعت الأخيرة مجاهدي خلق الإيرانية على القائمة ذاتها (Turkey, Iran to fight Kurds rebels:2004).

وفي إطار تنفيذ الاتفاقات الأمنية بين الدولتين اشتركت قواتهما في عملية عسكرية كبيرة ضد المقاتلين الأكراد الذين يتخذون من المنطقة الكردية الإيرانية على طول الخط الحدودي الممتد مع تركيا ملاذًا آمنًا لهم.

إلا أن سياستها تجاه العراق في يخص الأكراد فقد استمتت بحالة من عدم التعاون، حيث مارست إيران سياسة تمثلت بالتدخل العسكري في كردستان العراق وبشكل مستمر بحجة ملاحقة العناصر الكردية المسلحة آنذاك، واستمر الوضع كذلك حتى معاهدة عام 1937م بين العراق وإيران والتي مهدت لتوقيع اتفاقية عدم الاعتداء بين العراق وإيران وتركيا وأفغانستان (الكبابجي:2009، ص15). وتعزي تلك السياسة الإيرانية إلى أساس مصالحها الأمنية بحكم جوارها الجغرافي مع تركيا والعراق من ناحية وتركز أغلبية للعرق الكردي ذوي النزعة الانفصالية في المنطقة الحدودية الممتدة بين الدول الثلاث من ناحية أخرى، مما قد يخلق حالة من عدم الاستقرار تؤثر بدورها على الأمن القومي الإيراني، خاصة في ظل ارتباط إيران بحدود طويلة مع العراق يبلغ طولها 439كم، مما يصعب معها السيطرة عليها.

واتخذت سياسة إيران الخارجية منذ عام 1969م منحي سلبي في إطار علاقاتها الخارجية مع العراق بشأن المسألة الكردية، إذ قامت بإلغاء معاهدة 1937م من جانب واحد، وقيام العراق باتخاذ موقف معارض من احتلال إيران للجزر الإماراتية 1971م، مما تمخض معه قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران، واستمر الوضع حتى قيام الحرب بينهما في الفترة ما بين عامي 1980-1988م، والتي شهدت الكثير من التغيير في سياسة إيران تجاه أكراد



العراق تمثلت بتقديم الدعم اللوجستي والعسكري للأحزاب الكردية المناوئة للنظام العراقي آنذاك، قابله العراق بتقديم العون للأكراد الإيرانيين في مواجهة نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية الجديد.

واتسمت سياسة إيران بخصوص حدودها مع العراق بالتدخل العسكري المباشر، تحت ذريعة مطاردة العناصر الكردية المسلحة التي تتخذ من منطقة كردستان العراق منطلقاً لهجماتها العسكرية، مستغلة في ذلك حالة الفراغ الأمني والعسكري بعد انسحاب الحكومة المركزية في بغداد منها وقيام حكومة الإقليم الكردية في عام 1992م، فقد شهد العام نفسه قيام الطائرات العسكرية الإيرانية بقصف معسكرات الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني في منطقة حظر الطيران الجوي العراقي شمال خط العرض 36، وخلال عامي 1993-1994 قامت إيران من جديد بقصف جوي ومدفعي لقرى ومدن كردية في شمال العراق بحجة تواجد عناصر الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني بها، وفي عام 1995 أقدمت القوات الإيرانية على التوغل في منطقة كردستان العراق ولمسافة تصل إلى 90 كم، وتكرر الأمر ذاته في عام 1996م ودخلت الأراضي العراقية لمسافة 50 كم. وكل تلك الخروقات الأمنية الحدودية من الجانب الإيراني، جاءت كرد فعل على تصاعد حدة العمليات العسكرية التي قام بها الحزب من جانبه ضد إيران عبر الحدود مع العراق (Saleh:2013, P.69).

وواصلت إيران عملياتها العسكرية في كردستان العراق خلال عام 2006م وسط حديث عن تزايد الهجمات التي تتعرض لها قواتها العسكرية من قبل العناصر الكردية الإيرانية المعارضة لها رغم تكرار إدانة الحكومة العراقية لهذه العمليات كونها انتهاكاً لسيادة العراق، وتوغلت القوات الإيرانية في العام نفسه داخل الأراضي العراقية لمسافة 5 كم ثم قامت بالانسحاب. وفي عام 2007م قامت الحكومة الإيرانية بقصف مدفعي لمناطق وقرى جبال



قنديل في كردستان العراق نتج عن ذلك القصف شبه جماعي للسكان منها. وتتهم إيران قوات الولايات المتحدة الأمريكية المتواجدة في العراق بتحريك الاضطرابات فيها.

ويتضح مما سبق أن إيران -كما هو شأن العراق- تسعى إلى خلخلة الأوضاع الأمنية للطرف المقابل من خلال استخدام الأكراد كورقة ضغط عملاً بسياسة توازن الجميع، التي تنص كنظرية على خلق الفوضى وتوفير الأجواء الملائمة لها لدى جميع الدول التي تشترك في مشكلة واحدة تتمثل بوجود العرقية الكردية كمصدر تهديد داخلي لأنظمتها السياسية، مما يلقي بتأثيراته على السياسة الخارجية للدولتين معاً.

وتخشى إيران من مخاطر تمدد الفيدرالية العراقية إليها، وعندها قد تتمزق إيران لعدة دول، حيث بدأت تطفو على السطح المخاوف الإيرانية من الفيدرالية العراقية المتعلقة بالمطالبة بأقاليم فيدرالية (عيش: 2014، 48) بناءً على تقسيمات عرقية.

وعليه؛ تعد العرقية الكردية الأنشطة في إطار انتقاد النظام الإيراني ومعاداته، والمطالبة بانفصال إقليم كردستان إيران على غرار كردستان العراق، وقد تشكلت في هذا الإطار العديد من الأحزاب المعارضة، مثل "الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني" الذي يطالب بحكم ذاتي لإقليم كردستان، وقد أسس الحزب الذي ينشط في الخارج مع قوميات أخرى من العرب والأتراك، والبلوش والتركمان "مؤتمر شعوب إيران الفيدرالية". كما أسست العرقية الكردية عام 2004م "حزب الحياة الحرة الكردستاني" الذي يتخذ من العمل المسلح منهجاً له ضد النظام الإيراني من خلال عدة وحدة عسكرية، وأهما وحدة "حماية شرق كردستان" والتي تعمل على استهداف عناصر الأمن والحرس الثوري في حدود الإقليم وخارجه.

وتأسيساً على الطبيعة الجغرافية السياسية لموطن الأكراد وعلاقته باستقرار الدولة الإيرانية يتبين ما يلي:



- إن موطن الأكراد الموزع بين عدة دول جعل لهذه الدول نظرة سياسية خاصة لكل منها، قائمة على مصلحتها الخاصة وليس مصلحة العرق الكردي.
- إن المنطقة الكردية والموصوفة بالمنطقة الجبلية تجعل من الصعب على الدول التي تحتض العرق الكردي السيطرة عليهم.
- إن المنطقة الكردية مفتوحة سياسياً لكل الدول، فضلاً عن غناها الاقتصادي، مما حدا بالدول الأخرى في السعي لاستغلالها.
- العرق الكردي شعب ممزق بين عدة دول في منطقة كردستان يهوي حياة عدم الانضباط؛ ساعد على ذلك الطبيعة الجبلية التي يعيشها بها.
- تزداد نسبة الأمية في الشعب الكردي؛ مما يصب في النهاية في بوتقة عدم الوعي بأهدافه ومصلحته.
- النخبة السياسية الكردية متوزعة الولاء مختلفة فيما بينها على ترتيب أولويات للأهداف الكردية (العساف: 2010، ص 45).

(3) التداخل العربي بين إيران وكل من تركيا والعراق:

(أ) العرق العربي.. خلفية تاريخية:

يعتبر العرب هم السكان الأصليون لمحافظة خوزستان، ويرجع تاريخ وجود العرب في المنطقة قبل الفتوحات الإسلامية وقبل إنشاء الدولة الساسانية الفارسية، حيث شهدت منطقة الأحواز في القرن الثاني قبل الميلاد أول امبراطورية عربية على أراضيها وهي الإمبراطورية الميسانية التي حكم 26 ملك عربي، وكان العرب يسكنون الإقليم في عهد أول الملوك البارثية الأشكانية قبل إنشاء الدولة الساسانية (Minahan: 2002, P.9).



وقامت ثورات متعددة في الإقليم ضد الغزاة الفرس مما اضطر هؤلاء إلى توجيه حملات عسكرية كان آخرها عام 310م حين اقتنعت المملكة الساسانية باستحالة إخضاع سكان المنطقة، فسمحت بإنشاء إمارة ذات حكم ذاتي مقابل دفع ضريبة سنوية، وبعد الفتح الإسلامي استوطنت القبائل العربية الكبرى المنطقة، وظل إقليم الأحواز منذ عام 637: 1258م تحت حكم الخلافة الإسلامية إلى أيام الوقت المغولي، ثم نشأت الدولة المشعشعية العربية، واعترفت الدولتان الصفوية والعثمانية باستقلالها كذلك. وبعد عام 1920م اتفقت بريطانيا مع إيران على إقصاء أمير عربستان وضم الإقليم إلى إيران، حيث منح البريطانيون الإمارة الغنية بالبترول إلى إيران بعد اعتقال أميرها، وأصبحت منطقة الأحواز محل نزاع إقليمي بين العراق وإيران، وأدى اكتشاف البترول إلى تكالب القوي الاستعمارية للسيطرة عليها بعد تفكك الدولة العثمانية.

وتعد محافظة خوزستان محافظة مثيرة للتوتر في إيران منذ العهد البهلوي، إذ سعي الجزء الغربي من المحافظة للحصول على حكم ذاتي وإقامة إمارة تدعي "عربستان"، ومع صعود رضا خان إلى السلطة واتخاذ مواقف سلبية على نحو متزايد مع القبائل المتمتعة بحكم ذاتي في إيران بدأت التوترات مع شيخ المحمرة -عاصمة الأحواز آنذاك- "خزل الكعبي" من عام 1922 - 1924 (Elling:2013, P.38)، وانتهت ذلك التمرد القصير عندما سحق من قبل الدولة البهلوية، واستمر الصراع مع الحكومة المركزية الإيرانية والانفصاليين العرب في الجزء الغربي من المحافظة منذ ذلك الوقت.

واندلعت اضطرابات لاحقة في وقت مبكر من عام 1925، بالإضافة إلى اضطرابات أعوام 1928، 1940، 1943، 1945م إلا أنها قمعت بطرق دموية. وفي عام 1946 تأسس حزب السعادة في المحمرة وطالب باستقلال خوزستان، واتحدت عدة أحزاب مستقلة جديدة



لتشكل "جبهة تحرير عربستان" في عام 1956م، وأصبحت تحت اسم "جبهة تحرير الأهواز" عام 1967م، واستمر التمرد العربي المتقطع في خوزستان خلال الخمسينيات من القرن العشرين، لكنه ضعف بعد النهاية الرسمية للدولة البهلوية.

(ب) التوزيع العددي والجغرافي للعرق العربي بين إيران وكل من تركيا والعراق:

يوضح الجدول (11) والشكل (13) التوزيع العددي والنسبي للعرق العربي في إيران وجواره الجغرافي

جدول (11) التوزيع العددي والنسبي للتداخل العربي بين إيران وكل من تركيا والعراق عام 2021م

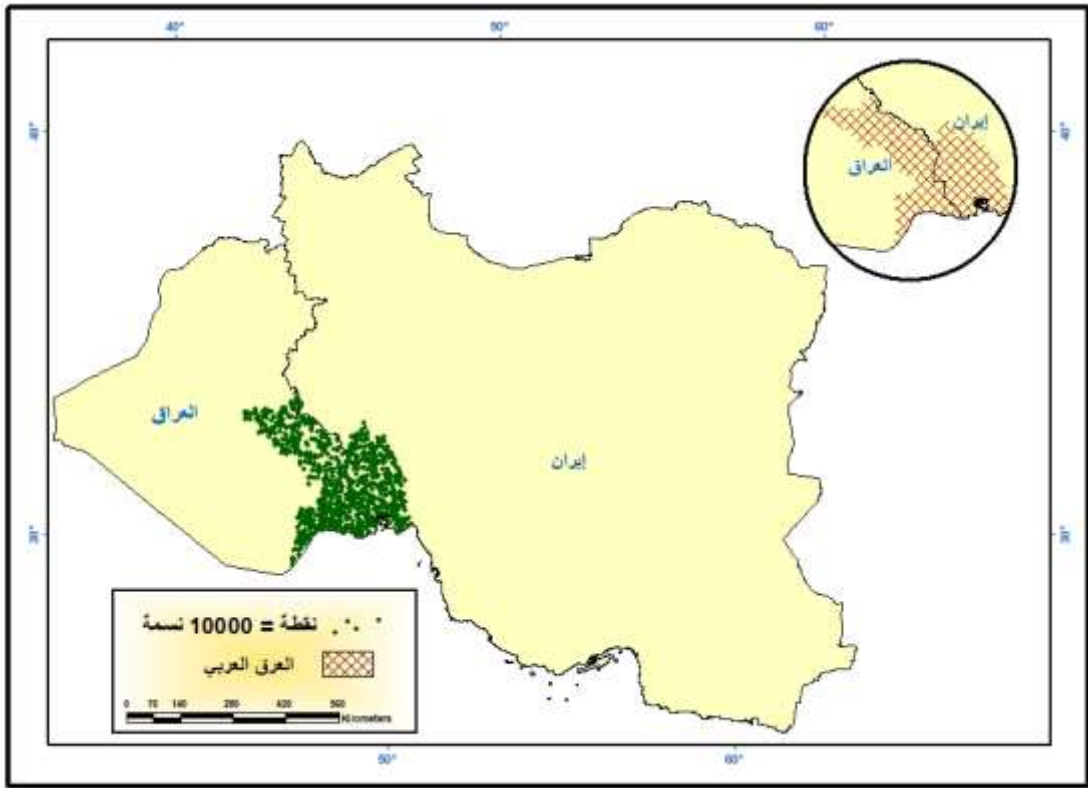
الانتفاضات الكبرى	درجة الاستيعاب	العراق	تركيا	إيران	الدول البيان
* 1925-20: الانتفاضة القبلية الموحدة "أهداف انفصالية". * 1946: مطالبة ائتلاف العشائر بإدماج خوزستان مع العراق.	منخفضة	28098633	1793737	2552192	السكان "تسمة"
		71.48	2.15	3.08	%
		204907	-	186282	المساحة "كم ² "
		46.95	-	11.44	%

المصدر: الجدول والنسب من حساب الباحث اعتمادًا علي:

– The World Bank (viewed 6/10/2021) Population, total. – available at: <https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL>

– Weidmann, Nils B., Jan Ketil Rød, and Lars-Erik Cederman (2010)

"Representing Ethnic Groups in Space: A New Dataset. – Journal of Peace Research 47(4).



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج ArcGIS 10.8 اعتماداً على بيانات الجدول (11)

شكل (13) التوزيع الجغرافي والكمي للتداخل العربي بين إيران والعراق عام 2021م

ومن خلال دراسة الجدول والشكل السابقين؛ يمكن الخروج بالحقائق التالية:

- يقطن العرق العربي في إيران الأجزاء الجنوبية الغربية والسواحل المواجهة للخليج العربي، وهذه المنطقة التي يسكنها العرب يطلق عليها تسمية "عربستان Arab Stan" أي بلاد العرب، حتى أن الفرس أطلقوا عليها تسمية "خوزستان" نسبة إلى كثر القلاع والحصون التي بناها المسلمون أبان معركة "القادسية الأولى"، فضلاً عن تواجدهم في محافظتي بوشهر وهرمزغان، بالإضافة إلى أعداد قليلة في محافظة خراسان بالقرب من الحدود مع أفغانستان، وفي مناطق أخرى داخل الدولة الإيرانية.



وتقع مدينة الأحواز -مركز محافظة خوزستان- جنوب غرب إيران على دائرة عرض 20° 31' ش، وخطي طول 40° 48' ق، وبارتفاع 18م عن مستوى سطح البحر، وتبلغ مساحتها 220 كم²، وسطح الأرض بها مستوى مما جعلها تتوسع في جميع الجهات، وتعد أراضيها من أخصب الأراضي الإيرانية، وتقع بالقرب منها حقول البترول والغاز، إذ تجاور مناطق آبار البترول ومياه الخليج العربي، ومن الممكن أن تتحول إلى قطب اقتصادي حيوي، ويظهر حجم سكان المحافظة تفوقها على جميع مراكز المحافظات التي تجاورها بأكثر من أربعة أضعاف، مما يشكل قوة جيوبوليتيكية للمدينة في مناطق جنوب غرب إيران، وتتفوق أيضًا على مدينة البصرة والعمارة العراقيتين بحجم سكانها مما يعزز من موقعها الاستراتيجي (مركز أمار إيران: 2016).

■ بلغت نسبة العرق العربي في إيران 3.08% من إجمالي عدد سكان الدولة عام 2021م، احتل بها المرتبة الثامنة بين أعراق الدولة الإيرانية، وينتشر العرق العربي على مساحة تقدر بنحو 11.44% من مساحة الدولة.

■ ينقسم العرق العربي في إيران إلى سبع مجموعات منفصلة جغرافيًا:

- **عرب فارس:** وهم عرب يتحدثون اللغة الفارسية، ولكنهم ذوي أصول عربية ويعيشون في المدن الواقعة بالعمق الإيراني مثل نيسابور وحدود أفغانستان.
- **عرب عربستان أو الأحواز:** يتحدثون اللغة الأحوازية والعربية، وأغلبهم على المذهب الشيعي، وعلاقتهم من النظام السياسي القائم سيئة بسبب سياسات العنصرية التي اتخذت ضدهم بعد ضم إمارة المحمرة بالقوة العسكرية عام 1925م.
- **عرب الساحل الشرقي للخليج:** هم خليجيين الأصل والثقافة والتقاليد، ينتمون لنفس قبائل الإمارات العربية المتحدة وعمان والبحرين والكويت، ينتمون للمذهب السني، ولا يوجد اتصال تاريخي بين عرب الساحل الشرقي للخليج وعرب الأهواز.



- **عرب منطقة بوشهر:** هم عرب من أصول خليجية على المذهب السني، وترجع أصولهم إلى البحرين والكويت.
- **البحارنة:** وهم العرب المهاجرون من إقليم البحرين التاريخي شرق الجزيرة العربية، وهاجروا إلى إيران في عصور مختلفة من العهد الصفوي إلى النصف الأول من القرن العشرين، ويقطنون إقليم الساحل الشرقي، ويعتقدون المذهب السني (CIA: 2021).
- **اهوازي:** هم اعاجم شيعة مستعربون يقطنون الأحواز "عربستان"، ويعتبرون أنفسهم احفاد السكان الأصليين للأهواز.
- **الكنادرة:** اعاجم سنة مستعربون، ويقطنون بستك والأهواز، ومدن الهضبة الإيرانية ومناطق الفرس السنة في محافظة هرمزغان.
- **يعد العرب العرق الرئيس في الدولة العراقية، إذ يشكل 71.48% من إجمالي سكان الدولة، على مساحة تقدر بنحو 46.95% من إجمالي مساحة الدولة. وينتشر العرق العربي في المحافظات الحدودية مع إيران في كل من البصرة وميسان وواسط.**

(ج) العرب والنزعة الانفصالية:

تعد قضية العرق العربي في إيران محورية لاستقرار الأوضاع في إيران، إذ لا تزال الصراعات بين العرب والحكومة المركزية مستمرة حتى الآن، وتحديدًا في إقليم الأحواز، حيث وصول مطالبة بعض الجهات السياسية العربية فيه بالاستقلال الكامل عن إيران.

اندلعت اضطرابات واسعة النطاق في الأحواز عامي 2005م وتم إلقاء القبض على الأحوازيين وإعدامهم في الشوارع، فضلاً عن مصادرة أراضيهم (Amnesty international: 2006). وحدثت عمليات تخريبية؛ حيث تم قصف خطوط الأنابيب في خوزستان مما أدى إلى انقطاع الإمدادات البترولية، وأحبطت إيران محاولات لقصف مصفاة



عبدان بصواريخ كاتيوشا (Bradley:2006) (*) . وفي عام 2011م اندلعت انتفاضة كبرى حتى إنها سميت من قبل المحتجين باسم يوم الغضب الأحوازي، وقد كانت هذه الاحتجاجات جزءاً من تأثير وتداعيات موجة الاحتجاجات العارمة المعروفة باسم الربيع العربي والتي اجتاحت المنطقة. وجاءت تلك الاحتجاجات في أعقاب أنباء تقيد بأن السلطات الإيرانية تخطط لتغيير التركيبة العرقية في المنطقة ذات الأغلبية العربية من خلال تهجير ثلثي العرب من المنطقة واستبدالهم بغير العرب من الفرس والأتراك الأذربيجانيين، واللور والبختاريين والذين يتخذون من سلسلة جبال زاجروس الفاصلة بين إقليمي الأحواز العربي وإيران الفارسي موطناً لهم وتوزيعهم في مختلف أنحاء إقليم الأحواز. وعلى الرغم من نفي الحكومة تلك الأنباء واعتبارها محاولة لزعزعة استقرار إيران، إلا إنه يبقى هدف سكان المنطقة هو الحصول على حق تقرير المصير .

وتجدر الإشارة إلى أن المنطقة تؤمن 80% من البترول الإيراني، فضلاً عن وقوع الإقليم على رأس الخليج في منطقة قريبة من العراق والكويت والمملكة العربية السعودية يمنحها أهمية استراتيجية لا تقل عن أهميتها الاقتصادية، مما انعكس على قدرتها في التأثير السياسي والاقتصادي والعسكري في أوقات مختلفة على المناطق الأخرى، وهذا يشكل قوة جيوبوليتيكية. فضلاً عن معاناتها خلال الحرب العراقية الإيرانية 80-1988، حيث دمرت المدن الرئيسية في خوزستان، وتفتقر المدينة إلى أساسيات البنية التحتية، وتنتشر بها الفقر وتدني الصحة تجارة المخدرات (Bradley:2007, P.183).

(*) يمكن أن يكون لانقطاع امدادات البترول في الأحواز تداعيات اقتصادية وسياسية عالمية، حيث تمثل مصفاة عبدان نحو 30% من إجمالي طاقة التكرير الإيرانية، مما يعطل بشدة صادرات البترول الإيرانية و امدادات الوقود المحلية، مما سترتفع معه أسعار البترول العالمية إلى مستويات عالية، إذا قام العرب من الأحواز بضرب صناعة البترول الإيرانية.



ولا يبدو أن العرب استفادوا من الثروة التي تحتضنها منطقة الأحواز برغم الدور الكبير في حماية بترول المنطقة منذ أوائل القرن العشرين، لكن تحول الدولة بعد عشرينيات القرن الماضي، والتوجه إلى ما يسمى ببناء الدولة الحديثة، جعلاً دخل البترول يخرج إلى خارج منطقة الأحواز؛ حيث بُنيت مدن كالعاصمة طهران وأصفهان وشيراز، وتحسنت فيها البنية التحتية، فيما بقي سقف الخدمات في مستوياته الدنيا في منطقة الأحواز. وظل عرب الأحواز بعيدين عن اهتمامات الدولة الإيرانية، حتى خلال ما بعد قيام الجمهورية الإسلامية؛ ذلك لأن الحرب بين العراق وإيران قد أوجدت واقعاً سياسياً معادياً للدولة المركزية في طهران، وقد زاد منه ارتفاع وتيرة الخطاب القومي العربي الموجه من العراق إلى منطقة الأحواز؛ مما حدا إلى مشاركة بعض عرب الأحواز في الحرب إلى جانب العراق ضد إيران. وقد تعرضت منطقة الأحواز بمدنها وقرائها للكثير من الدمار بسبب الحرب العراقية-الإيرانية؛ ما زاد من سوء مستويات الحياة فيها. ويبدو أن واقع الحصار الاقتصادي والأولويات العسكرية والأمنية للنظام دفعت إلى عدم الاهتمام الكافي بتنمية المنطقة بالشكل الذي يعكس الموارد التي تحتويها.

ويتعرض العرق العربي بالأحواز -مركز عاصمة خوزستان- للتهميش التاريخي والتمييز، يتمثل ذلك في القيود المفروضة على توفر فرص العمل، والسكن اللائق، والخدمات الاجتماعية، والتعليم. ومثال على هذه الانتهاكات ما قامت به الدولة بين عامي 2004 و2006 من مصادرة لأكثر من 200,000 هكتار من الأراضي التي تقطنها الأقلية العربية، على خلفية استخدام تلك الأراضي في مشاريع للدولة، بما يشير إلى وجود سياسة تهدف إلى نزع ملكية العرب لأراضيهم، وما يرقى -بحسب مراقبين- إلى إخلاء قسري يجرمه القانون الدولي لحقوق الإنسان. وينظر الكثير من العرب في المنطقة لأنفسهم على أنهم تحت «الاحتلال الفارسي»، حيث مارست طهران منهج «التفريس» للإقليم، إذ سعت إلى طمس



الهوية العربية وتذويبها وأغلقت المدارس العربية، ومنعت التحدث باللغة العربية والذي العربي (Ganji:2005,P.12).

وفي 15 أبريل 2005م ظهرت في منطقة الأحواز رسالة مؤرخة إلى عام 1999م منسوبة إلى مستشار الرئيس الإيراني -آنذاك- تقترح سياسات لتهجير العرب إلى أجزاء أخرى من إيران، وتوطين غير العرب في خوزستان، وإزالة أسماء الأماكن العربية، وتظاهر العرب احتجاجاً على ذلك، وامتدت الاحتجاجات إلى المدن الأخرى من المحافظة، مما أدى إلى الاستخدام المفرط للقوة من قبل السلطات الإيرانية (FIDH;2010).

وفي عام 2013 شكل الآلاف من العرب سلسلة بشرية طولها خمس كيلومترات على ضفاف نهر كاورن للاحتجاج على تحويل مجري النهر، كما احتجوا -بشكل متكرر- على تجفيف أراضي خوزستان الخصبة (Shaffer:2021,P.32). إلا أن العرب يبدون مقاومة لهذه الأمور، بل وتعدّي الأمر ذلك إلى ظهور حركات مسلحة ومقاومة تطالب بانفصال الإقليم عن إيران.

وقد أنشأ العرق العربي العديد من الحركات والأحزاب المعارضة النشطة في إقليم الأحواز وخارج إيران، لا سيما في الدول الأوروبية وعلى وجه الخصوص في هولندا والسويد وفرنسا، ومن بين تلك التنظيمات التي ظهرت بعد عام 2000 حزب التضامن الذي يعمل على ضرورة الاستجابة لمطالب العرق العربي في المشاركة السياسية وحرية التعليم والنشر باللغة العربية، واحترام خيار الشعب العربي بالحكم الذاتي أو تكوين دولته المستقلة (الياسري:2018، ص103). في حين عملت بعض هذه الحركات على تكتيف نشاطهم في الدول العربية خلال السنوات العشر الأخيرة من خلال زيارات منتظمة لعدد من الدول العربية، بهدف الحشد لقضية انفصال إقليم الأحواز عن إيران، وقد شهدت نشاطات الحركات الأحوازية مؤخراً دعماً عربياً ملحوظاً، لا سيما في اجتماعهم الأخير في دولة الكويت، الذي شارك فيه



عدد من الساسة العرب (مكرم، 2018: ص 48). وداخليًا، واجه عرب الأحواز النظام في إيران عدة مرات، منها احتجاجات 2005 و2011، كما تخلل تلك الاحتجاجات أعمال مقاومة مسلحة، حيث أعلنت «كتائب أحرار الأحواز»، مسئوليتها عن انفجار أحد خطوط أنابيب النفط في منطقة العميدية، وتبنى المتمردون الوطنيون الذين تقودهم حركة «النضال العربي لتحرير الأحواز» القيام بـ 20 عملية مسلحة في عام 2012م، وست هجمات ضد البنية التحتية للطاقة عام 2013م.

ويُنبئ الوضع غير السوي للعرق العربي في إيران بالانفجار المتجدد، فلا يزال الوضع الحقيقي للعرب في إيران محل قلق كبير لدى لجان حقوق الإنسان العالمية والتي ترصد العديد من الاختراقات ومنها السجن والتعذيب. فضلاً عن أن انخفاض المستويات الاقتصادية في تلك المناطق مقارنة بمثيلتها من المناطق المجاورة، فضلاً عن الاضطهاد العرقي والديني واللغوي وغياب التمثيل السياسي، فضلاً عن السعي الدائم للنظام الحاكم لتغيير التركيبة السكانية للمنطقة.

(4) التداخل البلوشي بين إيران وكل من باكستان وأفغانستان:

(أ) العرق البلوشي.. خلفية تاريخية:

نزحت القبائل البلوشية منذ العصور القديمة من شمال العراق والشام إلى منطقة جبال مكران وبلوشستان، ونشأت للبلوش إمارات وممالك مستقلة بدءًا من القرن الرابع عشر الميلادي، وأصبحت بلوشستان منذ الغزو البريطاني جزءًا من الإمبراطورية البريطانية في الهند، وألحق قسم كبير من الأراضي البلوشية بأفغانستان التي استقلت عام 1747م،



وأصبحت أقاليم مكران وسيستان جزءاً من إيران عام 1928م وألحقت منطقة كويتا بدولة باكستان عام 1948م. لكن الإقليم ظل محتفظاً بوحدة رقعته الجغرافية، وظل سكانه الموزعون على المناطق الثلاث متمسكين بوحدة انتمائهم العرقي، إضافة إلى اللغة البلوشية والانتماء إلى الإسلام السني، ومن ثم نشطت الحركات البلوشية مطالبة بفصل بلوشستان عن الدول التي توزعت عليها لإقامة دولتهم الموحدة.

وفي عام 1947 أعلن البلوش دولتهم المستقلة أثر الانسحاب البريطاني من الهند، ولكن هذه الدولة المستقلة لم تستمر سوى ثمانية أشهر، وقامت باكستان بضم الأراضي البلوشية إليها (Elling:2013, PP.38-41).

ويشكل البلوش غالبية السكان في محافظتي بلوشستان وسيستان في إيران، ويقطنون بشكل أساس التضاريس الجبلية والواحات الصحراوية والأودية الجافة، مما سمح لهم بالحفاظ على هويتهم الثقافية ومقاومتهم لهيمنة الحكام المجاورين. ويرد البلوش أصلهم إلى العرب ما بين النهرين وإلى الكلدانيين من نمرود وبلوش.

(ب) التوزيع العددي والجغرافي للعرق البلوشي بين إيران وكل من باكستان وأفغانستان:

يوضح الجدول (12) والشكل (14) التوزيع العددي والنسبي للعرق البلوشي في إيران وجواره الجغرافي

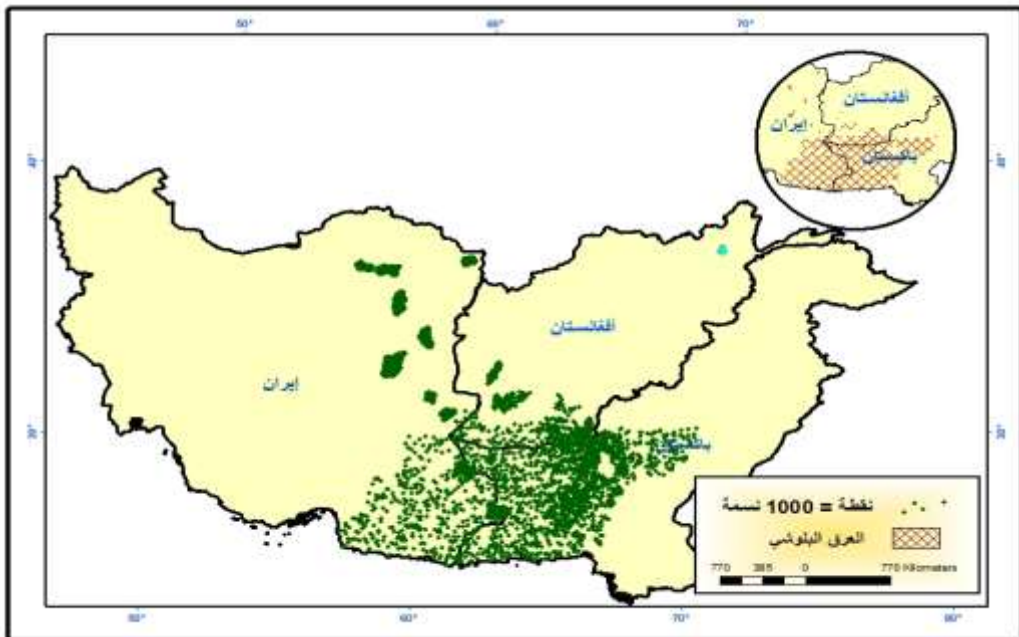
جدول (12) التوزيع العددي والنسبي للتداخل العربي بين إيران وكل من باكستان وأفغانستان عام 2021م

الدول	إيران	باكستان	أفغانستان	درجة الاستيعاب	الانتفاضات الكبرى
السكان "نسمة"	1548330	8575987	650514	متوسطة	* 1928: محاولة "دوست محمد" إقامة إمارة مستقلة.
%	1.87	3.96	1.71		* 1947: إعلان دولة البلوش المستقلة.
المساحة "كم ² "	217446	269528	56695		* 69-1973: تمرد بدعم عراقي.
%	13.35	30.71	8.83		

المصدر: الجدول والنسب من حساب الباحث اعتمادًا على:

– The World Bank (viewed 6/10/2021) Population, total. – available at: <https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL>

– Weidmann, Nils B., Jan Ketil Rød, and Lars-Erik Cederman (2010) "Representing Ethnic Groups in Space: A New Dataset. – Journal of Peace Research 47(4).



شكل (14) التوزيع الجغرافي والكمي للتداخل البلوشي بين إيران وكل من باكستان وأفغانستان عام 2021م



ومن خلال دراسة الجدول والشكل السابقين؛ يمكن الخروج بالحقائق التالية:

- يشكل البلوش ما نسبته 1.87% من إجمالي سكان إيران، وينتشرون على مساحة تقدر بـ 13.35% من مساحة الدولة.
- بلغت نسبة البلوش في باكستان 3.96% من إجمالي سكان الدولة، ويعيشون على مساحة تقدر بـ 30.71% من إجمالي مساحة الدولة الباكستانية.
- يمثل العرق البلوشي في أفغانستان ما نسبته 1.71% من إجمالي سكان الدولة، منتشرة على مساحة تقدر بنحو 8.3% من إجمالي مساحة الدولة.

(ج) البلوش والنزعة الانفصالية:

تقع بلوشستان في المناطق الحدودية ما بين بلوشستان الباكستانية والتي تقع في أقصى غرب الدولة، تجاورها بلوشستان الإيرانية، فضلاً عن التجمع البلوشي في جنوب أفغانستان، وهم يشكلون الوطن البلوشي الذي تطمح بعض القوى السياسية البلوشية لاستقلاله ووحدته كبلد شاسع من الأودية والهضاب وكمجتمع بدوي ذي تنظيم قبلي.

يجمع كل من البلوش الإيرانيين والباكستانيين والأفغانيين ليس فقط الحلم بوطن واحد، بقدر ما هو إقصاء البلوش الإيرانيين عن مراكز السلطة في الحياة الإيرانية، ولكون البلوش أقلية من السنة العرب في وسط أكثرية من الشيعة الفرس. ويتطلع كل من البلوش الإيرانيين والأفغانيين إلى البلوش الباكستانيين نظراً لتقلهم السياسي وقوتهم العسكرية، فالولاء عند البلوش هو للعائلة والقبلية وليس للدولة التي رسمت حدودها قوي الاستعمار التي أرادت تقسيمهم.

ويدعي البلوش أن هناك سياسة رسمية لإضعافهم في إيران من خلال تجريدهم من أراضي أجدادهم، حيث تعرض العديد من منازل للهدم، ومثال ذلك ما حدث في ميناء



شاباهار حين تم إخلاء السكان قسرًا في إطار مشاريع وزارة الإسكان والتنمية الحضرية. فضلًا عن تجاهل اللغة البلوشية وفرض اللغة الأردية في المدارس ودور النشر.

وفي فترة السبعينيات من القرن الماضي نشأ تيار في كل من بلوشستان وباكستان وإيران وأفغانستان يرمي إلى قيام "بلوشستان الكبرى" وهو الأمر الذي أثار مخاوف إيران وباكستان معًا وأدى إلى تعاونهما لإخماد الثورة التي نشبت في الإقليم الباكستاني بعد انتخابات عام 1972م بالقوة (Saleh:2013, P.73). ومن أبرز الحركات التي نشأت في الإقليم في عام 2002 "منظمة جند الله" ذات التوجه الإسلامي والتي شنت سلسلة من الهجمات المسلحة ضد مراكز حكومية وعسكرية إيرانية أسفرت عن مقتل العديد من عناصر ومسؤولي الدولة في الإقليم. وكان من أهم عمليات جند الله محاولة اغتيال الرئيس الإيراني في أثناء زيارته بلوشستان عام 2005، وشهدت اضطرابات وأعمال عنف (Bradley:2007, P.186) كما نفذت تفجيرات في زاهدان أعوام 2005 و 2009 و 2010. وقد اتهمت السلطات الإيرانية - مرارًا - القوات الأمريكية في أفغانستان بدعم هذه المجموعة البلوشية، في حين تري المنظمة أنها تقاتل ضد ما تصفه بالقمع السياسي والديني والعرقي للبلوش (Elling:2013, P.74).

وغالبًا ما تشهد العلاقات الإيرانية الباكستانية توترًا بسبب افتقار باكستان الملحوظ إلى اتخاذ إجراءات ضد المؤيدين للتمرد البلوشي في إيران، وزعمت إيران أن "منظمة جند الله" لها صلات بأجهزة الأمن الباكستانية، وهدد الحرس الثوري الإيراني -بشكل دوري- بعبور الحدود من جانب واحد أو مهاجمة البلوش الباكستانيين بالصواريخ إذا لم تقلص باكستان دعمها للتمرد البلوشي (Shaffer:2021,P.40). يضاف إلى ذلك ما تشكله الشبكات الإجرامية المنظمة التي تعمل جنبًا إلى جنب مع الحركات العرقية البلوشية من تهديد كبير لاستقرار المنطقة، إذ تعمل على تهريب المخدرات وعمليات الاختطاف عبر الحدود الأفغانية



والباكستانية إلى بلوشستان الإيرانية على نطاق واسع، وتتبادل الدولتين الاتهامات بدعم التمرد على جانبي حدودهما المأهولة بالبلوش، إذ يؤدي غياب التعاون الأمني الحدودي بين الدولتين إلى تفاقم الوضع الأمني (Safeh:2013, PP.73-74).

ويعد تصاعد الأحداث التي يمر بها إقليم بلوشستان مؤشراً على وقوع صدام وتوتر بين العرق البلوشي والحكومة الإيرانية، وانتقال ذلك الصدام إلى باكستان، على غرار الحرب بين باكستان والهند على خلفية النزاع القائم بينهما على إقليم كشمير.

وينظر البلوش إلى وطنهم بحكم موقعه الاستراتيجي النادر نظرة الطرف القوي الذي يستطيع استعماله كأداة للضغط على إيران، ولذلك فهم يرون اجحافاً في حرمان النظام السياسي الإيراني لبلوشستان من التنمية الاقتصادية عبر سنين طويلة، فضلاً عن حملات القمع لأية مطالب بالمساعدة في تطوير المنطقة (الريس: 2000، ص 331).

(5) التداخل اللوري بين إيران والعراق:

(أ) العرق اللوري.. خلفية تاريخية:

يشكل اللور أحد مكونات الأعراق غير الفارسية في إيران، وتذهب معظم الآراء إلى أنهم أكرد، مسلمي العقيدة، إذ دخل الإسلام إلى منطقتهم في عهد الخليفة عمر بن الخطاب "رضي الله عنه"، ورغم تبعاتها -بعد ذلك- لدولتي الخلافة الأموية والعباسية شهدت مناطق تواجدهم -لورستان- شيئاً من الاستقلالية والحكم الذاتي، وقد يعزي ذلك إلى طبيعتها الجبلية الوعرة وبعدها عن مركزي الخلافتين. وظلت منطقة لورستان إلى نحو عام 700 هـ تابعة للعراق وكانت مصيفاً لخلفاء بين العباس كما أن خراج أراضيها الخصب كانت تشكل مورداً رئيسياً لخزانة الخلافة ببغداد.



وتعاقب على منطقة لورستان -حيث تواجد العرق اللوري- عدد كبير من الولاة حتى عام 1929م، وهو العام الذي ضمتها إيران إليها، بعد القضاء على آخر ولايتها "غلام رضا"، وكما فعلت إيران مع العرب الأحوازيين والبلوش والكرد، بعثرت اللور في عدة محافظات منها "لورستان، وإيلام"، وذلك من أجل إضعافهم وتمزيقهم، وتقليل التواصل بينهم، للسيطرة عليهم، وفي المقابل اقتطعت 4400 كم² من الجزء الشمالي لإقليم الأحواز العربي وضمته إلى محافظة لورستان. وظل اللور في ثورات ضد الدول الإيرانية للمطالبة باستقلالهم، ومنها الثورة التي قامت عام 1929م بقيادة "شامحمد"، وثورة "قدم خير"، إثر إلغاء إمارتهم وضمها إلى إيران (Nelson: 1948).

(ب) التوزيع العددي والجغرافي للعرق اللوري بين إيران والعراق:

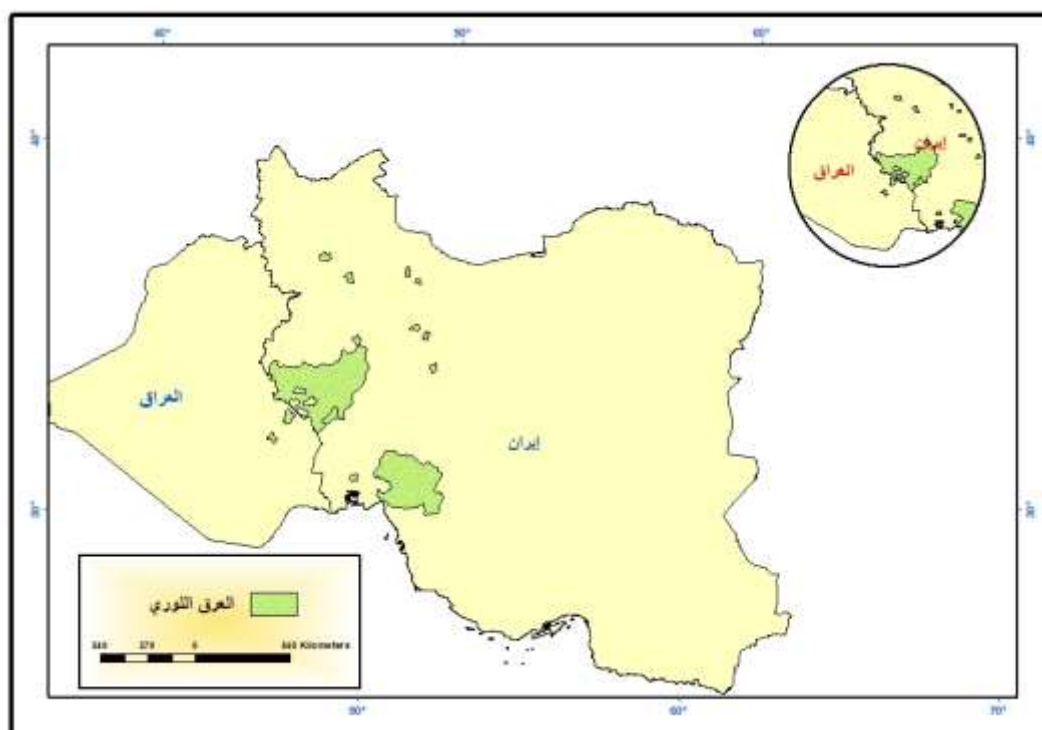
يوضح الجدول (13) والشكل (15) التوزيع العددي والنسبي للعرق اللوري في إيران والعراق.

جدول (13) التوزيع العددي والنسبي للتداخل اللوري بين إيران والعراق عام 2021م

البيان \ الدول	إيران	العراق	درجة الاستيعاب	الانتفاضات الكبرى
السكان "تسمة"	3054123	235858	منخفضة	* انضمام اللور إلى انتفاضات الأعراق البختيارية والقشقائية
%	3.68	0.6		
المساحة "كم ² "	4374	85939		
%	0.27	0.20		

المصدر: الجدول والنسب من حساب الباحث اعتمادًا علي:

- The World Bank (viewed 6/10/2021) Population, total. – available at: <https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL>
 - Weidmann, Nils B., Jan Ketil Rød, and Lars-Erik Cederman (2010) "Representing Ethnic Groups in Space: A New Dataset. - Journal of Peace Research 47(4).



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج ArcGIS 10.8 اعتمادًا على بيانات الجدول (13)

شكل (15) التوزيع الجغرافي للتداخل اللوري بين كل من إيران والعراق عام 2021م

ومن خلال دراسة الجدول والشكل السابقين؛ يمكن الخروج بالحقائق التالية:

- تتوزع مناطق اللور في إيران لتشمل محافظات لورستان، وكرمنشاه، وإيلام، وشكلت نسبة اللوريين 3.68% من إجمالي سكان الدولة عام 2021م، ينتشرون على مساحة تقدر بنحو 0.27% من إجمالي مساحة الدولة الإيرانية.
- يقطن العرق اللوري في العراق المناطق الحدودية المشتركة مع إيران، ابتداءً من مناطق جلولاء وخانقين ومندلي شمالاً إلى منطقة على العزبي جنوباً مروراً بمناطق بدره وحصان وكوت والنعمانية والعزبية، وتقع أغلب هذه المناطق في محافظة واسط العراقية، إضافة إلى بعض قري محافظة ميسان وشرق محافظة ديالى، وبلغت نسبة اللوريين في العراق 0.6% من إجمالي سكان الدولة، يقطنون ما مساحته 0.2% من إجمالي مساحة الدولة.

(ج) اللور والنزعة الانفصالية:

تمارس السلطات الإيرانية حالة من التهميش والبطش بالعرق اللوري، تمثل في منع اللوريين من استعمال لغتهم في التعليم أو القضاء، أو إصدار الصحف الخاصة بها، والوصول إلى المناصب العليا، ومصادرة أراضيهم وإحلال مستوطنين إيرانيين ذوي العرق الفارسي لخلطة التركيبة السكانية، وتتفشي البطالة بين اللور، إذ تحتل محافظة لورستان المرتبة الأولى في ارتفاع نسبة البطالة خلال الأعوام الماضية.

ومن ممارسات النظام القمعية اقتحام الجامعات والمؤسسات التعليمية واعتقال الطلاب، ففي مايو 2007م قامت قوات النظام الإيراني بمداومة طلاب جامعة لورستان وأصاب عدداً منهم، كما تتعرض مناطقهم لإهمال متعمد فضلاً عن إغلاق الصحف وتقييد الحريات (Edmonds:2010, P.188).

وقام اللور بالاشتراك مع البختاريين في الآونة الأخيرة بتأسيس أول مركز ثقافي - اجتماعي للاهتمام بشئونهم الثقافية والاجتماعية، ويدعو كافة أطيافهم إلى الوحدة تحت اسم الشعب البختياري^(*) أو "اتحاد طوائف البختاريين"، والمطالبة بحصص ثابتة لهم من البث التليفزيوني والترويج لثقافتهم ونشر عاداتهم وتقاليدهم.

(6) التداخل التركماني بين إيران وتركمانستان:

(أ) العرق التركماني.. خلفية تاريخية:

التركمان هم شعب تركي يعيش في عدة دول منها شمال شرق إيران وتركمانستان، فضلاً عن تركيا وأذربيجان وكازاخستان وأوزبكستان وقيرغيزستان وجزء من الصين وجزء من

(*) يعد البختاريين إحدى القبائل الكردية العريقة في إيران، وهم جزء من تشكيلة قبائل اللور الكردية.



أفغانستان، وفي أنحاء متفرقة من سوريا ولبنان وفلسطين، ولغتهم التركمانية. ويعود أصل التركمان إلى الشعب الأجوزي أحد الفروع الرئيسية للعرق التركي، واستقروا في منطقة تركمانستان الحالية وغيرها من المناطق منذ القرن السابع قبل الميلاد قادمين من منطقة ألتاي.

ويعد العرق التركماني في إيران مجموعة عرقية قطنت آسيا الوسطى قبل النزوح لإيران، وهم ذوي أصول تركية، وبدأت هجرتهم في القرن الخامس الهجري إلى مناطق شمال وشرقي إيران، وعاشوا بشكل مستقل حتى عام 1925 (Saleh: 2013, P.75) ورغم أن تلك المنطقة كانت منطقة نزاع، إلا أن التركمان لم يستطيعوا إقامة دولة لهم على غرار إيران، ففقدوا التوجه غرباً والاستقرار في عدة دول منها إيران، واستطاع التركمان الانسجام مع النسيج الاجتماعي للمحافظات الإيرانية.

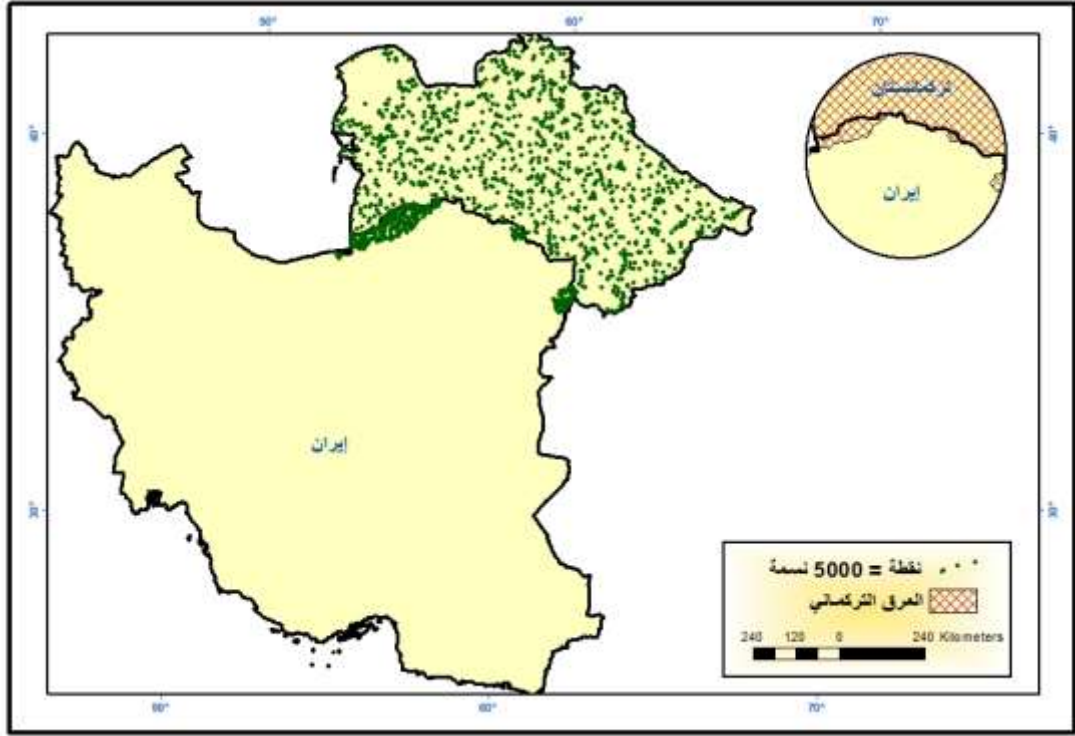
(ب) التوزيع العددي والجغرافي للعرق التركماني بين إيران وتركمانستان:

يوضح الجدول (14) والشكل (16) التوزيع العددي والنسبي للعرق التركماني في إيران وأفغانستان.

جدول (14) التوزيع العددي والنسبي للتداخل التركماني بين إيران وتركمانستان عام 2021م

البيان	الدول	إيران	تركمانستان	درجة الاستيعاب	الانتفاضات الكبرى
السكان "تسمة"	1660249	5110197	كبيرة	*	1911-1906: ثورة ضد الدستور.
%	1.99	86.00			
المساحة "كم ² "	18993	466782			
%	1.17	99.01			

المصدر: الجدول والنسب من حساب الباحث اعتمادا على:
- The World Bank (viewed 6/10/2021) Population, total. – available at: <https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL>
- Weidmann, Nils B., Jan Ketil Rød, and Lars-Erik Cederman (2010) "Representing Ethnic Groups in Space: A New Dataset. - Journal of Peace Research 47(4).



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج ArcGIS 10.8 اعتمادًا على بيانات الجدول (14)

شكل (16) التوزيع الجغرافي والكمي للتداخل التركماني بين إيران وتركمانستان عام 2021م

ومن خلال دراسة الجدول والشكل السابقين؛ يمكن الخروج بالحقائق التالية:

ينتمي غالبية سكان تركمانستان إلى العرق التركماني، بنسبة 86.00% من إجمالي سكان الدولة، في حين يشكل العرق التركماني في إيران أقلية عرقية صغيرة، تمثل 1.99% من إجمالي سكان الدولة الإيرانية عام 2021م، ويقطنون المحافظات الشمالية الشرقية لإيران على مساحة تقدر بنحو 1.77% من إجمالي مساحة الدولة الإيرانية.

(ج) التركمان والمطالبة بالفيدرالية:

في أعقاب الثورة الإسلامية؛ قام التركمان بانتفاضة ضد النظام الحاكم، مطالبين الحكم الذاتي، والاعتراف الكامل باللغة التركمانية، وتمثيل أفضل في الإدارات



السياسية المحلية والتي يسيطر عليها العرق الفارسي الشيعي، وتم قمع هذه الانتفاضة سريعاً. وسيطر الحرس الثوري الإيراني على المنطقة، واندلعت انتفاضة أخرى عام 1983م عندما حاولت قوات الأمن منع التركمانيات غير المحجبات من العمل في المزارع، وأدى التمييز الذي يمارسه النظام ضد التركمان، فضلاً عن الصعوبات الاقتصادية في المنطقة بسبب الحرب العراقية الإيرانية -آنذاك- إلى هجرة العديد من التركمان إلى الدول المجاورة ذات الانتماء العرقي التركماني كتركيا (Safeh:2013,P.75).

وأوردت جريدة (نويد آذربيجان) الأسبوعية عام 2005، أن التركمان تقدموا بمذكرة تتضمن عشرة مطالب إلى الحكومة الإيرانية لتلبيتها من بينها إقامة نظام فدرالي في إيران. وقالت الجريدة التي تطبع باللغتين التركية والفارسية وتوزع في محافظتي أذربيجان الشرقية والغربية (وهي المحافظتين ذات الأغلبية التركمانية في إيران): " إن أكثر من 3000 شخص نظموا احتفالية لاستذكّار يوم مقتل أحد قادتهم التاريخيين ويدعى (ستار خان) تقدموا من خلالها بمذكرة إلى الحكومة الإيرانية ضمنوها عشرة مطالب سياسية منها إعطاء حق التعلم باللغة الأم للأقلية التركمانية وكذلك لجميع الشعوب والأقليات الإيرانية الأخرى، وتحقيق المطالب القومية المشروعة لهم ومحاربة السياسات الشوفينية التي تم إرساء أسسها منذ عهد الحكومة الشاهنشاهية".

كما حددت الفقرة الخامسة من المذكرة وبوضوح (أن السبيل الأمثل والوحيد لإدارة الدولة، هو النظام الفدرالي الذي يحقق طموحات جميع الشعوب الإيرانية).

ولم تلق تلك المطالبات سمعاً من جانب الحكومة الإيرانية، وقابلتها بحملة دعائية واسعة تدعي بها الوضع العادل للعرقيات المختلفة في إيران وخاصة أهل السنة التركمان، وأنهم حجرة عثرة أمام إعادة العلاقات مع واحدة من أهم الدول على الإطلاق وهي مصر والتي



أعلنت هيئة كبار العلماء بأزهرها الشريف أن الممارسات الإيرانية الرسمية تجاه أهل السنة هو أحد العوائق في سبيل التطبيع المصري - الإيراني.

ونخلص من الجغرافية السياسية للتداخل العرقي للدولة الإيرانية إلى الاستنتاجات التالية:

■ إن العرقيات الموجودة داخل إيران لها امتداداتها في الجوار الجغرافي، فالأحواز لهديم عمق عربي كبير في العراق وباقي أقطار العالم العربي، والترك لهم عمق في تركمانستان وتركيا، فضلاً عن الأكراد والتي تتوزع في عدة دول من دول الجوار الإيراني كتركيا والعراق، أما العرقية البلوشية فلها امتداد داخل باكستان، مما يعني أنه "لا حدود لإيران مع بحر العرب والخليج العربي ولا شط العرب".

■ يهيمن العرق الفارسي بمذهبه الشيعي على الدولة الإيرانية، وعليه؛ فهناك توترات عرقية تهدد الدولة الإيرانية.

■ إن امتلاك إيران لحدود مشتركة مع سبع دول مختلفة يشير إلى صعوبة تقرير سياسة خارجية ثابتة ومستقرة للتعامل مع هذه الدول نظراً لحجم التقاطعات الايديولوجية والاختلافات السياسية وتباين المصالح الاستراتيجية، فضلاً عن عدم استقرار حال النظم السياسية سواء في إيران أو بعض الدول المجاورة بحكم التبدلات المستمرة في طبيعة السلطة السياسية الحاكمة.

■ إن الحدود السياسية لإيران غير واقعية، مما ينقص من قيامها بوظائفها المختلفة وغير متناسقة ومتطابقة مع الواقع البشري وكم من موقع تبين فيه مرور الحد السياسي في الاتجاهات التي تخترق وتشطر بعض القبائل والجماعات العرقية أما وراء الحد السياسي أو ضمن إطار الدولة الإيرانية، ومن ثم تعيش هذه القبائل أو الجماعات وأحاسيسها مشدودة نحو إيران أو العكس مما خلق ازدواجية الولاء للكثير من القبائل سيما الحدودية منها، بسبب التخطيط العشوائي للحدود من قبل القوى الاستعمارية التي لم تراعي التوزيعات الجغرافية للجماعات العرقية، وأصبحت تضم بين ثناياها العديد من العرقيات والديانات والمجموعات



اللغوية، والتي أخرت بدورها عملية الاندماج الوطني. فضلا عن ذلك فقد مهدت هذه المداخلات الاثنية الطريق أمام دول الجوار للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة من خلال ايواء او دعم المعارضة الموالية للدولة الجارة والتي جعلت هذه الظاهرة -دعم المعارضة- من علاقة إيران مع دول الجوار معقدة ومركبة أي يؤثر ويتأثر بهذا التداخل غير ان امكانية التدخل في الشؤون الداخلية لإيران أوسع من امكانية التأثير الإيراني في دول الجوار نظراً لتعدد المتغيرات التي حكمت طبيعة العلاقات الثنائية لإيران مع جواره من جغرافية وفكرية واقتصادية، حيث إن جميع دول جواره تتقاطع معه في كثير من التوجهات الفكرية.

■ شكل طول الحدود السياسية الإيرانية أبرز نقاط الضعف الجيوبوليتيكي في منظومته الأمنية لأن حراسة مثل هذه الحدود وبهذا الامتداد تحتاج الى جيش كبير وامكانيات متطورة من أجهزة انذار وطائرات.

■ ارتبطت مشاكل الحدود وحلولها بالأجواء السياسية المضطربة بين إيران ودول جواره مما حال دون رسم الحدود وتثبيتها في كثير من المواقع بسبب التداخل البشري وسعة المساحة وضعف البيانات الاساسية ووسائل الاتصال، والاهم من ذلك أن جميع الحدود مستورثة ولم تأت متطابقة مع التكوينات الاثنية بمعطياتها العرقية والدينية واللغوية.

■ معظم الأعراق القاطنة في المناطق الحدودية هي في تقاطع مع الحكومة ومتطابقة ومتعاونة الى حد ما مع دول الجوار مما يدل على خروج المناطق الحدودية من سيطرة الدولة الفعلية. إلا أن جميع دول الجوار الجغرافي لإيران ما عدا روسيا تكاد تساويه في القدرات العسكرية والاقتصادية مما خفف من وطأة كثرة دول الجوار، أضف الى ذلك ان تلك الدول تعاني بعض الشيء مما يعانيه إيران من مشاكل داخلية واقتصادية وسياسية.

تاسعاً: التركيب العرقي في إيران: رؤية مستقبلية:

تعاني الدولة الإيرانية من التعدد العرقي وعدم التجانس العنصري، والتي تدخل في تكوين سكانها، فضلاً عن تباين تلك الأعراق في حجمها السكاني وتوزيعها المكاني.

ويستنتج مما سبق بأن التعددية العرقية مثلت مصدر اضطراب يهدد استقرار الدولة الإيرانية بسبب سلوك وتطلعات الأعراق للانفصال أو الحكم الذاتي، والعلاقات الشائكة بين هذه الأعراق من جهة وعلاقتها مع الحكومات الإيرانية من جهة أخرى، ويفهم من هذا أن التعددية العرقية يمكن أن تعوق أي نظام سياسي إيراني عن أداء الوظائف المنوط بها مالم يوفق بين هذه الأعراق ويحقق لها مطالبها بالمشاركة في الحكم والسلطة (سليم: 2008، ص211).

ويعتمد النظام الإيراني سياسة للبقاء مفادها العمل على تهميش الآخر وإضعافه، لا سيما مع إدراكه بأن تحرك القوميات غير الفارسية يمثل تهديداً حقيقياً للنظام قد يؤثر سلباً عليه داخلياً وخارجياً، وخصوصاً مع المحاولات الدائمة من جانب القوميات غير الفارسية لإثارة الاحتجاجات، وفي مقابل التهميش المتعمد للأقليات، تطلب الأمر مواجهة الاحتجاجات على هذا التهميش بقدر كبير من العنف والردع من قبل النظام، مع الاستعانة بوسائل أخرى إلى جانب الحلول الأمنية والعنف المفرط، ومن أهمها ما يأتي (مكرم، 2018: ص45):

- إثارة وعي الشارع الإيراني ضد مطالب الأعراق المختلفة.
- الاتهام بالتخوين والعمالة للخارج.
- بسط السيطرة الأمنية.

وتجدر الإشارة إلى تعدد أدوات وسياسات إدارة المشكلات الناتجة عن التعدد العرقي

ومنها:



(1) استراتيجية هيمنة الدولة:

وهي تعني بناء مؤسسات ذات تحكم حكومي كفاء، وفي الوقت نفسه إقامة ما يضمن حماية الأقليات (أبو العنين: 2000، ص ص 43-44). ويعرفها البعض في اتخاذ الحكومة مجموعة من الإجراءات مما يجعل من إمكانية قيام الجماعات العرقية بالنضال والصراع العلني العنيف أمراً لا يمكن التفكير فيه أو القيام به من الأساس.

ولعل استراتيجية هيمنة الدولة لا تقتصر فقط على النظم السلطوية بل إنه يمارس أيضاً في إطار عدد من النظم الديمقراطية الليبرالية، وتتعد آليات هيمنة الدولة على الجماعات العرقية ومنها سياسة الاختضاع Subjection وتكون باستخدام إجراءات قصرية، وذلك لتأكيد حق الجماعة الحاكمة في تقرير مستقبل البلاد دون السماح بأية تنازلات للجماعات العرقية، وهناك سياسة عزل الجماعات المناضلة Isolation عن طريق عزل الجماعات العرقية المناضلة في أطر سياسية متميزة أو منفصلة، وهناك سياسية عزل الاجتتاب Avoidance وذلك عن طريق احتواء الصراع العرقي.

(2) استراتيجية الفيدرالية والكيانات العرقية: تعرف الفيدرالية Federalism بأنها

نظام لتقاسم السلطة واتخاذ القرارات المشتركة بين حكومتين أو أكثر منتخبة بحرية، وتتمتع بالسلطة على الشعب ذاته والمنطقة الجغرافية ذاتها، ويعني ذلك أن الأفراد في الاتحاد الفيدرالي يخضعون لسلطتين، أي أنهم يرتبطون برابطة ثنائية فهم مواطنون في دولة الاتحاد من جهة ومواطنون في الولاية أو الإقليم الذي ينتمون له من جهة أخرى (عبد الجبار: 2013، ص4).



ويتم ذلك عن طريق تقسيم الحيز الاقليمي إلى ولايات أو مقاطعات قد تكون متوافقة مع الانقسامات العرقية، وكل ولاية يصبح لها قدر متماثل من السلطة يحكم نظام المجلسين "الحكومة المركزية، والوحدات الحكومية الأصغر".

وتستطيع السلطة السياسية للدولة أن تبعث الثقة بين القادة المحليين وذلك من خلال تمكينهم من التمتع بالفيدرالية، أو بدرجة من سلطة الحكم الذاتي، ويقصد به منح سكان منطقة أو أتباع قومية حق إدارة شئونهم المحلية "من حكم محلي، تعليم، صحة، محاكم وقضاء... الخ" مع احتفاظ المركز بالسيطرة على المسائل السيادية، مثل الدفاع والخارجية والأمن والحدود إلى ما إلى ذلك (Elaiwu, Saunders:1996, P.4)، وعليه فإن الفيدرالية شكلاً من أشكال التعاقد على تقاسم السلطة بين إدارة مركزية وإدارات إقليمية، تتحدد فيها صلاحيات المركز وصلاحيات الأقاليم، بحيث يمكن أن يكون المواطن محلاً للسلطتين معاً، ويتطلب هذا التركيب دستوراً مكتوباً واتحاداً بين الوحدات المتعاقدة على أهداف محددة. أي إنها لا تعدو كونها نوعاً من أنواع الاتحاد أو التوحد ضمن صلاحيات وسلطات محددة قانونياً عن طريق الدستور.

وتكمن فائدة الفيدرالية في قدرتها اللامتناهية للتسوية والتوفيق بين الجماعات المتنافسة والمتنوعة وأحياناً المتسارعة في الحصول على التنفيس السياسي داخل الدولة.

(3) استراتيجية الديمقراطية التوافقية وتقسيم السلطة: تقوم على قبول التعددية العرقية مع ضمان الحقوق والحريات والهويات والفرص بالنسبة لكل الجماعات، هذا فضلاً عن خلق المؤسسات السياسية والاجتماعية لتلك الجماعات التي تتمتع بمزايا المساواة بدون الحاجة للاستيعاب القهري، وتعتمد الديمقراطية التوافقية على المكونات التالية:



- حكومة ائتلافية موسعة تضم الأحزاب السياسية التي تمثل الأقسام الرئيسية للمجتمع التعددي.
- حكم ذاتي للجماعات وفق قواعد محددة بحيث تختص كل منها بمعظم شئونها الخاصة.
- تمثيل نسبي وقواعد للتوظيف والاتفاق يطبق من قبل الدولة (El Gaili:2004, PP.503-546).
- وقد أكدت تجارب إيران وغيره من الدول أن مفتاح الحل للمسألة العرقية؛ هي الديمقراطية بمعناها الشامل وبمضمونها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وحرية المعتقد، وعبر الروابط الاقتصادية والاجتماعية والانسانية تنتشر وبشكل طبيعي اللغات والديانات
- ويتفق الباحث مع Lijphart في أن الديمقراطية التوافقية هي إحدى الحلول المقترحة لمعالجة مشكلة المشاركة في الدول التي تعاني التعدد العرقي أو اللغوي أو الديني، حيث تلائم هذه الديمقراطية واقع الدول التعددية وتكفل لها الاستقرار والتقدم. وتقوم هذه الديمقراطية التوافقية على عدد من العناصر منها (Lijphart:1977,P25):
- الائتلاف الكبير: حيث يتم إنشاء تحالفات كبيرة تضم القوي السياسية كافة.
- الفيتو المتبادل: حيث يمكن للأقلية أن تحتفظ بحق النقض من أجل حماية مصالحها.
- التناسب: حيث يتم توزيع الثروة والسلطة على جميع فئات المجتمع حسب وزنها العددي.
- الاستقلال الإداري: حيث ينعم كل قطاع بإدارة شئونه الداخلية.



لقد حققت الديمقراطية التوافقية نجاحًا باهرًا في عدد من دول العالم التي تتميز بالتعددية مثل النمسا وبلجيكا وهولندا وسويسرا، وبعض دول العالم الثالث مثل الهند والكونغو وجنوب إفريقيا. وهناك ثلاث شروط أساسية لكي يعمل النموذج التوافقي:

- ألا تكون الجماعات المتناحرة لديها خطة بدمج الآخرين أو استيعابهم بغرض بناء أمة.
 - على القادة السياسيين أن يتبنوا نوعًا من الفكر يقوم على الالتزام بالاستقرار السياسي والاقتصادي لبلادهم وأقاليمهم دونما الحاجة لسيطرة أو هيمنة الدولة.
 - التحلي بثقافة وتفهم مزايا الحكم الذاتي، والقدرة على التوفيق والمساواة.
- ومن خلال استقراء المستقبل العرقي في إيران يتوقع ثلاث سيناريوهات:

■ السيناريو الأول:

الولاء؛ بأن تبقى الأعراق في إيران موالية لنظام الحكم، ولا يمكن أن يحدث ذلك بسبب التدخلات الخارجية، وسياسة النظام الحالي في فرض المركزية السياسية.

■ السيناريو الثاني:

الانفصال، وتكوين دول صغيرة، ويدخل ذلك المنطقة في حالة نزاع مستمر حول الحدود، ولا يمكن أن يحدث ذلك -في الوقت الحالي- لعدم قدرة تلك الأعراق على المواجهة مع النظام السياسي الذي يمثل قوة إقليمية في الشرق الأوسط.

■ السيناريو الثالث:

المعارضة، وفيها تستمر العرقيات المختلفة في المطالبة بحقوقها القومية، وربما تحقق بعضها، وهذا هو المتوقع في ظل الظروف الراهنة.



قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- أبو العلا، محمود طه (1991) البيئة الطبيعية لمنطقة الخليج العربي وآثارها. - في ندوة: أزمة الخليج من منظور جغرافي. - القاهرة: الجمعية الجغرافية المصرية.
- أبو العنين، محمود (2000) إدارة الصراعات العرقية في افريقيا. - مجلة الدراسات الافريقية، ع 59. - جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الافريقية.
- أبو العنين، حسن (مايو 1989) الخليج العربي: تطوره الباليوجرافي وتذبذب مستوي سطح مياهه خلال عصر البلايستوسين. - سلسلة رسائل جغرافية - 125. - الكويت: قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية.
- بور، حميد (2000) المشكلة الكردية، ترجمة محمد علاء الدين. - سلسلة الدراسات الدينية والتاريخية، ع 13. - جامعة القاهرة: مركز الدراسات الشرقية.
- جبر، إياد (أغسطس 2015) التمييز العرقي والطائفي وأثره في الحياة السياسية الإيرانية. - مجلة البيان، ع 338. - الرياض.
- جواد، سعد ناجي (1989) الحركة القومية الكردية في إيران. - في: ندوة الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في العالم الثالث. - جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، مركز دراسات العالم الثالث.
- حرب، محمد (1993) المسلمون في آسيا الوسطى والبلقان. - سلسلة بحوث العالم التركي. - القاهرة.
- حسين، غازي فيصل (يونيو 1999) المنظور الاستراتيجي الأوروبي تجاه الخليج العربي. - مجلة المستقبل العربي. - س 44. - بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- حمدان، جمال (1996) افريقيا الجديدة، دراسة في الجغرافيا السياسية. - القاهرة: مكتبة النهضة العربية.
- الربيعي، محمد كامل محمد (2008) مستقبل العلاقات العراقية- الإيرانية. - المجلة السياسية والدولية، ع 10. - الجامعة المستنصرية: كلية العلوم السياسية.



- **الريس، رياض نجيب (2000)** مصاحف وسيوف إيران من الشاهنشاهية إلى الخاتمية، ط1. - بيروت: رياض الريس للكتب والنشر.
- **الزويري، محبوب (2012)** إيران والعرب في ظلال التاريخ والسياسة. - في: العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة. - الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات.
- _____ **(2016)** الأقليات في إيران: الأحواز والسنة. - مجلة آفاق المستقبل، س7، ع29. - أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- **الساعاتي، باسم عبد العزيز (1988)** جغرافية تركيا. - في: تركيا المعاصرة. - جامعة الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر.
- **سلوبي، زنار (1987)** في سبيل كوردستان. - ترجمة: ر. علي. - بيروت: دار الكاتب.
- **سليم، رضا محمد السيد (2007)** الجغرافيا السياسية للعراق: دراسة في وظائف منطقة الدولة. - رسالة ماجستير. - غير منشورة. - جامعة الزقازيق: كلية الآداب.
- **الشيبياني، عدنان كاظم جبار، الظالمي، حميدة عبد الحسين (2013)** الأهمية الاستراتيجية لموقع إيران الجغرافي: دراسة في الجغرافيا السياسية. - جامعة القادسية: كلية التربية. - متاح في: https://swideg-geography.blogspot.com/2013/07/blog-post_8417.html
- **عبد الجبار، محمد (2013)** الفيدرالية واللامركزية في العراق. - ورقة سياسات. - مؤسسة فريدريش ايبرت، مكتب الأردن والعراق، بغداد.
- **عبد الحكيم، محمد، وآخرون (1991)** الوطن العربي: أرضه، سكانه، موارده. - القاهرة: الانجلو المصرية.
- **العتوم، نبيل سامح (أكتوبر 2011)** الجغرافيا السياسية كإطار تحليلي لقياس قوة إيران. - مجلة النهضة، مج 12، ع4. - جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- **العزيزي، عبد العباس فضيخ وآخرون (1999)** جغرافية الوطن العربي. - ط1. - عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.



- **العساف، فايز عبد الله (2010)** الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية (أكراد العراق نموذجًا). - رسالة ماجستير، غير منشورة. - جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب، قسم العلوم السياسية.
- **عوني، درية (1999)** الأكراد. - القاهرة: أبولو للنشر والتوزيع.
- **عيش، ماهر حمدي محمد (2014)** إقليم كردستان العراق بين الفيدرالية والانفصال: دراسة تحليلية في الجغرافيا السياسية. - مجلة مركز الخدمة للاستشارات البحثية. - جامعة المنوفية: كلية الآداب.
- **فايد، رجائي (2005)** إشكالية الهوية بين القومية (الكردي) والوطني (العراقي) دراسة ميدانية. - دراسات استراتيجية وميدانية، ع13. - القاهرة: مطبعة جامعة الدول العربية.
- **(2005)** أكراد العراق الطموح بين الممكن والمستحيل. - ط1. - القاهرة: دار الحرية.
- **الكابجي، محمد صلاح (2009)** إشكالية الكرد في السياسة الإيرانية. - مجلة دراسات إقليمية، مج6، ع16. - جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية.
- **كوفيل، تيري (2008)** إيران الثورة الخفية. - تعريب خليل أحمد خليل. - بيروت: دار الفارابي.
- **متولي، محمد (1981)** حوض الخليج العربي. - ج2، ط3. - القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- **مصيلحي، فتحي محمد (1992)**. خريطة القوى السياسية وتخطيط الأمن القومي بالشرق الأوسط والمنطقة العربية. - ط1. - القاهرة: المؤلف.
- **مطر، سليم (2003)** جدل الهويات: عرب وأكراد وتركمان، وسريان ويزيدية. - بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- **مكرم، رانيا (مارس 2018)** طموح الأقليات ومستقبل الدولة في إيران. - مجلة الدراسات الإيرانية، مج2، ع6. - المنامة: مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية.



- **الياسري، حسين قاسم محمد (2018)** الأهمية الاستراتيجية لمدينة الأهواز: دراسة في الجغرافية السياسية. - مجلة الخليج العربي، مج46، ع3-4. - جامعة البصرة: مركز دراسات البصرة والخليج العربي.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

- **Amnesty International (April 2006)** “Iran: Need for Restraint as Anniversary of Unrest in Khuzestan Approaches,” MDE 13/040/2006 (Public). - available at: <http://web.amnesty.org/library/Index/ENGMDE130402006?open&of=ENG-IRN>.
- **AMNESTY INTERNATIONAL GLOBAL REPORT 2018 (viewed25/2/2021)** Death Sentences and Executions 2018.- available at: <https://www.amnesty.org/download/Documents/ACT5098702019ENGLISH.PDF>
- **Andreeva, E (2007)** Russia and Iran in The Great game: Travelogues and Orientalism. – Routledge: Taylor & Francis Group.
- **Bradly, J.R (16/3/2006)** Ethnicity Versus Theocracy. - Al-Ahram Weekly. – available at: <http://weekly.ahram.org.eg/2006/786/re7.htm>.
- **Bradly, J.R (2007)** Iran’s Ethnic Tinderbox. - The Center for Strategic and International Studies and the Massachusetts Institute of Technology. The Washington Quarterly.
- **Bobby, Ghosh (2021)** Iran’s Election Is All About Supreme Leader’s Toxic Legacy, Bloomberg. – available at: <https://www.bloomberg.com/opinion/articles/2021-06-15/iran-s-election-is-all-about-supreme-leader-khamenei-s-toxic-legacy>



- **CATO Institute (2020)** The Human Freedom Index 2020. – available at: <https://www.cato.org/sites/cato.org/files/2020-12/human-freedom-index-2020.pdf>
- **Constitute (2021)** Iran (Islamic Republic of)'s Constitution of 1979 with Amendments through 1989. - available at: https://constituteproject.org/constitution/Iran_1989.pdf?lang=en
- **Cordesman, H. (26 March 2007)** Iran, Oil, and the Strait of Hormuz. - Center for Strategic and International Studies. - Washington, DC.
- **Crane, Keith. eds (2008)** Iran's political, demographic, and economic vulnerabilities. - RAND Corporation.
- **De Blij , H., and Glassner , M. (1989)** Systematic Political Geography .- New York
- **Dikshit, R.D. (1982)** Political Geography. – New Delhi: Tata Mc Graw-Hill.
- **Dinmore, Guy (24/2/2006)** U.S. Marines Probe Tensions Among Iran's Minorities. - Financial Times. – available at: <https://www.ft.com/>
- **Edmonds, C.J (2010)** East and West of Zagros: Travel, War and Politics in Persia and Iraq 1913-1921. – Iran Studies 4. – Boston: Brill.
- **El Gaili, Ahmed T. (2004)** Federalism and Tyranny of Religious Majorities: Challenges to Islamic Federalism in Sudan. - Harvard International Law Journal. - vol 45, No 2, PP. 503- 546.
- **Elaigwu. J.Isawa, Saunders. Cheryl (1996)** Federalism: The Nigerian Experience. – Puplished by HSRC Press.
- **Elling, R. C (2013)** Minorities in Iran: Nationalism and Ethnicity after Khomeini. -Palgrave Macmillan.



- **Esfandiari, Golnaz (2021)** With Much of Debate Hampered Ahead of Presidential Vote, Iranians Turn to Clubhouse – Analysis. – available at: <https://www.eurasiareview.com/15062021-with-much-of-debate-hampered-ahead-of-presidential-vote-iranians-turn-to-clubhouse-analysis/>
- **Fearon, D (2013)** Ethnic and Cultural Diversity by Country. - Journal of Economic Growth, Vol. 8, No. 2. – Springer.
- **Fesharaki. S , Majbouri. M (November 2019)** Iran's multi-ethnic mosaic: A 23-Year Perspective. -The United Nations University World Institute for Development Economics Research.
- **FIDH - International Federation for Human Rights (October 2010)** The Hidden Side of Iran: Discrimination against Ethnic and religious minorities-4. – Paris.
- **Foucher, M., (1991)** Front et Frontiers: Un Tour du Monde. – Paris: Geopolitique, Librairie Fayard
- **Freedom House (viewed 14/2/2021)** available at: <https://freedomhouse.org/countries/nations-transit/scores>.
- **Garcia-Montalvo, J. and Reynal-Querol, M. (2002).** Why Ethnic Fractionalization? Polarization, Ethnic Conflict and Growth. Economics Working Papers 660, Department of Economics and Business, Universitat Pompeu Fabra.
- **Ganji ,B (2005).** Civil Military Relations, State Strategies & Presidential Elections in Iran. Conflict Studies Research Center, Middle East Series.
- **Garrett, N (June 23, 2021)** Election Results Explainer, United States Institute of Peace. – available at: <https://iranprimer.usip.org/blog/2021/jun/23/raisi-election-results-explainer>



- **Glassner, M. I. (1992)** Political Geography. - New Haven connecticut, John Wiley & Sons Inc.
- **Glenn E. Curtis & Eric Hooglund (2008)** Iran: A Country Study. – 5th ed. – area handbook series. – Federal Research Division Library of Congress.
- **2020 Global Hunger Index: One Decade to Zero Hunger** – Linking Health. – available at:
<https://www.globalhungerindex.org/pdf/en/2020.pdf>
- **Hartshorn. R (1954)** Political Geography. - In: American Geography Inventory and Prospect, ed. Preston James and Clarence Jones. – Syracuse
- **Henry, Roger (2003)** Synchronized chronology: Rethinking Middle East Antiquity: A Simple Correction to Egyptian Chronology Resolves the Major Problems in Biblical and Greek Archaeology Algora Publishing, New York.
- **Herfindahl, O.C. (1957)** Economic Theory of Natural Resources. – London: Heffer
- **Iran and Turkey sign security deal (august 1999).** – available at: <http://news.bbc.co.uk/2/hi/world/middle-east/4/9/default.stm>
- **Iran data Portal (2021)** 2020 PARLIAMENTARY ELECTION. – available at: https://irandataportal.syr.edu/2020-parliamentary-election#_ftn3
- **Kolars, Johp and Nystuen, Uohn (1974)** Geography: The study of Location, Culture, and Environment. - New York: Mc-Graw-Hill Book Company.
- **Kolo, Philipp (march 2012)** Measuring a New Aspect of Ethnicity



The Appropriate Diversity Index. - IAI Discussion Papers, No. 221, Georg-August-Universität Göttingen, IberoAmerica Institute for Economic Research (IAI), Göttingen.

- **Lijphart, A (1977)** Democracy in Plural Societies : A Comparative Exploration .- New Haven , Ct: Yale University Press
- **Lopez, A (2001)** Racial / Ethnic Diversity and Residential Segregation in the San Francisco Bay Area, Stanford: Center for Comparative Studies in Race and Ethnicity. - Stanford University.
- **Iortz, Michael (2005)** Willing to Face Death: A History of Kurdish Military Forces - the Peshmerga - From the Ottoman Empire to Present-Day Iraq. - Electronic Theses, Treatises and Dissertations. Paper 1038. – The Florida State University.
- **Minahan, J (2002)** Encyclopedia of the Stateless Nations: A-C. Greenwood Publishing Group.
- **Muir.R (1979)** Modern Political Geography. – London: Macmillan
- **Nelson, R (1984)** The history of ancient Iran. - München: C.H. Beck'sche Verlagsbuchhandlung.
- **Peters, R (June, 2006)** Blood borders: How a better Middle East would look. - . -Armed Forces journal. - available at: <http://armedforcesjournal.com/blood-borders/>
- **Pounds. N (1963)** Political Geography. – London: Mc Graw-Hill Company.
- **Reporters without Borders (viewed 23/2/2021)** 2018 WORLD PRESS FREEDOM INDEX. – available at: <https://web.archive.org/web/20180726004428/https://rsf.org/en/ranking>



- **Sanasarian, L (2004)** Religious Minorities in Iran. - Cambridge Middle East Studies, 13. - Cambridge: Cambridge University Press.
- **Shaffer, B (June 2006)** Iran's volatile ethnic mix - Editorials & Commentary - International Herald Tribune.
- **Shaffer, B (April 2021)** Iran is More Than Persia: Ethnic Politics in the Islamic Republic. - Washington: FDD Press
- **Short, J. (1993)** An Introduction to Political Geography. – London: Routledge.
- **Saleh, Alam (2013)** Ethnic Identity and the State in Iran. – New York: Palgrave Macmillan.
- **Taylor, C. L. and Hudson, M. C. (1972).** World Handbook of Political and Social Indicators. New Haven: Yale University Press.
- **The Fund for Peace (viewed 3/2/2021)** Data for Peace. – available at: <https://fundforpeace.org/what-we-do/data-for-peace/>
- **The Global Economy (viewed 21/2/2021)** Demographic pressures index - Country rankings. - available at: https://www.theglobaleconomy.com/rankings/demographic_pressures_index/
- **The Legatum Institute Foundation (viewed 3/1/2021)** The Legatum Prosperity Index 2020. – available at: <https://www.prosperity.com/rankings>
- **The New York Times.** – available at: <https://www.nytimes.com/2006/06/02/opinion/02iht-edshaffer.1874687.html>



- **The World Bank (viewed 17/2/2021)** Food imports (% of merchandise imports). – available at:
<https://data.worldbank.org/indicator/TM.VAL.FOOD.ZS.UN>
- **The World Bank (viewed 6/1/2021)** Gini index (World Bank estimate). – available at:
<https://data.worldbank.org/indicator/SI.POV.GINI>
- **Timothy, C. Dowling (2015)** Russia at War: from The Mongol conquest to Afghanistan Chechnya, and Beyond- . Vol 1. – ABC-CIIO ,LLC.
- **TRADING ECONOMICS (2021).** – available at:
<https://tradingeconomics.com/iran/indicators>
- **Turkey, Iran to fight Kurds rebels (2004).** – available at:
<http://www.dawn.com.31july2004/>
- **U.S. Geological Survey (viewed 11/11/2021)** Maps showing geology, oil and gas fields, and geologic provinces of Iran. – available at: <https://pubs.er.usgs.gov/publication/ofr97470G>
- **Walker Conner, (1994)** A nation is A nation; is A State is An Ethnic Group, In John Hutchinson Anthony D. Smith, Nationalism. - Oxford University Press.
- **Weidmann, Nils B., Jan Ketil Rød, and Lars-Erik Cederman (2010)** "Representing Ethnic Groups in Space: A New Dataset. - Journal of Peace Research 47(4), P.P 491–99.
- **Weigert , H.W.er.al (1975)** Principles of Political Geography .- New York : Appleton-century-crofts-Inc
- **World Economic Forum (viewed 7/ 10/2021).** – available at: <http://reports.weforum.org/global-gender-gap-report-2020/dataexplorer/#economy=IRN>



- **World Population Review (viewed 7/10/2021)** Most Racially Diverse Countries 2021. - available at: <https://worldpopulationreview.com/country-rankings/most-racially-diverse-countries>
- **Worldwide Governance Indicators WGI.** – available at: <http://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports>
- **Wright, R (October 2013)** Peters’ “Blood borders” map. -Armed Forces journal. - available at: <http://armedforcesjournal.com/peters-blood-borders-map/>

ثالثاً: المراجع الفارسية:

- آفتاب یزد، آسیب شناسی کاهش مشارکت در انتخابات، (۰۵ تیر ۱۴۰۰ ه.ش.) - متاح في: <http://aftabeyazd.ir/?newsid=190387>
- داده، شاخص فلاکت - ۱۳۹۹ - متاح في: https://dadeh.org/fa/stats/misery_index
- مرکز آمار ایران (2016) جمهوری اسلامی ایران، ریاست جمهوری ، معاونت برنامه ریزی و نظارت راهبردی. - نتایج تفصیلی سرشماری نفوس ومسکن.
- مرکز آمار ایران بر اساس داده‌های سرشماری سال ۱۳۹۵ و محاسبه نرخ رشد جمعیت شهری و روستایی، جمعیت مناطق مختلف را در سال‌های آینده برآورد کرده است. (بناءً على بيانات التعداد السكاني لعام 2016. - مرکز الإحصاء الإيراني، يتم تحديث هذه التقديرات مرة أخرى بعد تعداد 1400).
- یزان مشارکت استان ها در انتخابات ریاست جمهوری اعلام شد، (۰۶ تیر ۱۴۰۰ ه.ش.) - متاح في: <https://www.khabaronline.ir/news/1529802>



The Ethnic Diversity of Iran's Population and an analysis of its impact on State construction and cohesion: a study in the Geography of Power

Abstract:

Ethnic diversity may have an impact on cultural enrichment, civilizational progress, and political stability, as is the case in some developed countries, and at other times it provokes conflicts between these multiple races, each of which seeks to control political power, or a greater share of wealth and power.

The study aims to try to identify the ethnic composition of the Iranian people. By studying the historical presence of ethnicities in Iran, and their numerical and geographical distribution, as well as studying the geopolitical dimensions of that structure on the strength and stability of the Iranian state.

The study concluded that one of the distinguishing features of the state of Iran is the clear diversity of its ethnic composition, which is a major weakness in the geopolitical composition of the Iranian state, as it created a diverse cultural complex that added to the shortcomings of the political weight of the state compared to the countries of its geographical neighborhood, in addition to the relations between the different ethnic groups and the regime. The current political situation is characterized by tension, conflict, and the desire for separation; Due to the ethnic overlap with neighboring countries, which led to state turmoil and instability.

In order to achieve the objectives of the study; It relied on the Power analysis approach, as well as using the quantitative and cartographic method based on geographic information systems software.

Keywords: Ethnic composition - Iran - political dimensions - geopolitical dimensions - ethnic overlap.



أ.م.د. أنور سيد كامل



**The Ethnic Diversity of Iran's Population
and an analysis of its impact on State
construction and cohesion: a study in the
Geography of Power**

By

Dr. Anwar Sayed Kamel Amer

**Assistant Professor of Political Geography - Faculty
of Arts - Beni Suef University**